إصلاح الإعلام في المنطقة العربية:
المهنية والمأسسة

تحرير: عمرو الشوبكي

حنان بدر   أمل المكي   هشام علام   وفاء صندي   رضوان بوجمعة

عبد الحق ساعف   فاضل بليبش   ربيع بركات









إصلاح الإعلام في المنطقة العربية
المهنية والمأسسة

إصلاح الإعلام في المنطقة العربية: المهنية والمأسسة

(أعمال مؤتمر: إصلاح الإعلام: المهنية والمأسسة 24 و25 سبتمبر 2017، بيروت)







الباحثون حسب ترتيب الدراسات:

عمرو الشوبكي، حنان بدر، أمل المكي، هشام علام، وفاء صندي، رضوان بوجمعة، عبد الحق ساعف، فاضل بليبش، ربيع بركات

تحرير: عمرو الشوبكي

مراجعة: أيمن عبد المعطي

منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي بالإسكندرية

طبعة أولى 2018

رقم الإيداع:7292

إصلاح الإعلام في المنطقة العربية

المهنية والمأسسة

المحتويات

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات

عمرو الشوبكي: خبير سياسي وبرلماني سابق، ورئيس لجنة نظام الحكم في لجنة الـ50 لصياغة مسودة الدستور المصري 2013. له العديد من الكتب في مجال النظم السياسية والحركات الاجتماعية والعلاقات العربية – الأوروبية، مثل كتاب "مستقبل الحركات الإسلامية بعد 2001" الصادر عن دار الفكر في عام 2003 بدمشق، وكتاب "إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي"، وكتاب "أزمة الإخوان المسلمين" الصادرين عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وله كتاب الفرنسية صادر في عام 2009 عن دار (Karthala) بعنوان (les frères musulmans des origines à nos jours) كما نشر العديد من المقالات في الصحف العربية والفرنسية، له العديد من المقالات في الجرائد العربية والفرنسية بالإضافة لعمود ثابت ومقال أسبوعي في جريدة "المصري اليوم" المصرية.

حنان عبد الفتاح بدر: باحثة في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مجال الاتصال العالمي، والاتصال السياسي والنظم الإعلامية المقارنة. تعمل بجامعة برلين الحرة، ومدرسة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة. تتركز اهتماماتها البحثية في الإعلام والتحول السياسي، الإرهاب في الإعلام، وكذلك في الحوار بين الغرب والعالم الإسلامي.

أمل المكي: كاتبة صحفية ومستشارة في الاتصال والتواصل. عملت في عدد من المؤسسات الخاصة والعمومية على غرار حقائق الورقية وموقع حقائق أون لاين وراديو "كلمة" والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري. اشتغلت كمترجمة لدى صحيفة الغارديان البريطانية، وهي مسجلة بجدول المترجمين المحلفين في تونس. تعمل حاليا كمستشارة في الاتصال والتواصل لدى المعهد العربي لحقوق الإنسان. كما التحقت مؤخرا بمؤسسة التلفزة الوطنية التونسية ككاتبة نص وقارئة متعاونة في إطار سلسلة الأشرطة الوثائقية "الصين بعيون تونسية".

هشام علام: مدرب إعلامي مستقل. وكان واحد من فريق "تحقيقات وثائق بنما" الذي كشف أسرار مؤسسات الـoffshore في العالم. ونالت التحقيقات عددا من الجوائز مثل "تحقيق العام" من قبل الشبكة العالمية للمحررين، في عام 2015 وعام 2016، بالإضافة إلى جائزة جورج بولك للصحافة المالية في عام 2017. عضو في الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) ومقره في واشنطن العاصمة. لعب دورا رئيسيا في إطلاق صحيفة المصري اليوم في عام 2006. وفي عام 2012، في تأسيس صحيفة الوطن المصرية. شغل منصب محرر التحقيقات في الوطن حتى استقال في يوليو 2013. تلقى العديد من التكريمات مثل "أفضل وحدة تحقيق عربية" في مصر عام 2012، و"جائزة تحقيقات الربيع العربي الكبرى" في الأردن عام 2011. كما فاز بجائزة "نادي دبي للصحافة" في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2010، وجائزة "أفضل التحقيقات البيئية العربية " في الأردن عام 2009. وكان يعمل مستشارا إعلاميا ومدرب مع الأمم المتحدة، وكذلك مدرب مع منظمة الشفافية الدولية في السودان، تونس، الأردن، لبنان، قيرغيزستان، ومصر. يعمل حاليا محاضرا في جامعة الأهرام الكندية في القاهرة.

وفاء صندي: كاتبة وإعلامية مغربية، وباحثة سياسية في شؤون الشرق الأوسط. خبيرة إعلام في منظمة إقليمية، ورئيسة جمعية "حركة اعتدال لمناهضة التطرف". حاصلة على ماجستير في القانون الدولي العام تخصص قانون منظمات دولية وإقليمية والإجازة في القانون الخاص. صدر لها في 2016 كتاب "الرهان الوطني" (تأريخ صحفي لحقبة حكم الإخوان في مصر) عن الهيئة العامة المصرية للكتاب – القاهرة. وصدر لها في سنة 2014 كتاب بعنوان "غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي" عن منتدى المعارف – بيروت. ولها قيد الإعداد كتاب بعنوان "سيكولوجيا داعش".

رضوان بوجمعة: أستاذ بكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، رئيس تحرير المجلة الجزائرية للاتصال، خبير ومستشار لدى المجموعة العربية للإعلام، مدير مركز التكوين المتواصل للصحفيين.

عبد الحق ساعف: باحث مغربي بمركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية بالرباط–المغرب. مدرس سابق للقانون بجامعة الحسن الثاني – المحمدية. ويعمل منسقا لمجموعة بحث عن الهجرة، الأمين العام للجمعية المغربية للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال. مجال تخصصه الرئيسي: القانون، حقوق الإنسان، والحوكمة. ويُركز حاليا على قضايا الاتصال، والهجرة وحقوق الإنسان. ويعمل على تنظيم مؤتمر سنوي دولي حول حرية الإعلام منذ 2012.

فاضل بليبش: متحصل على الدكتوراه والتأهيل والتبريز في القانون العام والعلوم السياسية وعلى البكالوريوس والتبريز في التاريخ وعلى شهادة في ختم الدروس في حقوق الإنسان بالمعهد الدولي لحقوق الإنسان بستراسبورغ (فرنسا) وعلى شهادة في تدريب المدربين في القانون الدولي الإنساني وعلى شهادة في تدريب المدربين في القانون الانتخابي. أستاذ محاضر ومدير قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، جامعة تونس–المنار، المستشار القانوني لمركز كارتر –مركز تونس–، (خبير لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة –سابقا، خبير لدى الألكسو–سابقا، خبير لدى المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية –سابقا، خبير لدى المعهد العربي لحقوق الإنسان – سابقا).

ربيع بركات: عمل في مجال الإعلام المرئي كمحرر ومراسل ميداني ومذيع اخبار ومقدم برامج سياسية وفي مجال الإعلام المكتوب مع ثلاث صحف وهو يعمل حاليا في جريدة "السفير" كمدير لقسم "قضايا وآراء". في المجال الأكاديمي، حائز على شهادة دكتوراه في السياسة والإعلام من جامعة ادنبرة البريطانية. سبق أن كان أستاذا محاضرا أو مساعدا في كل من ادنبرة والجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة اللبنانية الأمريكية وحاليا يعمل كأستاذ محاضر في قسم الإعلام في الجامعة الأمريكية في بيروت. كما شارك في تأليف كتاب صدر عن "دار بلوتو للنشر" في نيويورك حول الطائفية في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب. وقدم أوراقا بحثية في مؤتمرات عديدة.

مقدمة

إصلاح الإعلام في المنطقة العربية: المهنية والمأسسة

عمرو الشوبكي

في إطار المرحلة الأولى من مشروع الإعلام جرت مناقشة إشكاليات العلاقة بين الإعلام والعملية السياسية في العديد من بلدان العالم العربي، وهي العلاقة التي تتسم بالتشابك والتداخل على نحو قد يصعب معه الفصل بينهما.

وإذا كان من المؤكد أن مشاكل الإعلام لا يمكن حلها في ظل نظم غير ديمقراطية، كما من الصعب القول أيضا أن كل مشاكل الإعلام ستختفي بمجرد البدء في عملية تحول ديمقراطي، فسيبقي هناك مشكلات مهنية تتعلق بعملية تنظيم الإعلام وبمستقبله تعطي النظم الديمقراطية فرص أكبر لحلها عن تلك غير الديمقراطية.

سنتناول في المرحلة الحالية (الثانية) من هذا المشروع التحديات المهنية التي تواجه الصحافة والإعلام سواء ما يتعلق منها بنمط الملكية أو مستقبل الصحافة الورقية وأيضا طبيعة ما اصطلح على تسميته بالإعلام البديل أو إعلام المواطن وأيضا الدور الجديد للفضائيات على الساحة العربية.

والمؤكد أن هذه التحديات التي تواجه الصحافة تأتي في سياق عالمي وتكنولوجي واقتصادي ومالي جديد، يُعقد في كثير من الأحيان من الإشكاليات التي تواجهها المؤسسات الصحفية والإعلامية، إلا أنه في جانب آخر يُعطي هامشا من الحرية والتحرك للمهتمين بصناعة الإعلام على نحو مهني ومؤسسي كفء في سبيل المضي قدما نحو إصلاح هذه المؤسسات المهنة، أو إعادة التفكير في محاولات الإصلاح المتعثرة من وقت سابق، وكيف يمكن إحيائها.

في هذا السياق يسعى هذا المشروع للتعامل مع عدد من القضايا التي تخص مهنة الصحافة والإعلام حتى تكتمل الصورة أمامنا ونكون بذلك درسنا علاقة الإعلام بالنظم السياسية من جانب، وأيضا التحولات التي أصابت الإعلام كصناعة ومهنة من جانب آخر.

ومن أبرز القضايا التي سيتم تناولها هي قضية أزمة الصحافة الورقية، فقد شهدت الصحافة الورقية خلال السنوات الأخيرة أزمة حقيقية، أخذت تتفاقم من سنة إلى أخرى في العديد من الدول نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات وظهور شبكة الإنترنت، وتتمثل هذه الأزمة في عزوف الكثير من القراء عن اقتناء أو مطالعة الصحف الورقية ونشأة جيل جديد لم يعد يتعامل مع الورق، وفي تغير أنماط الاهتمام والقراءة لدى مجتمع المعرفة، وشيوع ثقافة الحصول المجاني على المعلومة، كل هذا أدى إلى التراجع المتواصل لمبيعات الصحف الورقية وانخفاض عائداتها من الإعلانات، التي تتحرك بسرعة صوب شبكة الإنترنت. ومع دخول التطور الهائل الذي لحق بوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في المدة الأخيرة؛ ليغير خريطة المنافسة في عالم الصحافة التي بدأت تتحول إلى متغيرين مختلفين؛ هما: الصحف الورقية، والإلكترونية، بعد أن كانت هذه المنافسة تقتصر بين الورقية وبعضها فحسب، وأصبحت غالبية المؤسسات الصحفية على الصعيدين العالمي والعربي، تمتلك مواقع إلكترونية لمطبوعاتها الورقية، لكن الجديد هو ظهور نوع جديد من الصحف غير التقليدية، وهو ما عُرف بـ(الصحف الإلكترونية)، التي يقتصر إصدارها على النسخة الإلكترونية دون المطبوعة، كما يعود صدور أول نسخة إلكترونية في العالم إلى عام 1993، حيث أطلقت صحيفة سان جوزيه ميركوري الأمريكية نسختها الإلكترونية، تلاها تدشين صحيفتي (ديلي تليجراف والتايمز) البريطانيتين لنُسختهما الإلكترونية عام 1994، وعربيا أصدرت أول صحيفة عربية

نسختها الإلكترونية منذ أكثر من ثلاثة عشر عاما وهي صحيفة الشرق الأوسط الصادرة من لندن، تزامن معها إصدار النسخة الإلكترونية لصحيفة النهار اللبنانية.[1]

بدأ منذ العام 2008 تقريبا الحديث عن تحول بعض الصحف والمجلات من الورقي إلى الرقمي، كانت "ذا كريستيان ساينس مونيتور" أولى الصحف الأمريكية التي تحولت كليا إلى النسخة الإلكترونية في 2009 بعد قرن كامل من الصدور ورقيا. ومنذ ذلك الوقت شهدنا تحولات صحف عالمية كثيرة آخرها"The independent" البريطانية التي احتجبت نسخها الورقية واكتفت بالإلكترونية "وفق خطة مدروسة لجذب جمهور واسع من الزوار عبر المحافظة على مصداقية الجريدة وتقديم محتوى متميز" كما تم الإعلان وقتها.[2]

ولم يختلف الحال بالنسبة للبلدان العربية ولعل أبرز تجليات هذه الظاهرة مؤخرا هو توقف صحيفة السفير اللبنانية عن الصدور بعد أكثر من 42 عاما، والذي تم الإشارة إلى أنه حدث نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالصحيفة وتراجع دخلها من المبيعات والإعلانات والاشتراكات.[3]

ولعل قضية الصحافة الورقية هي القضية الأولى الجديرة بالاهتمام في ظل التطور التكنولوجي والاتصالي، وإتاحة وسائل الاتصال لدى الكثير من الأفراد حول العالم، واستخدماهم لتقنيات تتقاطع في كثير من الأحيان مع بعض من مهام المؤسسات الإعلامية، وهي التطورات الاتصالية التي أفادت في جانب آخر هذه المؤسسات من خلال استحداث الكثير منها للوسائط التكنولوجية وبث الأخبار إلكترونيا لمحاولة مواكبتها، إلا أن الإقبال الكثيف على هذه الوسائط التكنولوجية وامتلاك التكنولوجيا اللازمة لاستخدامها من جانب الأفراد العاديين، طرح تحديا جديدا على المؤسسات

---

[1] مستقبل الصحافة الورقية نحو الأفول، مجلة فكر الثقافية، https://goo.gl/ubEUQQ

[2] رنا نجار، الصحافة الورقية... أزمة محتوى واستقلالية وتطوير بنيوي، الحياة اللندنية، أبريل 2016، https://goo.gl/hcHYa1

[3] "السفير" اللبنانية تتوقف عن الصدور بعد أربعة عقود، 31 ديسمبر 2016، https://goo.gl/du5Kpf

الإعلامية ذاتها، سواء بالحديث عن صحافة المواطن ودورها وحدودها (المواطن الذي يجلب الخبر ويرسله في نفس الوقت)، أو حول قدرة الصحفي على تعلم تقنيات التكنولوجيا الحديثة واستخدامه لها في عالمنا العربي.

والمؤكد أن صحافة المواطن دفعت تيارا واسعا من قراء الصحف الورقية وخاصة الشباب (مهم تحليل البعد الجيلي في قراء صحافة المواقع الإلكترونية) إلى الانتقال من الصحافة الورقية إلى الصحافة والمواقع الإلكترونية في ظل عجز الأولى عن مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في الأخبار على نحو، قد يطرح تحديات حول مستقبل استمرارية هذه الصحف المطبوعة وقدرتها على إعادة اختراع مهام وأدوار إعلامية وصحفية لها تكفل لها الاستمرارية والتميز والتجديد.

وتبقي هناك معضلة تنوع الإعلام البديل وصعوبة تحديده خاصة في بلد مثل مصر فهناك مبادرات شبابية لمواقع جديدة وأصوات احتجاجية اختلفت عن النسق السائد في الصحافة الورقية الكبرى ومواقعها الإلكترونية، كما أن هناك مواقع مؤثرة ومستقرة ماليا ولكنها مثلت نمطا مختلفا وأكثر حداثة من النمط السائد في الصحافة المصرية واعتبرت نفسها جزءا من الإعلام البديل ولكنها اعتمدت في تمويلها بالكامل على مؤسسات وجهات أجنبية، وعرفت استقرارا مؤسسيا وماليا على خلاف كثير من المواقع الصحفية المشابهة التي وصفت أيضا بالإعلام البديل.

على جانب آخر ما زالت قضية ملكية الصحف، أمر غير محسوم، على أكثر من مستوى بداية من إشكاليات ملكية الدولة للصحف كما هو الحال في أكثر من بلد عربي فيما يعرف بالصحف القومية أو الإعلام الرسمي في مصر، أو الإعلام العمومي في تونس، مرورا بالصحف الخاصة وانتهاء بالحديث "النظري" حول أنماط أخرى من الملكية مثل نمط الجمعية العمومية والمساهمين، وغيرها من الأنماط المحتملة لكسر احتكار الدولة والمؤسسات المالية الخاصة لملكية الصحف.

تتنوع أنماط ملكية الإعلام في العالم بين الملكية العامة والخاصة، هناك دائما الإعلام المملوك للدولة والذي يدار بمنطق المؤسسة أو الخدمة العامة وفق مجموعة من القواعد

التي نجحت من الناحية النظرية والقانونية في إبعاده عن تأثير السلطة التنفيذية والحزب الحاكم في البلدان الديمقراطية وهنا تبدو تجربة البي بي سي البريطانية ذات أهمية خاصة من حيث القواعد التي تحكم عملها كنموذج لنمط الملكية العامة، ونجاحها في الفصل بين السلطة السياسية الحاكمة وبين عمل المؤسسة العامة. أما الإعلام الخاص، فقد عرفت التجارب الديمقراطية نمط المالك الوحيد أو المحتكر، كما هو الحال في مصر وكثير من البلدان العربية.[4]

هناك أيضا أنماطا أخرى من الملكية على سبيل المثال، هناك بعض الوسائل الإعلامية التي يملكها الصحفيون أنفسهم، وتقدم تجربة جريدة اللوموند الفرنسية مثالا على ذلك حتى وإن لم تنجح التجربة بشكل كامل. لم تتبلور فكرة إدارة الجريدة بالتسيير الذاتي إلا بعد أزمة سياسية تعرض لها رئيس التحرير فتقدم باستقالته وقبلتها الجمعية العمومية على الفور. إلا أن العاملين شنوا حملة وطالبوا بإدارة جماعية، بل وهددوا بالإضراب إذا لم يسمح لهم بأن يكونوا جزءا من الجمعية العمومية ومساهمين في ملكية الجريدة. وبالفعل عاد رئيس التحرير وأسست أول شركة للمحررين عام 1951 ليحصد هؤلاء 25% من مجموع الأصوات بما يكفل لهم الحفاظ على الخط التحريري لجريدتهم، وانتخاب الإدارة، والتحكم في اختيار الشركاء الجدد بالرفض أو القبول. ومع بداية التسعينيات عرفت الصحافة الفرنسية أزمة اقتصادية جديدة نتيجة لنقص الإعلانات. وعلى خلفية الأزمة تم تحويل لوموند من شركة ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة. وفي عام 2005 وافق مجموع المحررين على دخول مجموعتي لاجردار الفرنسية وبريزما الإسبانية كشركاء لهم في الشركة القابضة بنسبة 15% لكل منهما، وانتقل نمط الإدارة

---

[4] عمرو الشوبكي، أنماط الملكية وتحديات بناء إعلام مهني، فصل من كتاب "الإعلام والثورة المصرية ما قبل وما بعد"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011، https://goo.gl/KXnK60

من التسيير الذاتي إلى التسيير التشاركي. وانتهت فكرة أن يكون الغلبة للمساهمين من الداخل (فريق العاملين في اللوموند) على حساب المساهمين من الخارج (المستثمرين).[5]

وهناك نمط آخر وهو الملكية التعاونية، ويقوم هذا النمط على امتلاك عدد كبير من المساهمين في هذه الوسيلة أرصدة صغيرة، وينتخبون جمعية عمومية، ومجلس إدارة يعبر عنهم. ويقدم البعض الملكية التعاونية على أنها الحل الأمثل لعلاج مشكلات وسائل الإعلام ليس فقط في الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، بل أيضا في الدول الديمقراطية التي تقع وسائل الإعلام فيها تحت سيطرة الاحتكار الرأسمالي والدول غير الديمقراطية التي تعاني من سيطرة الدولة على وسائل الإعلام. ومثال على هذا النمط يمكن الإشارة إلى أحد التجارب الناجحة وهي تجربة وكالة "أسوشيتد برس"، أن ملكية الوكالة تعود إلى مساهمات عدد كبير من الصحف وقنوات الراديو والتلفزيون، التي تبث أخبار الوكالة وتنشر مادتها الإعلامية أيضا.[6]

وبالتالي تهدف هذه المرحلة لدراسة مدى نجاح مثل هذه الأنماط، وإمكانية استلهامها في تجارب تنظيم المؤسسات الإعلامية في السياق العربي. والتفكير كذلك في مستقبل وإمكانات دمقرطة المؤسسات الإعلامية والصحفية وإدارتها.

إلى جانب ذلك، مهم متابعة ما يجري في الفضائيات بعد أن نجحت في استقطاب قطاع يعتد به من الجمهور العربي فيما يمكن وصفه "بحرب المصطلحات: معارك الفضائيات العربية"، والمتعلق بمحتوى الخطاب الذي تبثه المؤسسات الإعلامية الفضائية، وكيف يتم توظيف هذا الخطاب ومصطلحاته –فيما يمكن وصفه بحرب المصطلحات– لخدمه أهداف بعينها تتوافق مع السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية، والخط السياسي

---

[5]Le Monde gets a new owner, The Economist Online, Paris, Jun 28th 2010, https://goo.gl/0dNxTX

نفيسة صلاح الدين، مشكلة الملكية وتأثيرها على وسائل الإعلام، https://goo.gl/41RLkp

[6]Stephen Shmansk, News as a Public Good: Cooperative Ownership, Price Commitments, and the Success of the Associated Press, The Business History Review, Vol. 60, No. 1 (Spring, 1986), pp. 55-80, https://goo.gl/WlWkjj

لها، وكيف يلعب ذلك تأثيرا على الرأي العام المستقبل لهذا المحتوى، وهو الأمر الذي يتضح بقوة في حالة الفضائيات العربية أو الناطقة منها بلغات أجنبية.

وأخيرا، هناك الإشكاليات المرتبطة بتكوين الجماعة الإعلامية والصحفية في المنطقة العربية، والتحديات التي تجابههم في أداء مهمتهم وعملهم الإعلامي، فيما يتعلق بمهام الضبط الذاتي لأدائهم وممارستهم، وكذلك التكوين الصحفي والتدريبي لهم، كذلك مبادرات التمويل ذات الطابع الإقليمي والتي يمكن أن تلعب دورا في تمويل المحاولات الناشئة لإصدار مؤسسات إعلامية ودعمها، بما يكفل له الاستقلالية.

سيمثل هذا المشروع المرحلة الثانية من مشروع متكامل عالج في مرحلته الأولى قضية علاقة الإعلام بالنظم السياسية القائمة وعملية التحول الديمقراطي، ثم انتقل في مرحلته الثانية إلى معالجة مشاكل الإعلام المهنية والتحديات الجديدة التي تواجهه ونمط الملكية السائد ومستقبله وهي كلها أسئلة تخص مهنة الصحافة والإعلام أكثر من البيئة السياسية المحيطة به.

ولمزيد من بلورة هذه الأفكار يتناول الكتاب من خلال فصوله، قضية النقاش العالمي حول مستقبل الصحافة الورقية، وتقديم دراسة في تجارب الإعلام الرقمي في العالم العربي من خلال أربع تجارب مختلفة وهم مصر، تونس، المغرب، والجزائر. ويلي ذلك استعراض لنماذج من المنطقة العربية حول الأنماط المختلفة لملكية المؤسسات الصحفية ويختتم الكتاب باستعراض ملامح مشروع إعلامي جديد وأبرز الفرص والتحديات المطروحة.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، **الجزء الأول** يتناول قضية مستقبل الصحافة الورقية من خلال ورقة تقدمها الدكتورة حنان بدر حول النقاش العالمي لمستقبل الصحافة الورقية تقوم فيها باستعراض أبرز التحديات التي تواجهها الصحافة الورقية على المستوى العالمي وانعكاسات ذلك بالطبع على الوضع في المنطقة العربية. أما **الجزء الثاني** فيقدم فيه مجموعة من الباحثين من دول مختلفة في المنطقة وهم الدكتور رضوان بوجمعة من الجزائر، الأستاذة وفاء صندي من المغرب، الأستاذة أمل المكي من تونس، والأستاذ

هشام علام من مصر استعراض لتجارب الإعلام الرقمي في المنطقة العربية وتشمل مصر، وتونس، المغرب، والجزائر. أما **الجزء الثالث** فيطرح قضية هامة أخرى وهي قضية ملكية المؤسسات الصحفية، ويعرض الكتاب من خلال فصلين أنماط الملكية في كلا من تونس والمغرب باعتبارهما نموذجان لدولة شهدت حراك شعبي واسع وهي تونس ويقدم هذا الفصل الدكتور فاضل بليبش ودولة أخرى شهدت تجربة إصلاح من الداخل وهي المغرب ويقدم هذا الفصل الدكتور عبد الحق ساعف. ويأتي **الفصل الختامي** للدكتور ربيع بركات ليطرح أبرز ملامح وتحديات المشروع الإعلامي الجديد من خلال استعراض تجربة جريدة السفير اللبنانية.

الفصل الأول

النقاش العالمي حول مستقبل الصحافة الورقية

حنان عبد الفتاح بدر

مقدمة:

تسيطر روح الأزمة وعدم اليقين على صناعة الصحافة الورقية في العقدين الأخيرين، ويتزامن انعدام اليقين وعدم وضوح مستقبل الصحافة المطبوعة بشكلها الكلاسيكي مع التطور التكنولوجي الرقمي الذي غير من شكل إنتاج الصحف المطبوعة، وأخذ هذا النقاش بعدا دوليا حيث أنه لا يقتصر على العالم العربي فحسب، حيث الأزمة أكثر تفاقما وتشابكا مع الأبعاد السياسية، كما تشير الورقة الخلفية والورقات الأخرى في الكتاب، ومن هنا تتناول الورقة على النقاش الدولي حول مستقبل الصحافة مع الإشارة لبعض الأمثلة والشواهد من النموذج الألماني على مدى صفحات الورقة، بحيث يتم شرح السياق الدولي لأزمة الصحافة انطلاقا من تجارب الدول الديموقراطية التي تتبع اقتصاديات السوق الحر.

برز خطاب الأزمة من متغيرات داخلية مرتبطة بالمهنة بشكل أساسي، دون أن يكون لها علاقة مباشرة بالنظام السياسي، حيث يمكن رصد الإشكالية في ثلاث قضايا محورية:

القضية الأولى متعلقة بالبقاء الاقتصادي، بمعنى بقاء الصحافة الورقية كنموذج اقتصادي بشكلها المعروف، على مستوى الملكية والإدارة والتمويل.

أما **القضية الثانية** فتتعلق ببقاء الصحافة الورقية كوسيط تقليدي في ضوء التحولات التكنولوجية ومسارات الإدماج التكنولوجي الذي تشهده الصناعة

convergence وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط تعرض القراء وتغير ممارسة الكتابة والإنتاج الصحفي.

وأخيرا تتعرض **القضية الثالثة** لمفهوم ودور الصحافة بصفة عامة في ظل ظهور أنماط جديدة من إنتاج المضامين، مثل صحافة المواطن ومواقع التواصل الاجتماعي. وهنا يطرح مفهوم الكفاية الصحفية، ويتعلق ذلك بتطور أنماط من الممارسة الصحفية في كل مجتمع أو ما يطلق عليه الثقافة الصحفية journalism culture التي تعني تراكم ممارسات معينة في الصحافة حسب كل مجتمع وتاريخه ونظامه السياسي والقيم المهنية والاجتماعية السائدة فيه.

وقبل نقاش كل من هذه القضايا بالتفصيل علينا أن نعود خطوة للوراء لنؤكد على بديهيات توارت وراء خطاب الأزمة، حيث السؤال البديهي هو لماذا توجد صحافة في مجتمعاتنا المعاصرة من الأساس؟ ما الغرض من الصحافة في أي مجتمع؟ فبعيدا عن نشأة الصحافة في المجتمعات العربية التي ارتبطت بالسلطة اختلفت نشأة الصحف في الدول الغربية، حيث استقر العقد الاجتماعي بين الصحافة والمواطن على أن تبيع الصحافة معلومة وسياق شارح للبيئة لقارئ يحتاج هذه المعلومات لكي يستطيع أن يمارس حياته اليومية، (ومنها الطقس، العملات، الإجازات، التخفيضات إلخ) ولكي يتخذ قرارات حيوية تمسه وتمس المجتمع (على سبيل المثال أي حزب أختار في الانتخابات القادمة، أين أرسل أبنائي للتعليم، أي أفضل الأحياء للسكن، أين أقضي الإجازة، ما أفضل الأسعار لبيع المحصول؟ ما أفضل سيارة أو كمبيوتر أو جهاز محمول؟ إلخ)، إلى جانب فهم متوازن للبيئة والأحداث والقضايا من حوله (ما أسباب الإرهاب، لماذا يتعثر الاقتصاد، ما أسباب الحرب في سوريا؟ إلخ).

في ضوء ذلك استقر مفهوم الصحافة كمنظومة اجتماعية تراقب المجتمع من حولها لصالح الجمهور أو الشعب أو المستهلك الذي يدفع ثمن الصحيفة المطبوعة مرتين: مرة من خلال ثمن الصحيفة ومرة أخرى من خلال بيع الصحيفة إلى المعلنين الذين يريدون الوصول إلى القارئ، ومن هنا استقر نمط تمويل الصحف في المجتمعات التي تتبع الاقتصاد

الحر لعقود، بحيث يتم تمويل المنتج الصحفي مرتين: مرة للجمهور على مستوى المعلومة أو المضمون، ثم مرة للمعلن باعتبار الصحيفة هي الوسيط لنقل الإعلان للجمهور.

القضية الأولى: تحدي البقاء الاقتصادي للصحافة الورقية كنموذج قادر على الصمود

يسود في المجتمعات الديموقراطية ذات اقتصاديات السوق الحر نمط ملكية الصحف الخاصة كنموذج أساسي، مع بعض الاستثناءات في التمويل الحكومي أو الإعفاء الحكومي لبعض المبادرات الصحفية التي تخاطب الأقليات، أو إعلام الخدمة العامة الممول من الدولة.

واستقرت القاعدة الذهبية لتمويل الصحف في المجتمعات الديموقراطية الرأسمالية على أساس تقسيم الواردات المالية إلى ثلثين من الإعلان وثلث من البيع المباشر للجمهور، إلا أن التحديات المرتبطة بالبقاء المالي للصحيفة أطاحت بهذه المعادلة المستقرة، وتوضح الأرقام من السوق الصحفي في ألمانيا تآكل هذه الصيغة، ففي عام 2000 بلغ إجمالي نسب توزيع الصحف من العائد 35.5% في مقابل 64.5% من الإعلانات، أما في عام 2010 فبلغت نسبة التوزيع 52% من عائد الصحف في مقابل 48% من الإعلان، أي أن البيع المباشر للجمهور بلغ أكثر من نصف العائدات، وبالتالي غير الواقع من القاعدة الذهبية التي استقرت لعقود، ويعود تراجع الإعلانات الصحفية إلى سببين أساسيين: أولهما تراجع التوزيع الصحفي نفسه الذي يجعل الصحف المطبوعة أقل جاذبية للمعلن، وإن تضررت المجلات المطبوعة بشكل أقل من الصحف اليومية إذ تراجعت في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011 مبيعات المجلات من 124 مليون نسخة إلى 110 مليون نسخة، وبالتالي فهي لا زالت جاذبة بشكل ما للمعلنين الذين يريدون الوصول لشرائح معينة، كالمرأة أو الطفل، أما السبب الثاني لتراجع الإعلانات فيكمن في بروز منصات إعلانية جديدة منافسة على الساحة وأهمها على الإطلاق الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وهي وسائل إعلانية تتيح للمعلن مزايا أكبر منها رصد استجابة الجمهور والفورية وتحديد متلقي الإعلان بدقة.

باختصار تراجعت عائدات الإعلانات في الصحف المطبوعة واتجهت للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مما أدى إلى انكماش السوق الصحفي على مستوى العالم، وتعد السوق الصحفية في تراجع سنوي إذ انكمش عائد الإعلانات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 60% على مدى العشر السنوات السابقة، وأدت التطورات التكنولوجية إذن إلى تآكل نصيب الصحف المطبوعة من كعكة الإعلانات، خاصة مع تزامن ذلك مع أزمات اقتصادية متكررة تضرب ميزانية الإعلانات في الشركات الكبرى خاصة عامي 2001 و2002 ثم عام 2008، وانعكس عدم الاستقرار المالي على واقع الصحفيين، إذ تم ضغط الوظائف والاستغناء عن مكاتب المراسلين الخارجيين ووقف الإصدارات الجديدة، وتراجعت أعداد الصحفيين في الصحف اليومية والأسبوعية من 15،300 صحفي إلى 13 ألف صحفي، مع تزايد أعداد الصحفي الحر غير المعين والذين يعمل بعقود مؤقتة أو بالقطعة، مع ما يرتبط بذلك من صعوبات أو عدم انتظام في سداد الالتزامات الاجتماعية والمعاشات بالنسبة للصحفيين.

من جانب آخر صارت المنافسة بين وسائل الإعلام أكثر شراسة، فلم تعد المنافسة بين الوسيط الورقي فحسب ولكن ما بين وسيط ورقي وآخر إلكتروني وبين صحافة مؤسسية وأشكال أخرى بديلة للصحافة، وأدى انصراف القارئ إلى تفاقم الأزمة المالية التي تعاني انكماش السوق، ففي دولة قارئة للصحف مثل ألمانيا يتسم القارئ بالوفاء لصحيفة معينة، حيث يلتزم باشتراك سنوي لفترات طويلة تضمن إيرادات مستقرة وواضحة للجريدة، ولكن أدى الواقع الديموغرافي الذي يشهد زيادة كبار السن عن نصف المجتمع إلى تفاقم الأزمة نتيجة خروج القراء من السوق بسبب الوفاة وبالتالي انتهاء الاشتراكات، دون استهلاك الأجيال الشابة للصحف أو دخولهم السوق بنفس الوتيرة.

ومن هنا حاولت المؤسسات الصحفية الاستجابة ببدائل مختلفة للخروج من الأزمة المالية، فعلى المستوى الإداري ظهر مفهوم تقليص النفقات كحل كما سبق الذكر، مع استمرار انكماش الموارد، إلا أن تقليل الإنفاق يرتبط بتراجع جودة الصحافة مثل حذف

أقسام أو تقليل التعددية أو الاعتماد على مضامين مجانية تهدد جودة المنتج الصحفي واستقلاليته، من جانب آخر يعد البديل الراديكالي هو القرار المصيري المتعلق باستمرار إصدار من عدمه، وهناك نماذج لصحف كبرى legacy mediaتوقفت عن الصدور الورقي توفيرا للنفقات أو حتى توقفت عن الصدور تماما بما يشكل تهديدا على التعددية.

من جانب آخر يعد البديل الثالث هو تعظيم الإيرادات، حتى لو عبر إيرادات من خارج مهنة الصحافة، مثل مؤسسة شبيرنجر Axel Springer Verlag التي تملك موقعا رائدا في إعلانات الإنترنت وتستخدم هذه العائدات الإعلانية لإصدار صحفها الورقية، أي أنه هنا تم فصل الخدمة الإعلانية عن الوسيط الورقي تماما، فيتم طرح الإعلانات العقارية على سبيل المثال عبر بوابات صحفية مخصصة لذلك، وثمة نموذج اقتصادي مختلف لتعظيم الدخل، ومنها نقل مفهوم الاشتراكات التقليدية إلى المفهوم الاشتراكات الإلكترونية، بمعنى أن الصحافة لا تعد متاحة بالمجان على الصفحة الإلكترونية، وإنما أن يتم تسويق الصحيفة إلكترونيا عبر اشتراكات تواكب الوسائط الإلكترونية الجديدة كالتابلت والموبايل، وبرغم من عدم رواج هذا النموذج اقتصاديا أو قدرته على إنقاذ كافة الصحف تحقق صحيفة نيو يورك تايمز New York Times تحديدا نجاحا كبيرا عبر هذا النموذج الاقتصادي.

لكنه تجدر الإشارة أن اعتماد الصحافة الإلكترونية على الاشتراكات فحسب ليست نموذجا جاذبا للاشتراك، وغن تعد نيو يورك تايمز حالة فريدة نتيجة تضافر من العوامل أولها السمعة والاسم والظرف السياسي الحالي في أمريكا، حيث تثبت الشواهد أنه بعد فرقعة الإصدار الجديد تعاني المؤسسات الإدارية من صعوبات الاحتفاظ بهامش الربح، أي أن مجرد الانتقال لوسيط إلكتروني ليس حلا سحريا، بل لا زال النجاح مرهونا بالخدمة الصحفية أو التوليفة التي تقدمها الصحيفة، خاصة وأن الإعلان الإلكتروني لا يذهب بالضرورة إلى مواقع الصحف، وإنما يمكن أن يضخ المعلنون إعلاناتهم إلى مواقع أخرى غير صحفية أو مواقع التواصل الاجتماعي، ولذا تشير الأدبيات الصحفية إلى ضرورة صياغة مستقبل الصحافة من خلال الاتجاه بعيدا عن

المعلنين والرجوع إلى القراء، لأن اشتراكات القراء الأكثر قدرة على الحفاظ على الصحف، ولكن لا زال هناك جدل محتدم حول أفضلية النماذج الاقتصادية نظرا لحداثة الظاهرة وتضارب الشواهد واختلافها من دولة لأخرى ومن تجربة صحفية لتجربة أخرى، وبالتالي لم يحسم الحل الأكثر نجاحا في تعزيز قدرة الصحافة الكلاسيكية على البقاء الاقتصادي.

القضية الثانية: ببقاء الصحافة الورقية كوسيط تقليدي في ضوء التحولات التكنولوجية

أدت عمليات رقمنة الإنتاج الإعلامي ونمو مسارات الإدماج التكنولوجي convergenceالذي تشهده صناعة الصحافة إلى طرح تساؤلات حول مستقبل الإعلام المطبوع في العصر الرقمي في ظل تداخل المضامين النصية والمرئية والمسموعة في وسيط إعلامي واحد، وغني عن الذكر أن دورة إنتاج الوسائط الرقمية أسرع بكثير من دورة إنتاج الأخبار والمضامين الإعلامية بشكلها المطبوع، أن لم تكن فورية، خاصة مع بزوغ وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، ليس فقط كناقل للخبر، بل كمصدر من مصادر للخبر ومنصة متزايدة التأثير لإلقاء التصريحات السياسية وإثبات المواقف من قبل الشخصيات العامة، وتزيد هذه التطورات من شراسة المنافسة على بيع المعلومة بعد أن صار الانفراد بالخبر نادرا.

وتؤكد الدراسات دور التغريدات في وضع أولويات الصحافة وكذلك تناقص الأخبار الحصرية من الصحف وتزايد نشرها فورا عبر تويتر، وعلى سبيل المثال ينشر مستخدمو موقع التواصل 500 مليون تغريدة يوميا، أي أن المواطن العادي صار منافسا للصحفيين في إنتاج المضامين، بشكل أدى إلى احتدام جدل حول كنه صحافة المواطن، واعتبارها انفتاح للمجال العام أم شهادة فشل للصحافة التقليدية، ويمتد الجدل حول صلاحية الأشكال المختلفة من صحافة المواطن لإحلال الصحافة الكلاسيكية باعتبارها وسيلة الهواة لمنافسة الصحفيين المحترفين، وإن يميل الجانب المحافظ إلى اعتبار الصحافة مهنة مؤسسية تعتمد على التحقق من الخبر وفن الوصول للمصادر، وليس مجرد نقل

معلومة غير موثقة، في حين يميل الجانب الليبرالي إلى اعتبار صحافة المواطن إثراء وتمكين للمواطن، برغم مما تحمله معها من إشكاليات انعدام المهنية مثل بث الكراهية أو التحريض وغيرها من المضامين التي لم يتدرب المواطن العادي على تجنبها، إضافة إلى عدم تمكن المواطنين من أدواتهم مقارنة بالصحفيين.

ويرتبط بروز المنافسة بين الوسيط المطبوع والوسيط الحديث بمدى تلبية الصحافة المطبوعة للاحتياجات الاتصالية لدى الشباب، إذ ثمة فجوة جيلية ما بين قراء شباب أقل من سن الثلاثين وكبار ما فوق الثلاثين، ففي النموذج الألماني على سبيل المثال تشير إحصاءات حديثة لعام 2016 أن معدل قراءة الفئات الشابة من 14 حتى 29 عاما للصحف يعادل في المتوسط دقيقة يوميا في حين يبلغ استخدام الإنترنت ما يقارب 190 دقيقة يوميا، وفي حين يؤيد الشباب أن الصحف مصادر أصيلة ومهمة للحصول على المعلومات وتكوين رأى متوازن، إلا أن الإنترنت بكافة مضامينه المتنوعة أكثر ترفيها وأكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم غير المعرفية، ومنها التواصل مع الأصدقاء.[7]

القضية الثالثة ضرورة إعادة تعريف مفهوم ودور الصحافة في المجتمع

ترتبط ضرورة إعادة تحديد الصحافة لدورها بمدى قدرة أداء الصحافة لأدوارها المفترضة في عصر ما بعد الحقيقة post-factual truth ونسبية الرؤية، كما يجسده نموذج ترامب الذي دشن مصطلح الحقائق البديلة alternative facts، دون أن تعني إلا أكاذيب أو دعاية، وبما أن الصحافة في الأساس مهنة البحث عن الحقيقة فيرتبط هذا التناقض بانخفاض المصداقية الصحف المطبوعة لدى قطاعات من الشعب في المجتمعات الغربية، لا سيما مع صعود التيار الشعبوي في أوروبا وأمريكا.

الأساس في العقد الاجتماعي للصحافة في المجتمعات الديموقراطية أنها تقوم بدورها الكاشف لخدمة المواطن، بحيث تعلمه عن البيئة المحيطة ليتخذ قراراته دون تأثير من السياسة أو رأس المال، بشكل يضبط أداء الديموقراطيات، فعلى غيرها من الصناعات

[7]Aktuelle Ergebnisse zur Mediennutzung von Jugendlichen in Deutschland, https://is.gd/VVjlwF

تتمتع الصحافة بأهمية مجتمعية بما لها من تأثير في المجتمع civic adequacyوقدرة على التأثير لا تتوافر لغيرها من الصناعات.

وترتبط أهمية طرح هذه التساؤلات في العصر الحالي بتراجع مؤشرات الممارسة الديموقراطية على مستوى العالم في عشرات الدول، ومن مظاهرها صعود تيارات غير ليبرالية وظهور عقوبات للإعلام ومنعه من أداء دوره، مثل منع ترامب عدد من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الإعلامية الناقدة لسياساته من حضور المؤتمرات الصحفية، بما يشير لنمو الصعوبات أمام الصحافة الكلاسيكية في ظل نمو الاستقطاب المجتمعي في المجتمعات الغربية.

على المستوى الأكاديمي وفي ظل هذه الأزمات وتحولات الصحافة برزت أهمية دراسة هذه الظواهر المختلفة، وبالفعل تشير زيادة الإصدارات الأكاديمية والمجلات الدورية المتخصصة إلى زيادة الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الصحافة ومستقبلها، فمن أهم الدوريات journalism و journalismstudies وjournalism practice، والتي تعيد الاهتمام بأسئلة جدلية أثيرت سابقا مثل ماهية الصحفي وشروط تأهيله ومؤهلاته وامتيازاته، إلى جانب انشغال عدد كبير من الدراسات بالبقاء الاقتصادي للصحافة المطبوعة ودراسة مستقبلها الضبابي.

وفي هذا الحقل العلمي الثري ثمة مفهوم جديد في الأدبيات الصحفية يعرف بمفهوم الثقافة الصحفية journalism culture، ويشير لمجموعة الممارسات وتصورات الصحفيين لأدوارهم في المجتمع بشكل يطرح تساؤلات مثل: هل يقدمون معلومات موثقة؟ هل يشكلون الرأي العام للصالح الخاص أم للصالح العام؟ هل يراقبون النظام أو الحزب الحاكم أم يتغاضون عن كشف أخطاء وفساد؟ كيف يرى الصحفي علاقته بالقارئ؟ هل يراها علاقة خدمية أم يرى نفسه مرشد أو معلم؟ وتشير الأدبيات العلمية إلى اختلاف رؤية الجماعة الصحفية لذاتها عبر المجتمعات، ففي حين تغلب تصورات الصحفيين في الدول الغربية ذات الديموقراطيات المستقرة التي تعلي من قيم التغطية

الموضوعية وإعلام القارئ، يغلب على تصورات الصحفيين في الدول العربية تبني دور الإعلامي الذي يرشد الجمهور أو يرغب في إحداث التغيير الاجتماعي أو السياسي.

الخاتمة:

تتلخص ملامح الأزمة البنيوية للصحافة -في سوق حر تماما دون أي تلاعب أو قيود سياسية-في إيجاز شديد كالتالي: أولا تراجع التوزيع وثانيا تراجع الإعلان وثالثا ظهور منافسة جديدة عبر الوسائط التكنولوجية الجديدة، مع دخول مواقع التواصل الاجتماعي في أنماط الاستخدام خاصة لدى الشباب، إضافة إلى الجدل حول مدى أداء الصحافة لدورها في المجتمعات الديموقراطية.

في ضوء ما سبق يمكن فهم الملامح العامة للأزمة الصحافة في النقاش العالمي، في ظل مزاحمة أنماط جديدة من إنتاج المعلومات للصحافة التقليدية، مثل صحافة المواطن ومواقع التواصل الاجتماعي، وتفاقم الأزمة المالية أمام المؤسسات الاقتصادية المستقرة تجدر العودة إلى ما طرحته الورقة من بديهيات حول مفهوم الصحافة في مجتمعاتنا المعاصرة ودورها الأصيل في مراقبة المنظومات الاجتماعية من حولها لصالح القارئ.

حتى وإن كان مستقبل الصحافة يتسم بالضبابية نتيجة عدم استقرار نموذج أوحد للبقاء الاقتصادي، يوضح نموذج صحيفة نيو يورك تايمز The New York Times أن الرهان على توليفة المضمون الذي يتسم بالجودة والتميز مع استراتيجية تسويقية متجددة، وليس فقط على إجراءات إدارية مثل تسريح العمالة أو خفض النفقات، يسفر عن نجاح الصحيفة تجاريا برغم من مناخ عدم اليقين، مثلما تؤكد تجربة نجاح نيو يورك تايمز عبر ارتفاع أرقام الاشتراكات الرقمية لتصل في نوفمبر 2017 إلى 2,1 مليون مشترك للطبعة الرقمية فحسب، بما يحقق عائد يقارب ال800 مليون دولار من الاشتراكات الرقمية، وبرغم من انتقادات البعض في البداية لبيع المضمون الصحفي الإلكتروني حصريا عبر الاشتراك باعتباره مخاطرة إلا أنه صح رهان الفريق الإداري والتحريري للصحيفة في اختيار برنامج تسويقي من أبرز ملامحه العريضة إعطاء الأولوية للتسويق الرقمي بدلا من الورقي، من خلال تنوع الباقات عبر الوسائط الرقمية

والفترات الزمنية، ولكن يبقى السؤال لماذا يدفع القراء للاطلاع على الصحيفة إلكترونيا؟ يرى الخبراء أن نجاح الصحيفة لا يعود إلى نجاح تسويقي فحسب، بل أن الاستقطاب السائد في الرأي العام الأمريكي أدى لارتفاع الإقبال على الصحيفة الليبرالية التي تتبنى سياسة تحريرية ناقدة للرئيس الأمريكي ترامب في فترة مضطربة في المجتمع الأمريكي تشهد توترات في العلاقة بين اليمين واليسار وبين الجماعات العرقية المختلفة، أي أن الصحيفة اعتمدت على خطط جديدة في تسويق مضمون مهني وجاذب لقطاعات عريضة من المعارضة الليبرالية، وتطرح إذن نيويورك تايمز نموذجا لنجاح الpaywall وإن لم يكن بالضرورة نجح في تجارب صحفية أخرى، بما يشير إلى أهمية مصداقية الصحيفة وتقديمها مضامين تتمتع بقيمة لدى القارئ.

وتشير تلك الملاحظة –على بداهتها– إلى تحول خطاب أزمة الصحافة وشراسة المنافسة إلى تطورات مهنية من داخل الصناعة الصحفية لتنقذ نفسها، لتتعدى الصحافة فكرة تقديم المعلومة والإجابة عن الأسئلة الستة التقليدية في تناول الخبر التي نشأ عليها أجيال من الصحفيين (وهي ماذا، من، أين، متى، لماذا، كيف)، ومن تلك التطورات المهنية بزوغ تخصصات أو آليات أو طرق جديدة للسرد الصحفي تطرق جوانب غير تقليدية مثل صحافة البيانات أو data journalism الذي يعتمد على هضم البيانات وتفسيرها للقارئ أو الصحافة السردية storytelling journalism التي تعتمد على استخدام جوانب لغوية جمالية لعرض قصة صحفية، هذا إلى جانب الخبطات الصحفية الاستقصائية الناجحة journalism investigative خلال أوراق بنما أو أوراق بارادايس التي تعيد الصحافة لدورها الرقابي في البحث عن المعلومات المخبأة، أو ظهور تجارب صحفية شديدة المحلية hyperlocal mediaاستجابة لتفضيلات الجمهور المرتبطة بواقعه المباشر.

في النهاية يجب التأكيد أن الصحافة ليست مضمونا معلوماتيا مجردا، بل أساسها عملية بحث وتحقق وتوازن لخدمة القارئ ولمراقبة ذوي السلطة للصالح العام، والصحافة

وفقا لذلك المفهوم لن تموت، بل يمكن أن تقل قيمة الوسيط الورقي، ليؤدي الوسيط الإلكتروني دورا أكبر في تسويق الصحيفة بمقابل مالي.

الفصل الثاني

الإعلام الرقمي الجديد ومستقبل الصحافة الورقية في تونس

أمل المكي

تصدير

"دور الفكر في العصر الحالي ينحصر في مهمة الصحافي بمعناها الأنبل أي التأريخ للحاضر واستجلاء الحدث وفهم الواقع في حركيته الإشكالية". (فوكو صحافيا: أقوال وكتابات ترجمة البكاي ولد عبد المالك جداول للنشر والترجمة، بيروت،2012.)

ملخص

يسعى هذا البحث إلى تبيان العلاقة بين واقع الإعلام الرقمي الجديد ومستقبل الصحافة الورقية في تونس. وقد استخدمنا أداة الاستبيان على عينة عشوائية من الصحفيين قوامها 120 صحفية وصحفيا من مؤسسات إعلامية مختلفة. وذلك باعتبارهم منتجين ومستهلكين للمادة الإعلامية في الآن ذاته. وقد توصل البحث إلى نتائج عدة، أبرزها أن الإعلام الرقمي في تونس قد شهد طفرة منذ ثورة 2011 وأن تطور وسائل الإعلام الرقمي في تونس قد أثر بشكل كبير على مقروئية الصحف الورقية وانتشارها وهو يساهم بالتالي في تهديد وجودها مستقبلا. غير أن العينة التي شملها البحث أقرت بوجود عوامل أخرى أدت إلى تقهقر الصحافة الورقية على غرار غياب الإشهار أو تراجعه أو تميز التمويل العمومي باللاعدالة في التوزيع أو تراجع مستوى الصحف الورقية وأدائها ذاته. كما أظهر البحث وفي مفارقة عجيبة، أنه بقدر ما يرى الصحفيون التونسيين أن الإعلام الرقمي في تونس قد شهد تطورا وغدا أكثر جلبا للصحفي والمتلقي، فإنه هو أيضا ليس خارج دائرة الأزمات لعوامل عدة. الأمر الذي

دفع بنا في مرحلة التوصيات إلى محاولة تقديم مقترحات من شأنها النهوض بكلا القطاعين.

المصطلحات الأساسية

الإعلام الرقمي، الإعلام الرقمي الجديد، الصحافة، الصحف الورقية، الإعلام البديل

مقدمة

أذنت عشية الرابع عشر من يناير 2011 بالولادات الجديدة في تونس. لحظة فارقة من أشهر ما قيل في توصيفها أن قد "هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية"[8]. هرب الرئيس وسقط النظام وحل مجلس النواب وجهاز البوليس السياسي وعلق العمل بدستور 1959 وتواصل الحراك الشعبي للسهر على إنجاح مسار الثورة، فيما عاد سياسيون من المنفى وأفرز النسيج الاجتماعي سياسيين كثرا آخرين فخيم على البلاد مشهد سياسي لم يعرف له التونسيون مثيلا من قبل. تحصل 100 حزب على التأشيرة مباشرة إثر الثورة في حين لم يتجاوز عدد الأحزاب المعترف بها قبل ذلك عدد أصابع اليد. وتواصلت هذه الطفرة في التنظيمات السياسية القانونية لتبلغ 208 حزبا في سبتمبر 2017[9].

ومقابل ارتفاع الأحزاب السياسية، طفت على السطح تنظيمات أخرى كان تأسيسها قبل الثورة محكوما أيضا بنظام الترخيص أو التأشيرة ليغدو بعدها مقتصرا على نظام التصريح بالوجود[10]. ونتحدث هنا عن الجمعيات التي بلغ مجموعها العام موفى مايو 2016 نحو 18822 جمعية وهي التي لم تتجاوز عتبة الـ10 آلاف جمعية قبل

[8] أحمد الحفناوي، صاحب مقهى تونسي اشتهر بعد الثورة لتصريحه بهذه العبارة لإحدى وسائل الإعلام قبل أن يلتحق لاحقا بالعمل السياسي

[9] الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية التونسية، 4 سبتمبر 2017، https://is.gd/Jdwzld

[10] وفق مرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات.

الثورة. فغدا يتقاسم المشهد العام في تونس حقلا السياسي والجمعياتي في منافسة شديدة همها كل همها استقطاب الشباب الراغب في المشاركة في التغيير والحالم بتونس أفضل.

لم تكن التنظيمات المدنية وحدها التي شهدت انفجارا عدديا، فقد أفرزت هذه الحركية السياسية والجمعياتية الجديدة طفرة أخرى لا تقل أهمية على صعيد الإعلام باعتبار أن "عالم الصحافة والإعلام ليس بمعزل عن بقية مكونات المجتمع"[11]. وبينما لم تكد الصحف الورقية بشتى صنوفها تتجاوز بضعة عشرات قبل 2011، سجلت الساحة الإعلامية في السنوات الأولى للثورة وجود نحو 250 دورية بين صحف يومية وأسبوعية ونصف شهرية وفصلية، إضافة إلى الصحف ذات الطابع المؤسساتي.[12]

وكذلك الأمر بالنسبة للصحف الإلكترونية التي تطور عددها بشكل ملحوظ في نفس الفترة نظرا إلى تسارع الأحداث وعطش التونسيين إلى متابعتها وتحرر الإعلام عامة من القيود التي كانت مفروضة عليه. تطور كمي يبدو إلى الآن عصيا عن الجرد والإحصاء في ظل تواصل غياب إطار قانوني منظم يضمن التصريح بوجود هذه الصحف وإيداعها في السجل القانوني.[13]

أما بالنسبة للإعلام السمعي البصري فإن الظاهرة قد بدت جلية في حصول 10 قنوات تلفزية خاصة وما يربو عن عشرين إذاعة خاصة وعشرة إذاعات جمعياتية[14] على

---

[11] شويخة، العربي، وسائل الإعلام في تونس التحول الصعب، ترجمة الهادي هوى (تونس، دار محمد علي للنشر، 2015)، ص 104

[12] نجار، رنا، الصحافة التونسية بعد الثورة: إعادة الاعتبار إلى المهنة، الحياة، https://is.gd/9ivYWP

[13] تقرير الهيئة العليا لإصلاح الإعلام والاتصال، أبريل 2012

[14] وفق تعريف المرسوم عدد 116 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي البصري: "منشآت سمعية وبصرية جمعياتية: المنشآت التي تملكها أو تسيرها منظمات أو جمعيات لا تكتسي صبغة ربحية والتي تعمل على أسس غير ربحية وتبث برامج تتجه لفئات معينة وتعبر عن مشاغلها وحاجياتها الخصوصية وفق الميزات المحددة بالتشريع الجاري به العمل."

تراخيص بث، لتنضاف جميعها بذلك إلى القنوات الإذاعية والتلفازية العمومية الموجودة من قبل .[15]

مزق الإعلام التونسي نظريا إذن شرنقة "الدولنة" (Etatisation)أين تكيف مؤسسة الرئاسة والحكومة والحزب الحاكم هيكلة المجال الصحفي في كليته وتحدده[16]، ليحل ما وصفه بعض المتابعين للشأن الإعلامي بالربيع التعددي التونسي. لكن بمرور السنوات تأكد أن سنونو (طائر الخطاف) التعددية وحده لا يصنع الربيع فسرعان ما بدأ خريف الأزمة يزاحم ربيع التعددية ليتبدى للعيان مشهد صحفي وإعلامي، بشقيه التقليدي والجديد، مغاير لما أفرزته أحداث ما بعد ثورة الياسمين.

قبل أن يدرك الصحفيون والمواطنون ما الذي يحدث، تسارعت وتيرة الإعلانات عن وقف صدور صحف ورقية وتسريح عاملين فيها، كما غابت عن الساحة الرقمية صحف ومواقع إلكترونية بعد فترة وجيزة من إطلاقها. وأصبح التشكيك في قدرة حرية التعبير وحدها على تثوير المشهد الإعلامي في تونس أمرا مشروعا. فمن الجلي أن" الثورة لم تنتج صحافة جديدة[17]" قادرة على تخطي الصعوبات الاقتصادية والسياسية والثقافية لأن "الصحافة الجديدة المهنية والمستقلة لا تلدها الصيرورة الثورية بل تتشكل من ابتكار الصحفيين لمهنتهم من جديد ومن إصلاح الإطار العام المؤسسي الذي يجعل هذا الابتكار ممكنا."[18]

من هنا تتأتى أهمية هذا البحث الذي يعمل على تبين ما آلت إليه ملامح الصحافة والإعلام التونسيين وآفاقهما المستقبلية، وذلك على مستوى نوعين مخصوصين من الإعلام هما الإعلام الرقمي الجديد والصحافة المكتوبة. فالذي يهمنا في هذه الدراسة

---

[15] قائمة القنوات الإذاعية والتلفزية الخاصة والجمعياتية المرخصة، موقع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، https://is.gd/82wLsE

[16] شويخة، نفسه، ص 9

[17] الحمامي، الصادق، الإعلام التونسي أفق جديد، ص 25

[18] المصدر السابق

هو استقصاء واقع العلاقة بين هذين النوعين من الإعلام وتأثيراتها المحتملة على مستقبل الصحافة الورقية في تونس. فنتساءل بالخصوص عن مدى مشروعية القول بأن تقهقر الصحافة المكتوبة في تونس عائد إلى تطور الإعلام الرقمي وهيمنته، وعن ماهية تجليات هذا "العيش المشترك" بين الصحافة التقليدية والإعلام الجديد وليد الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وعن الاتجاه الذي ستأخذه هذه العلاقة مستقبلا في تونس.

يقضي التونسيون ما معدله 29 ساعة أسبوعيا في الإبحار على شبكة الإنترنت، مقابل 26 ساعة يخصصونها لمشاهدة التلفزيون و15 ساعة للاستماع للإذاعة و3 ساعات فقط لقراءة الصحف. وتحتل الإنترنت المرتبة الثانية في مصادر المعلومات بعد التلفزيون والإذاعة متقدمة على الصحافة المكتوبة التي تتباطأ وتيرتها وفق تقرير ميديا يوز الشرق الأوسط لسنة 2015. [19] كما يوجد في تونس 6,3 مليون مستخدم لموقع الفيسبوك في تونس أي 58% من مجموع التونسيين[20]. أرقام تكشف عن ترجيح التونسي كفة الرقمي على كفة الورقي. وهي ظاهرة يعزوها الباحث في علوم الإعلام والاتصال محمد العمري إلى أن:

"الثورة التونسية كانت حدثا مفصليا في تحول الإعلام. فنقل أحداثها لم يأت عبر وسائلنا المعتادة، بل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا فيسبوك، والمدونين الذين قاموا بجهود جبارة قبيل الثورة وخلالها، ومن خلال الناشطين الإلكترونيين. وذلك أدى إلى تغيير المشهد التواصلي، إذ أصبح الكل يبث للكل بعدما كان المحتكر للمعلومة متحكما في البث للجمهور المتلقي." [21]

هذا التغير المسجل في علاقة الباث والمتقبل، والذي زعزع مكانة الصحفي التقليدي كمبلغ رئيسي للمعلومة، أن هو إلا أحد إفرازات ثورة المعلومات التي يعيشها العالم بأسره في الوقت الراهن.

---

[19] مرصد ملكية وسائل الإعلام، https://is.gd/f4dy8T

[20] جريدة الشروق، النسخة الإلكترونية، تقرير المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك 2016، https://is.gd/fGUfum

[21] نجار، رنا، الصحافة التونسية بعد الثورة إعادة الاعتبار إلى المهنة، مصدر سابق

فقد نتج عن هذه الثورة المعلوماتية تغيرات كبرى في الصناعة الإعلامية، وأنماط استهلاك المعلومات، وإنتاجها، ونشرها، وتشارك مضامينها. الأمر الذي أدى إلى انقسام القطاع الإعلامي إلى مجالين:

- الإعلام التقليدي ويضم الصحف والمجلات والإذاعات والتلفزيون.
- الإعلام الجديد والذي يقوم على تدفق المعلومات عبر شبكة الإنترنت والهاتف الجوال. ويمكن تعريفه بأنه العملية الاتصالية الناتجة عن اندماج ثلاثة عناصر هي الكمبيوتر والشبكات والوسائط المتعددة. ويطلق على هذا الصنف من الإعلام العديد من المسميات والمصطلحات ومنها: الإعلام الرقمي، الإعلام التفاعلي، إعلام المعلومات، إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال (Online Media)، الإعلام السيبروني (Cyber Media)، والإعلام التشعبي (Hyper Media).

ويرفض الباحث التونسي الصادق الحمامي مصطلح "الإعلام الجديد" ترجمة للمصطلح الإنجليزي "New Media"، دافعا بمصطلح "نيو ميديا" بديلا عنه. ومن أسباب ذلك أن مدلولات لفظ الإعلام (Media)مختلفة لغويا. إذ بينما يحيل الاستخدام العربي على معنى الإبلاغ والإخبار والإرسال والمعرفة، فإن مصطلح "Media" وبسبب اشتقاقه من كلمة "Medium" يحيل على معاني الوساطة، وبهذا المعنى يبدو مصطلح "الميديا" أكثر دلالة على الإيفاء بثراء ظواهره الجديدة[22]، وفق الباحث التونسي دائما.

ولكن ما الذي يميز الإعلام الرقمي الجديد أو النيو ميديا عن الإعلام التقليدي وتحديدا الصحافة الورقية؟ لنتفق أولا أن الإعلام الجديد ليس جديدا على مستوى التقنية فحسب بل تعزى جدته أيضا إلى تنوع على مستوى الوسائل وتغيير على مستوى المضمون والمحتوى. فمن حيث الوسائل، يعد الإعلام الرقمي الجديد أدوات ووسائل

[22]عبد الحكيم أحمين، قراءة في كتاب الميديا الجديدة للصادق الحمامي، الجزيرة نت، https://is.gd/dUQQUY

تزداد تنوعا ونموا وتداخلا مع مرور الزمن، ونذكر منها: المحطات التلفزيونية الرقمية، والكابل الرقمي، والصحافة الإلكترونية، ومنتديات الحوار، والمدونات، والمواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية، ومقاطع الفيديو، والإذاعات الرقمية، والمجموعات البريدية، وغيرها. يضاف إلى كل ما سبق الهواتف الجوالة والتي غدت بدورها تنقل الإذاعات الرقمية، والبث التلفزيوني التفاعلي، ومواقع الإنترنت، والموسيقى، ومقاطع الفيديو، والمتاجرة بالأسهم، والأحوال الجوية، وحركة الطيران، والخرائط الرقمية، والرسائل النصية والوسائط المتعددة، متحولة بذلك إلى وسيلة إعلام متكاملة.

وبينما تعد قراءة الصحف الورقية عملية سلبية من حيث أحادية اتجاه العلاقة بين الصحفي الذي يقدم المعلومة والمتلقي الذي يتبلغ بها، فإن وسائل الإعلام الرقمي الجديدة تمتاز بالتفاعلية أي بوجود علاقة اتصال ثنائية الاتجاه يمكن فيها تبادل الأدوار بين القائم بالاتصال والمتلقي. وكذلك باللا تزامنية، والتي تعني إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت المناسب للفرد سواء من موقعه كمستقبل للمعلومة أو مرسل لها. كما يتيح الإعلام الجديد لكل شخص، بأدوات وإمكانيات بسيطة، أن يكون ناشرا ومنتجا للمعلومة ومشاركا لها. زد على ذلك حركية وسائل الإعلام الجديد ومرونتها بحيث يسهل نقلها واستخدامها في أي مكان شرط توفر الشبكات اللا سلكية، كالحاسوب النقال والهاتف الجوال الذكي والأجهزة اللوحية. والإعلام الرقمي الجديد هو حليف الكونية ووليدها بامتياز إذ تمتاز بيئة الاتصال فيه بكونها خارج حدود الزمان والمكان ودائرة الرقابة. وتختص وسائل الإعلام هذه باندماج الوسائط فيها من نصوص وصور ثابتة وأخرى متحركة وصوت ورسوم بيانية ثنائية الأبعاد وثلاثيتها... إلخ. ويسهل على المتلقي في هذا الصنف من الإعلام حفظ المعلومات والبيانات وتخزينها واسترجاع الرسائل الاتصالية وتعيين بعضها كمفضلة.

خصائص ومميزات جعلت من وسائل الإعلام الرقمي الجديد محط انتباه أكبر من قبل المتلقي باعتباره يشارك أيضا في اختيار المحتوى أو التعليق عليه أو مشاركته وأحيانا

حتى في حذفه، كما شرعت للتساؤل عن حظوظ الصحافة الورقية في البقاء مستقبلا. كيف لا والصحافة المكتوبة الورقية تشهد لا في تونس فحسب، بل في كل مكان، تحولات متعددة تتصل بالبيئات الثقافية والتواصلية والاقتصادية. ويتبدى ذلك في تغير سلوكيات المطالعة وتتطور مكانة الميديا الجديدة لدى فئات الشباب خاصة، وفي الاندماج وتوظيف التكنولوجيات الجديدة في صناعة المضامين الإعلامية وظهور محامل جديدة على غرار الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تعيشها عدة دول وتراجع نسق الإعلان وعائداته. كما تواجه الصحافة المكتوبة تحديات أخرى تتصل بالصناعة الصحفية والمؤسسات الصحفية والممارسة الصحفية ذاتها، على غرار ظهور أنواع جديدة من الصحف كالصحافة المجانية وتطوير استراتيجيات تعدد المنصات (Cross media) واستحداث أنماط جديدة من التوزيع وتجديد النماذج الاقتصادية وابتكار أنواع جديدة من الكتابة ومن الكفاءات الصحفية (الكتابة لأكثر من ميديا). ولا ريب، أن هذه التحولات تحيل كلها على إشكالية تأقلم الصحافة المكتوبة مع بيئة ثقافية وتواصلية جديدة.

ويجزم أحد الباحثين في هذا الصدد بأن "مفهوم الميديا كما ترسخ وعهدناه في تقاليدنا (صحافة، إذاعة، تليفزيون...) هو بصدد إعادة الهيكلة"[23]. عملية تبدو أشبه بالمخاض العسير وتحكمها اتجاهات عديدة بين من يرى أن نهاية الإعلام التقليدي بما فيها الصحافة الورقية قد غدت وشيكة ومن يرى أن خطاب النهايات[24] هو خطاب متهافت وأن قطاع الإعلام محكوم أبدا بالبدايات الجديدة المنبثقة من رحم القديم .[25]

حدود البحث

الحد البشري: الصحفيات والصحفيون التونسيين من مختلف المؤسسات الإعلامية وعددهم 120 تم اختيارهم بصفة عشوائية

[23] جمال زرن، الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، https://is.gd/C6FZXm

[24] المرجع السابق

[25] المرجع السابق

الحد المكاني: الجمهورية التونسية

الحد الزماني: تم إجراء هذا البحث بين شهري يوليو وسبتمبر 2017

محدد مفاهيمي: اقتصر البحث على موضوع العلاقة بين واقع الإعلام الرقمي الجديد ومستقبل الصحافة الورقية في تونس

محدد إجرائي: يتحدد البحث بالأدوات المستخدمة وهي الاستبانة والمقابلة

رابعا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أهداف نظرية: استكشاف ملامح واقع الإعلام الرقمي الجديد في تونس
  - رصد ملامح واقع الصحافة الورقية في تونس
  - تحديد العلاقة بين واقع الإعلام الرقمي الجديد وواقع الصحافة الورقية
  - معرفة ما إذا كانت الصحافة الورقية في تونس محكومة بالغياب مستقبلا
- أهداف تطبيقية: إفادة الصحفيين والباحثين في مجال الإعلام والصحافة المكتوبة من النتائج والتوصيات

المنهجية وأدوات البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي أساسا من خلل عينة من الصحفيات والصحفيين التونسيين العاملين في مؤسسات إعلامية تقليدية وجديدة وفي العاصمة تونس وجهات داخلية. أما الأدوات المستخدمة في البحث فهي كالتالي:

- الاستبيان: تم اعتماد استبانة مغلقة مفتوحة عبر تطبيق جوجل فورمز (Google forms) أداة رئيسية لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة قصد التحقق من أهدافها والإجابة على فرضياتها. وقد وزع الاستبيان على 120 صحفية وصحفيا من خلفيات متنوعة.
- المقابلات: أجريت مع فاعلين مخصوصين في القطاع هم: الكاتب الصحفي هادي يحمد، الصحفية والمدربة على صحافة الجوال مبروكة خضير، والصحفية ورئيسة الجمعية التونسية للإعلام البديل منى الطرابلسي.

نتائج الدراسة

أولا: واقع الإعلام الرقمي الجديد... للصحفيين الكلمة

انطلقت الدراسة في أدبياتها من مدخل أفضلية الصحفيين والصحفيات التونسيين في توصيف واقع القطاع باعتبارهم يجسدون ثنائية المنتج والمستهلك للخبر أو للمادة الإعلامية على اختلافها. ولا يخفى أن الصحفي العامل في نموذج رقمي هو قارئ مطلع على واقع الصحف باعتبارها تمثل أحد مصادر استقاء المعلومة، ناهيك عن وجود صحفيين مخضرمين يعملون في الآن ذاته في مؤسسة رقمية إلى جانب مؤسسة تقليدية، زد على ذلك أن عددا من الصحف الورقية تشغل نفس صحافييها بالنسخ الإلكترونية التي قامت ببعثها. ويبدو المشهد مشابها في الضفة المقابلة، حيث لا يمكن الحديث اليوم عن صحفي بجريدة مطبوعة يزاول مهنته خارج حدود الشبكة العنكبوتية أو بمعزل عنها. فقد غدا الصحفي التقليدي مستهلكا بالضرورة للمادة الإعلامية الرقمية سواء عبر اقتناص الأخبار التي تنشرها مواقع إلكترونية أو حتى صفحات إخبارية على موقع الفيسبوك، أو من خلال إعادة نشر محتوى رقمي في عدد الغد من الصحيفة الورقية. وكثيرا ما عايشت أثناء عملي بموقع حقائق أون لاين نشر صحيفة ورقية لحوار أجراه الموقع أو إنجازا لتحليل إخباري أو تحقيق استقصائي بناء على أخبار نشرت عليه أولا.

وقد كشفت الدراسة، بأداتي الاستبيان والمقابلة، عن النتائج التالية:

- يرى 39.6% من عينة الاستجواب أن الإعلام الرقمي الجديد بشتى نماذجه يستهوي المواطنين والراغبين في الحصول على المعلومة، ويعد ذلك مؤشرا هاما ومنتظرا بالنظر إلى الطفرة المسجلة في تونس على مستوى مواقع الأخبار والصحف الإلكترونية والإعلام الاجتماعي الإخباري. ونضيف في هذا الصدد، أن مواقع الإذاعات تعتبر الأكثر تصفحا بالنسبة للصحافة الإلكترونية، وتأتي على رأسها الإذاعات الخاصة مثل موزاييك، جوهرة أف أم وشمس أف أم بينما تحافظ بعض المواقع على نسب هامة من عدد الزوار مثل آخر خبر أون لاين، تونيسكوب،

الشروق، باب بنات، الصدى وغيرها[26]. وعدد من هذه المواقع الإلكترونية لا يعدو أن يكون النسخة الإلكترونية للصحيفة الورقية الحاملة لنفس الاسم وكثيرا ما يكون المحتوى عبارة عن نسخ ولصق.

- تكاد نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن الإعلام الرقمي الجديد في تونس متطور تتساوى مع الذين رأوا أنه غير متطور بما يكفي مقارنة بالدول الأخرى (16% مقابل 17% على التوالي). وهو ما يحيل برأينا على تقييم قائم على المحتوى، يرى أن الطفرة العددية لم تكن بالضرورة مصحوبة بنقلة نوعية على مستوى المادة الإعلامية المقدمة في وسائل الإعلام الرقمية الجديدة. ويؤكد نوري اللجمي، رئيس الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري، في هذا السياق أن الهوس بالصحافة الإلكترونية بعد الثورة لم يكن ناتجا عن معرفة جيدة بالجوانب المهنية لهذه الوسيلة الإعلامية، بل عن سهولة النشر على الإنترنت وسهولة الانتشار عبرها، إضافة إلى انخفاض تكاليف إقامة المواقع عليها"[27]، مضيفا بأن الكثير من المواقع "تكتفي بقص ولصق المعلومات المتداولة دون احترام قواعد الكتابة الصحفية وخصوصياتها على الإنترنت". عدا عن أن بعض الصحف الإلكترونية لا تحترم أخلاقيات المهنة المتمثلة في المصداقية والشفافية في نشر الأخبار.[28]
- كشف البحث أيضا عن مفارقة تسم واقع الإعلام الرقمي الجديد في تونس. حيث اعتبر 36.8% من المستجوبين أن هذا القطاع يجتذب عددا كبيرا من الصحفيين للعمل فيه بينما ذهب 33% من بينهم إلى أن وضعية الصحفيين العاملين في قطاع الإعلام الرقمي الجديد تتسم بالهشاشة. كما أجمع 28,7% على أن القطاع ينقصه التأطير وقانون منظم. مفارقة تظهر أن قطاع الإعلام الرقمي الجديد في تونس يستقطب عددا كبيرا من الصحفيين للعمل ضمنه غير أنه لا يقدم لهم

[26] بن بريك خميس، إغراء المواقع وعشوائية الإعلانات أفقرت صحف تونس، https://is.gd/pO3gXa

[27] دوتشي فيله، الصحافة الإلكترونية في تونس: فوضى إعلامية ومصداقية ضعيفة، https://is.gd/a6VTSt

[28] المصدر السابق

بالمقابل الاستقرار والظروف المهنية الجيدة. واقع نجد صداه في تقرير نقابة الصحفيين التونسيين حول الحريات الصحفية للفترة ما بين 3 مايو 2016 و3 مايو 2017. حيث أظهر التقرير هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للصحفيين العاملين في مؤسسات تقليدية وجديدة وتعرضهم المتواصل لإمكانية التسريح أو الطرد .[29]

- بينت نتائج الاستبيان أيضا أن 32.1% من الصحفيات والصحفيين المستجوبين يرون أن قطاع الإعلام الرقمي الجديد يتفوق على الصحافة المكتوبة. ويعزوا المستجوبون ما سبق من توصيف للقطاع إلى استفادة وسائل الإعلام الرقمي الجديد من الإشهار بنسبة 54.3%، تليها سرعة وصول المعلومة إلى المتلقي مقارنة بمثيلتها في الصحف الورقية بنسبة 28.6%، ثم التطور التكنولوجي العالمي عموما بنسبة 12.3%. في حين يتحدث 3.5% من المستجوبين عن تراجع في مستوى أداء الصحف الورقية و10.3% منهم عن تراجع معدلات المطالعة والقراءة بصفة عامة في تونس.
- توصيفات أخرى قدمها المستجوبون لقطاع الإعلام الرقمي الجديد في تونس لم ترد في الخيارات المقدمة لهم في الاستبيان نذكر منها: "كثرة الدخلاء وغير المختصين"، "أزلام النظام والوصوليين الذين لا يكنون أي احترام للعمل الصحفي فكل همهم هو الحصول على الإشهار ومن ثمة ربح آلاف الدنانير"، "محتوى نسخ/لصق وأخبار فاقدة للمصداقية"، "نقص الاستثمار واستغلال الصحفيين"... توصيفات بلغت حد ذهاب أحد المستجوبين وهو صحفي بالتأكيد إلى القول بأن" الصحافة في تونس ليست قطاعا جيدا يحترم حقوق العاملين فيه". ولئن عكست هذه التوصيفات شيئا فهي تعكس بالتأكيد ترسيخا للمفارقة التي كشفها هذا الاستبيان وسبق ذكرها.

[29] التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس، 3 مايو 2017، https://is.gd/Qualnl

ثانيا: نهاية الصحيفة الورقية... أم نهاية النهاية؟

كشف الاستبيان في جزئه المتعلق بواقع الصحف الورقية ومستقبلها في تونس عن النتائج التالية:

- يرى 81.3% من الصحفيات والصحفيين الذين شملهم البحث أن الصحافة الورقية في تونس قطاع مأزوم. وتشير هذه النسبة إلى وضوح الأزمة وتبدي تجلياتها للعيان سواء بالنسبة للصحفيين العاملين في مؤسسات مكتوبة ورقية أو إلكترونية أو اجتماعية وغيرها. كما تحيل النسبة أيضا على وجود وعي إيجابي باعتبار أن الإقرار بوجود أزمة خطوة نحو إيجاد حل لها بدل الهروب إلى النكران الذي لن يزيد سوى من تعميق الأزمة.
- نتج عن الاستبيان أن 83.5%من الصحفيين التونسيين المستجوبين يؤمنون بوجود علاقة سببية بين واقع الإعلام الرقمي الجديد والأزمة التي تمر بها الصحف الورقية. ولئن بدت هذه النسبة مفهومة ومنتظرة في ظل اتفاق عدد من المستجوبين على تطور الإعلام الرقمي في تونس وجاذبيته للقراء وجلبه للصحفيين للعمل في إطاره، فإنها تكشف لنا عن مفارقة ثانية لها طعم المرارة. إذ أن الصحفي التونسي وفق هذه النسب محكوم بجدلية قوامها العمل ضمن مؤسسات صحفية مأزومة أو الهروب إلى نماذج رقمية مازال ينقصها التأطير والتقنين وتتسم بالهشاشة.
- اتفق الصحفيون الذين أجريت معهم حوارات في إطار هذا البحث على وجود علاقة بين واقع الإعلام الرقمي وأزمة الصحافة الورقية. وفي هذا السياق وفي السياق، يؤكد ناجي البغوري، نقيب الصحفيين التونسيين، أن "المواطن لم يعد يتحمل عناء الذهاب إلى الأكشاك لشراء الصحف الورقية من ماله الخاص لأن المعلومات أصبحت تأتيه أولا بأول على هاتفه الخاص عبر شبكات التواصل والمواقع الإلكترونية التي ينخفض حجم مصاريفها جدا مقارنة بمصاريف

الصحف"[30]. ويمكن فهم هذه العلاقة السلبية بالنظر إلى الأرقام التي تكشفها التقارير حول الحجم الكلي لسوق وسائل الإعلام في تونس والذي قدر بقيمة 109 ملايين دولارا أمريكيا في العام 2014. ويتوقع أن يرتفع إلى 138 مليون دولار أمريكي بحلول العام 2018، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6% بين العامين 2014 إلى 2018. حيث بلغت حصة سوق المطبوعات 37% من إجمالي الإنفاق الإعلاني في العام 2015 ومن المتوقع أن تنخفض إلى 28% بحلول العام 2018. وتعزو هذه التقارير تراجع الإنفاق على الإعلانات في المطبوعات إلى تزايد الإنفاق على الوسائط الرقمية، التي يتوقع أن تنمو بمعدل سنوي مركب نسبته 15%. وهكذا ستتزايد نسبة الإنفاق على وسائل الإعلام الرقمية تدريجيا من 16% من إجمالي الإنفاق على وسائل الإعلام في العام 2014، إلى 23% بحلول العام 2018 .[31]

- بالنسبة للـ16.5% من الصحفيين المستجوبين والذين نفوا وجود علاقة بين واقع الإعلام الرقمي الجديد وأزمة الورقي، فقد قدموا أسبابا عدة لما تمر به الصحف الورقية من تقهقر في المبيعات والانتشار وتوقف عن الصدور وتسريح للصحفيين. نذكر منها: تدخل "المال السياسي" في الخط التحريري للصحف "أغلب الصحف الورقية غير مدركة لضرورة تجديد محتواها"، "تراجع أداء الصحف والقدرة الشرائية للمواطنين"، ارتفاع "تكاليف الطباعة والنشر والتوزيع"، "محتوى قديم غير مواكب للعصر وغياب الموضوعية"، إضافة إلى تأثر القطاع بأزمة الصحافة الورقية في العالم. وفي هذا الصدد، أكد الطيب الزهار، رئيس الجامعة التونسية لمديري الصحف، أن أزمة الصحافة الورقية في تونس تعود إلى سنة 2012 عندما اتخذت حكومة الترويكا قرارا بإيقاف الاشتراكات الحكومية (وزارات ومؤسسات رسمية) في الصحف الورقية مما أدى إلى تراجع الموارد المالية لهذه الصحف، إضافة إلى

---

[30] بن بريك خميس، إغراء المواقع وعشوائية الإعلانات أفقرت صحف تونس، مرجع سابق

[31] نظرة على الإعلام العربي 2016-2018، https://is.gd/akL3AU

"الفوضى في توزيع الإعلانات التجارية الحكومية بعد حل الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، التي كانت تتولى عملية تنظيم توزيع الإعلانات التجارية الحكومية"[32]. كما قدم الزهار حجة المنافسة غير الشريفة بين الصحف حول الإشهار العمومي، مؤكدا أن 80% منها مهددة بالاندثار نظرا للوضعية الاقتصادية الخانقة التي يعيشها القطاع الإعلامي.[33]

- كشف الاستبيان عن أن 62.8% من الصحفيين التونسيين المستجوبين يرون أن الصحف الورقية ستكون حاضرة في المستقبل لكنها ستبقى تحت نير الأزمات. وفي حين توقع 18.1% اندثار الورقي في السنوات المقبلة، جزم 9.6% من الصحفيين المشمولين بالدراسة أن قطاع الصحافة الورقية سيتحسن في قادم السنوات. وتحيلنا هذه النسب على أن الصحفي التونسي، وهو الفاعل في القطاع المعني بالدرس، من الرافضين لفكرة تخفيف التكنولوجيا الرقمية لحبر مطابع الصحف بصفة نهائية والمؤمنين بأن الصحيفة الورقية لن تموت بل ستبقى أحد المصادر الأساسية للمعلومة وإن تأخر موقعها.

التوصيات

تقودنا جملة النتائج السابق ذكرها إضافة إلى المعطيات التي استعرضت في مقدمة البحث، إلى عدد من التوصيات[34] لا فقط من أجل تجاوز أزمة الصحافة الورقية، بل وتحسين قطاع الإعلام الرقمي الجديد ذاته والذي بين البحث أنه ليس خارج دائرة الأزمات:

- تحديث المنهج الدراسي في معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس لتتكامل المناهج الدراسية تكاملا وثيقا مع القطاعات المهنية مع وجوب الإدراك أن التقنية غدت

---

[32] معمري، محمد، هل تراجعت تونس عن إنقاذ الصحافة الورقية، العربي الجديد، https://is.gd/9ne8CX

[33] أرابسك، إحداث هيكل لحوكمة الإشهار العمومي في قطاع الصحافة المكتوبة والإلكترونية، https://is.gd/rDs4jG

[34] بعض التوصيات مستقاة من المقابلات التي أجريت في نطاق البحث (أنظر الملاحق)

تقود الإعلام بصفة متزايدة[35]. وضرورة مراجعة آليات التوجيه والإدماج في المعهد الصحافة وعلوم الإخبار ووضع مشروعات برامج بديلة من أجل تكوين حقيقي للصحفيين يستجيب للمعايير المهنية من حرفية وحيادية مع التأكيد خاصة على منظومة القيم الكونية التي من واجب الصحفي الدفاع عنها من حيث مضمون مادته المنشورة.

- المضي قدما في مشروع "إنقاذ"[36] حقيقي للمؤسسات الإعلامية عبر تقديم الدعم المالي لها من أجل الإيفاء بتعهداتها وتوفير الشروط الدنيا لوضعية مريحة بالنسبة لعمل الصحفيين، وذلك من خلال رفع عدد الاشتراكات الحكومية في الصحف الورقية، وجدولة ديون أصحاب المؤسسات الصحفية لدى الصناديق الاجتماعية، وإطلاق هيكل لتوزيع الإعلانات التجارية الرسمية أو ما يسمى بـ "الإشهار العمومي" حتى لا تخضع وسائل الإعلام للابتزاز القديم من قبل السلطة السياسية.
- تنفيذ الحكومة التونسية التزامها بإطلاق صندوق لدعم الصحافة الورقية والإلكترونية[37]، تتولى الحكومة تمويل جزء كبير منه ويتولى عملية وضع استراتيجية قصيرة المدى لتأهيل المؤسسات الإعلامية الورقية والإلكترونية في تونس، حتى تتمكن من الخروج من الأزمة، التي تتخبط فيها منذ خمس سنوات، والتي حكمت على الكثير منها بالإغلاق وطرد الصحفيين.
- تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في القطاع الإعلامي مع فرض السلطات المهنية (نقابة الصحفيين، الهايكا.) لآلية مجالس التحرير التي تساهم في استقلالية الصحف وعدم خضوعها لإملاءات مالكيها.

---

[35] نظرة على الإعلام العربي 2016-2018، ص 239

[36] خطة أقرتها حكومة الحبيب الصيد وتعهد يوسف الشاهد بتنفيذها لكن لم يقع إدراجها في قانون المالية لسنة 2017.

[37] ناجي البغوري، نقيب الصحفيين التونسيين: "سيتم إنشاء صندوق بقيمة 5 ملايين دينار لدعم الصحافة الورقية والإلكترونية"، https://is.gd/dX3n9S

- تنظيم واقع الصحافة الإلكترونية بما يتيح إيجاد مؤسسات محترفة ومنضوية تحت مظلة الهياكل المهنية لتجنب الفوضى الإعلامية وعدم احترام العديد من المواقع لأخلاقيات المهنة.
- تحقيق اندماج بين الصحيفة الورقية ونسختها الإلكترونية يحافظ على استقلالية كل منهما، عبر "الفصل ما بين الصحيفة المطبوعة والنسخة الإلكترونية من حيث الإدارة والتحرير وطبيعة المحتوى ومصادر الدخل والإنفاق لكل منهما"[38]. وذلك في إطار ما يمكن تسميته بـ"الترويج المتقاطع"، حيث يقوم المطبوع بالترويج للموقع الإلكتروني الشقيق والعكس بالعكس" .[39]
- تشجيع الصحافة الورقية الجهوية والمحلية ودعم صحافة القرب. حيث يمكن في هذا الصدد دراسة تجربة مجلة "شمس الجنوب" في صفاقس للوقوف عند الأسباب التي ساعدت على تواصل صدورها طيلة 37 عاما في حين اختفت صحف ومجلات أخرى مثل "القنال" ببنزرت و"الجزيرة" بجربة. كما يجب دعم المبادرات الشبابية المتحمسة لإصدار مجلات وصحف محلية اقتداء بتجربة مجلة "سيكا ماغ" الصادرة في ولاية الكاف.
- تثوير بنية الصحيفة الورقية ومحتواها عبر دعم الاتجاه نحو التخصص سواء بالنسبة للصحيفة ذاتها أو للصحفي. فحتى اليوم، ما يزال هناك العديد من الصحفيين الذين يكتبون، مرغمين لا أبطالا، في مجالات عدة من السياسي إلى الاجتماعي فالاقتصادي مرورا بالثقافي. ولا ريب أن نماذج الإعلام الرقمي الجديد التي أدت إلى ظهور مؤثرين جدد لكل منهم مجال تخصصه، تفرض على قطاع الصحافة المكتوبة بشقيها المطبوع والإلكتروني القطع مع مفهوم الصحفي الموسوعة والاعتماد على صحفيين كل في مجال خبرته ومؤهلاته وتخصصه. كما يجدر بالصحف الورقية تقديم المحتوى الأكثر عمقا مقارنة بمنافسيها في الإعلام الرقمي، وذلك بالاعتماد

---

[38] بن مسعود، معز، الصحافة الورقية العربية: صراع البقاء ورهانات الرقْمَنَة، https://is.gd/a3km68

[39] المرجع السابق

على فريق عمل عالي التخصص لا يكتفي بنقل الأخبار أو التعليق عليها بل ويستبق الحوادث برصد المؤشرات الدالة عليها وترجيح مآلات الظواهر والحوادث الأخرى وآثارها المحتملة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية...

- تمكين الصحفيين من نماذج الإعلام الرقمي الجديد وتشجيعهم على الاستثمار فيها على غرار صحافة الموبايل بالنظر إلى كلفتها الزهيدة وتنافسيتها التقنية وسهولة استخدامها وسرعة وصول المعلومة بفضلها. فالهاتف الذكي هو اليوم مؤسسة كاملة لصناعة الأخبار من خلال الفيديو والصور الفوتوغرافية وإنتاج أعمال إعلامية متكاملة.[40]
- دعم صحافة الاستقصاء وتشجيع صحافة البيانات سواء من قبل السلطات الرسمية أو الخواص وذلك اقتداء بالتجربة الناجحة لموقع إنكفادا[41].
- إدراك نهاية مقولة الصحفي المتفرغ للعمل الصحفي، فلا يمكن للصحفي العادي اليوم أن ينافس المؤثرين الجدد في وسائل الإعلام الاجتماعي أن لم يكن هو ذاته مؤثرا وعنصرا فاعلا في مجتمعه عبر النشاط مثلا ضمن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني. وقد توقفنا في المقابلة مع رئيسة الجمعية التونسية للإعلام البديل[42] عند هذه النقطة لإبراز أهمية الصحفي الفاعل الذي يستخدم مهاراته الصحفية كناشط مدني بغرض تحقيق تغيير مجتمعي.
- العمل على إعادة تشكيل تمثل الصحفي التونسي لنفسه ورسالته وهويته الاجتماعية عبر تبني مفهوم الوساطة لدور المؤسسة الإعلامية والذي يقتضي الانتقال من نموذج التوصيل والإبلا غ إلى نموذج السرد والمعرفة[43]. وذلك بديلا عن

---

[40] أنظر الملاحق، مقابلة مع مبروكة خضير

[41] موقع إلكتروني تونسي اشتهر بمشاركته في التحقيق الاستقصائي الدولي حول وثائق بنما، https://inkyfada.com

[42] أنظر الملاحق، مقابلة مع منى الطرابلسي رئيسة الجمعية التونسية للإعلام البديل

[43] الحمامي، الإعلام التونسي أفق جديد، ص 185

مفهوم السلطة والسلطة الرابعة وعن المعتقد السائد بأن مهمة الصحفي هي توصيل المعلومة لأن ظهور المدونين والمؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي قد أدى إلى تهافت هذا الدور.

- تفعيل دور مجلس الصحافة الذي أعلن عن تركيزه في أبريل 2017 والذي يتولى آلية التعديل في الصحافة الورقية والإلكترونية. ويمثل "مجلس الصحافة" المؤسسات الإعلامية في الهيكل الحكومي، ويتولى مهمة توزيع الإعلانات التجارية الحكومية للصحف والمواقع الإلكترونية.
- دعوة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى مواصلة العمل على إنماء التضامن والتكاتف بين الصحفيين من أجل القضاء على الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي في المؤسسات الإعلامية وخاصة في القطاع الخاص.
- ضرورة استثمار الصحف المكتوبة الورقية منها والإلكترونية لتطبيقات الإنترنت "لتأسيس علاقة جديدة مع قارئ من طراز جديد اكتسب، في الشبكات الاجتماعية، كفاءة الإنتاج والمشاركة والتفاعل" .[44]

الخاتمة

يمكننا الجزم انطلاقا من نتائج البحث وتوصياته بأن واقع الإعلام التونسي، على ما يبدو عليه من تطور، هو واقع مأزوم تتجاذبه هشاشة وضعيات الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية وضعف المحتوى مقارنة بوفرة العدد. إلا أن إمكانيات التطوير والتغيير موجودة بالقوة وبالفعل في مبادرات عديدة من أجل إصلاح القطاع بشقيه الرقمي والتقليدي كما في حماسة الصحفيين للحاق بركب التكنولوجيا ومتابعة كل جديد فيها. ولا ريب أن جودة المحتوى تبقى هي المحدد الرئيسي لنجاح كل من صناعتي الصحافة المطبوعة والرقمية، إذ لن يتسنى دونها لصحيفة مطبوعة أو وسيلة رقمية الصمود أمام التطور شبه اليومي لوسائل الإعلام الرقمي الجديد وأدواته. ومما لا شك فيه أيضا

[44] المرجع السابق

أن الحديث عن نهاية الصحف الورقية مغالاة في التشاؤم أو هروب من ساحة المعركة إذ لا مناص لنا كصحفيين ومحبين للمهنة من التمسك بـ"التفاؤل المقاتل" (the militant optimism) وفق تعبير تشارلز ليدبيتر[45]. فقد تم التنبؤ بموت الصحافة الورقية قديما إبان ظهور المذياع وتنامي عدد الإذاعات، وتنبأ آخرون بصمت الإذاعة إلى الأبد عند ظهور التلفزيون. ولكننا نرى هذه الوسائل الإعلامية جميعها حاضرة إلى اليوم وإن كانت المنافسة بينها حامية الوطيس، فلم تمثل إحداها بديلا نهائيا عن الأخرى ولا هي ألغت وجودها أو أخرست صوتها. أن عالما أفضل لوسائل الإعلام هو عالم يتحقق فيه الاندماج الفعلي بين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الرقمي الجديد بشكل يسمح للصحفي باستعادة دوره كوسيط معرفي لا مبلغ للمعلومة فحسب، ويواصل منح المتلقي ترف المشاركة في الفعل الاتصالي بطريقة فاعلة وإيجابية.

وإن كنا اليوم قد سألنا الصحفيين عن رأيهم في مستقبل الصحافة الورقية في ظل تنامي حضور وسائل الإعلام الجديد، فإنه سيكون علينا قريبا أن نتساءل مجددا عن مصير القنوات التلفزية في ظل تنامي الاعتقاد بأن المستقبل إنما هو للأجهزة النقالة من لوحات كفية وأجهزة بشاشات صغيرة. أليس الصحفي محكوما أبدا بلعنة السؤال؟

المصادر والمراجع

الكتب

- الحمامي، الصادق، الإعلام التونسي...أفق جديد (تونس: دار آفاق برسبكتيف للنشر بتونس، 2012)
- شويخة، العربي، وسائل الإعلام في تونس التحول الصعب، ترجمة الهادي هوى (تونس، دار محمد علي للنشر، 2015)

الدراسات

- نادي دبي للصحافة، نظرة على الإعلام العربي 20182016 (الإمارات العربية المتحدة، مدينة دبي للإعلام، 2016) https://is.gd/akL3AU

[45] كاتب ومستشار لدى الحكومة البريطانية سابقا

- زرن، جمال، الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، (مكة، مركز الجزيرة للدراسات 2017)https://is.gd/C6FZXm
- بن مسعود، معز، الصحافة الورقية العربية: صراع البقاء ورهانات الرقْمَنَة؟ (مكة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016) https://is.gd/a3km68
- UNESCO, Etude sur le développement des médias en Tunisie, basée sur les indicateurs de développement des médias de l'UNESCO, Tunisie, 2012. https://is.gd/ESDeX4
- Dowson-Zeidan Najla, Tim Eaton and Karen Wespieser, After the revolution: Libyan and Tunisian media through the people's eyes, (BBC MEDIA ACTION, Tunisia, 2014) (PDF version)
- INRIC, Rapport général de l'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information et de la Communication, Tunis, 2012.

المؤتمرات

- الملتقى الدولي: الصحافة المكتوبة أزمة أم تحولات؟، تونس 2015. https://is.gd/Qd9enK

المصادر الإلكترونية الأخرى

المقابلات

- مقابلة مع الصحفي هادي يحمد، أنظر الملحق
- مقابلة مع الصحفية مبروكة خضر، أنظر الملحق
- مقابلة مع رئيس الجمعية التونسية للإعلام البديل، أنظر الملحق

الملاحق

1. الاستبيان

Formulaire sans titre

QUESTIONS RÉPONSES 120

استبيان الصحفيين حول واقع الإعلام الرقمي ومستقبل الصحافة الورقية في تونس

يتوجّه هذا الاستبيان للصحفيات والصحفيين التونسيين قصد معرفة آرائهم الشخصية وانطباعاتهم المنبثقة عن تجاربهم المهنية حول واقع الإعلام الرقمي الجديد ومستقبل الصحافة الورقية في تونس، وذلك بغرض استخدامها في بحث ينشر لاحقا. تجدر الإشارة إلى أننا قد اخترنا استخدام مصطلح الإعلام الرقمي الجديد عوض مصطلح الإعلام البديل لضرورات البحث المذكور. مع الشكر مسبقا زميلاتي زملائي عل المساعدة والتعاون.

اختر إحدى الإجابات التالية وفق نوعية المؤسسة الصحفية التي تنتمي إليها *

- [ ] إذاعة أف أم
- [ ] تلفزيون
- [ ] مدوّنة
- [ ] قناة يوتيوب
- [ ] صحافة الموبايل
- [ ] إذاعة ويب
- [ ] إذاعة جمعياتية
- [ ] صحيفة ورقية
- [ ] صحيفة إلكترونية
- [ ] آخر

إذا كانت إجابتك "آخر" في السؤال السابق، فاذكره لنا

Réponse courte

إذا كنت صحفيا عاملا بإحدى مؤسسات الإعلام الرقمي، فكيف تصف واقع القطاع في تونس؟ (يمكنك اختيار عدّة أجوبة)

متطوّر

يجتذب عددا كبيرا من الصحفيين للعمل فيه

يستهوي المواطنين والراغبين في الحصول على المعلومة

ينقصه التأطير وقانون منظّم

وضعية الصحفيين العاملين فيه هشّة

متفوّق على الصحافة الورقية

غير متطوّر بما يكفي مقارنة بالدول الأخرى

آخر

إذا كانت إجاباتك آخر، فاذكره

Réponse longue

ما هي برأيك الأسباب التي أدّت إلى واقع القطاع كما وصفته سابقا؟ (يمكنك اختيار عدّة أجوبة)

التطوّر التكنولوجي العالمي

الإشهار

المعلومة تصل بسرعة أكبر لطالبها

تراجع نسب المطالعة والقراءة في تونس

تراجع مستوى الصحافة الورقية

آخر

إذا كانت إجابتك آخر، فاذكر لنا الأسباب التي تراها

Réponse longue

هل الصحافة الورقية برأيك تعيش أزمة؟

نعم

لا

إذا كانت إجابتك بنعم عن السؤال السابق، فهل تعتقد أن لذلك علاقة بواقع الإعلام الرقمي؟

نعم

لا

إذا كانت إجابتك بلا، فما هي برأيك أسباب هذه الأزمة؟

Réponse courte

كيف ترى مستقبل القطاع؟

مزيد هيمنة الإعلام الرقمي الجديد

إندثار الصحف الورقية

تواصل عمل الصحف الورقية في ظلّ أزمات

تحسّن القطاع

ما هي توصياتك ومقترحاتك لتحسين قطاع الصحافة المكتوبة في تونس؟

Réponse longue

2. المقابلات

مقابلة مع الصحفي هادي يحمد

باعتبارك صحفيا عمل في قطاعي الصحافة الورقية والإلكترونية، كيف ترى واقع هذين القطاعين اليوم في تونس؟

يعيش قطاعا الصحافة الورقية والإلكترونية أزمة حقيقية. لهذه الأزمة بعدان أساسيان: بعد اجتماعي–اقتصادي يتمثل في إفلاس العديد من المؤسسات الإعلامية وعدم قدرتها على الإيفاء بتعهداتها إزاء منظوريها مما يزيد هشاشة الوضع المادي للصحفيين والعاملين في القطاع بشكل عام. الأمر يتعلق بالنسبة للصحافة الورقية في كساد سوق المبيعات وغياب الدعم الكافي لها. طبعا سعت حكومة يوسف الشاهد في الفترة الأخيرة إلى طرح مشروع "إنقاذ" يقع فيه دعم الصحافة الورقية والإلكترونية عبر فرض شراءات منظمة من المؤسسة الحكومية للصحف وتخصيص ميزانية دعم وإعادة جدولة ديون المؤسسات الإعلامية لدى الصناديق الاجتماعية. من المؤكد أن آثار هذه الإجراءات الإيجابية تتطلب بعض الوقت، كما لا يتوقع أن تقضي على مشاكل القطاع بصفة كلية لأن الأمر يتعلق بأزمة "عالمية" للصحافة الورقية والتي بدأ فيها "الورقي" مرحلة الانقراض ليترك مكانه لكل ما هو مواقع افتراضية اجتماعية وصحافة إلكترونية. في علاقة بالصحافة الإلكترونية، أعتقد أن مصاعب هذه الأخيرة كثيرة، خاصة وأن سوق "الإشهار الإلكتروني" في تونس لم ينظم بعد فضلا عن حداثة هذا النوع من الصحافة التي يمكن أن تكون بديلا مهما للصحافة الورقية. البعد الثاني للأزمة وفضلا عن الأزمة الاجتماعية . الاقتصادية التي ذكرت، أعتقد أن قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية تعترضه صعوبات تحريرية مازالت فيها مجالس التحرير في المؤسسات الصحفية غير مهيكلة وغائبة مما يؤدي إلى خضوع الخط التحريري غالبا لمالك الصحيفة أو الأطراف التي تدعهما ماليا. ينطبق الأمر حتى الآن على الصحافة الإلكترونية. المشكلة التحريرية وغياب مجالس تحرير ذات سيادة واستقلالية داخل المؤسسة الإعلامية يمثل تحديا حقيقا في خضم التحول الديمقراطي الإعلامي الذي عاشته البلاد منذ الثورة.

الأمر الثاني والمهم في المشكلة التحريرية هو أن أجواء الحرية التي شهدتها البلاد وحدة الملفات والجدل المفتوح لم يجد أرضية إعلامية جاهزة بالنظر إلى الضعف العام في قدرات الصحفيين التقنية بالنظر إلى وجود أزمة هيكلية عنوانها الأساسي ضعف مستوى خريجي معهد الصحافة وعلوم الإخبار.

فاجأت الثورة قطاعات عدة ومن بينها قطاع الإعلام فوجد العديد من الصحفيين أنفسهم غير مؤهلين لتأمين تغطيات إعلامية تتوفر فيها معايير التعددية والحرفية والحياد. جاءت الثورة ومازال العديد من الصحفيين يستبطنون مقولات الحزب الواحد والرأي العام ولا يتجرؤون على طرح الملفات القادرة على مجاراة نسق التحولات التي يعيشها المجتمع التونسي. رغم شغل العديد من المنظمات الدولية المهتمة بالصحافة وتنظيمها للعشرات من الدورات التأهيلية في الصحافة فإن الأداء التحريري ما يزال متعثرا ويتطلب الأمر وقتا طويلا حتى يتمكن الصحفي التونسي من مجاراة نسق الحريات المتوفرة في البلاد.

ما هي برأيك إذن، الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحسين قطاع الصحافة الورقية في تونس أو إنقاذه من الأزمة؟

بعض المقترحات من أجل المساهمة في حل أزمة الصحافة الورقية والإلكترونية:

- المضي قدما في مشروع "إنقاذ" حقيقي للمؤسسات الإعلامية عبر تقديم الدعم المالي لها من أجل الإيفاء بتعهداتها وتوفير الشروط الدنيا لوضعية مريحة بالنسبة لعمل الصحفيين. طبعا يتعلق الأمر هنا بتنظيم الإشهار العمومي حتى لا تخضع وسائل الإعلام للابتزاز القديم من قبل السلطة السياسية.
- تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في القطاع الإعلامي مع فرض السلطات المهنية (نقابة الصحفيين، الهايكا.) لآلية مجالس التحرير التي تساهم في استقلالية الصحف وعدم خضوعها لإملاءات مالكيها.
- مراجعة آليات التوجيه والإدماج في معهد الصحافة وعلوم الأخبار ووضع مشروعات برامج بديلة في هذا المعهد من أجل تكوين حقيقي للصحفيين

يستجيب للمعايير المهنية من حرفية وحيادية مع التأكيد خاصة على منظومة القيم الكونية التي من واجب الصحفي الدفاع عنها من حيث مضمون مادته المنشورة.

- تنظيم واقع الصحافة الإلكترونية بما يتيح إيجاد مؤسسات محترفة ومنضوية تحت مظلة الهياكل المهنية لتجنب الفوضى الإعلامية وعدم احترام العديد من المواقع لأخلاقيات المهنة.

مقابلة مع الصحفية مبروكة خضير

باعتبارك مدربة في مجال صحافة الموبايل، كيف تعرفين لنا هذا الجنس الصحفي الجديد؟

منذ ثلاثة أعوام، بدأت التدريب في مجال صحافة الموبايل أي استعمال الهواتف النقالة لإنتاج مادة إعلامية يتم الاستفادة منها على المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية. صحافة الجوال هي صنف من الإعلام الجديد الذي بدأ يكتسح كبريات المؤسسات الإعلامية العالمية بما فيها تلك التي تميزت لسنوات خلت في مجال المكتوب أو المرئي. صحافة الموبايل تعني أن توظف هاتفك المحمول في مجال العمل الإعلامي ليكون وسيلة نقل للأحداث وصناعة الأخبار بأشكال صحافية متعددة وفي وقت أقل وبمعدات أقل ثمنا أيضا من تلك التي تعودنا على استعمالها في تغطيتنا اليومية للأخبار.

اليوم، هناك أخبار يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي وهي بمثابة صور وفيديوهات وكذلك أصوات يمكن نشرها بطريقة سهلة على مواقع من قبيل موقع الفيسبوك وتويتر وانستجرام وسناب شات وغيرها من المواقع التي ذات الإقبال الكبير حول العالم وتسهل من خلالها عملية متابعة الأخبار لا سيما العاجلة منها في ظرف زمني وجيز. باختصار صحافة الموبايل هي توظيف الهاتف الذكي لإنتاج مادة إعلامية يمكن نشرها على مواقع الويب أو حتى على التلفزيون. فما يوفره الهاتف الذكي من جودة للصورة وإمكانيات للصوت وبرامج وتطبيقات للمونتاج يجعل من الممكن أن تنشر المادة المنتجة بالهاتف النقال على التلفزيون.

بعد إشرافك على تدريب عشرات الصحفيين في هذا المجال، كيف تصفين إقبال الصحفيين على صحافة الموبايل وما هو تصورك لمستقبلها في تونس؟

بعد تدريب استفاد منه عشرات الصحافيين التونسيين خلال السنوات الأخيرة في مجال صحافة الجوال، يبدو أن هذا الجنس الصحفي غدا يثير اهتمام صحافيين كثيرين خاصة منهم العاملين في منصات رقمية أو مواقع إلكترونية أو مواقع الويب للإذاعات التونسية. الإقبال على هذا الصنف من الإعلام بدأ يشق طريقه إلى عادات الصحافيين أو غيرهم من الشباب التونسي ولكن هذا لا يعني أننا بصدد الاستفادة كثيرا من صحافة

الجوال. هناك صحفيون كثيرون بعد لا يستثمرون في هذا الصنف من الإعلام على الرغم من أنه أسهل بكثير من غيره من الأشكال الإعلامية الأخرى. هناك هواتف جوالة بتقنيات تصوير عالية وإمكانيات تركيب ومونتاج، بمعنى أن إمكانية الإنتاج برمتها أصبحت متاحة على الهاتف ولكن يبقى الإقبال عليها محتشما رغم أن الثورة التونسية رافقتها موجة مما أصبح يعرف بصحافة المواطن وهي صحافة اعتمدت بالأساس على الهواتف الجوالة التي وثقت لحظات مهمة من الثورة وتم تمريرها في وسائل إعلام عالمية. صحافة الموبايل أحدثت ثورة في العالم ونحن بحاجة إلى الاستفادة من هذه الثورة في عملنا اليومي كإعلاميين. الهاتف الذكي هو اليوم مؤسسة كاملة لصناعة الأخبار من خلال الفيديو والصور الفوتوغرافية وإنتاج أعمال إعلامية متكاملة.

ما الذي يميز صحافة الجوال عن غيرها من وسائل الإعلام الرقمية؟

صحافة الموبايل هي وسيلة لإثراء وسائل الإعلام الرقمية. كلاهما في حاجة إلى الآخر، فما ينتج من خلال صحافة الموبايل يحتاج وسائل الإعلام الرقمية لنشره. صحافة الموبايل هي وجهة لكل مواطن، فأي شخص يمتلك أحد أجهزة الهواتف الذكية والمرتبطة بوسائل الإعلام الاجتماعية، هو الآن قادر على التقاط لحظة دراماتيكية ومشاركتها مع العالم، متجاوزا وسائل الإعلام التقليدية، في حين يجادل البعض بأن الهواتف الذكية ساهمت في القضاء على الحاجة لصناع الأخبار التقليدية. الهواتف المحمولة المتوفرة في أيدي الصحافيين أو الشباب المدونين وغيرهم هي وسيلة تكشف بشكل أسرع عن القصص الصحفية حال حدوثها، وهي تقدم للعالم معلومات إخبارية فورية. لكن يبقى هناك هامش للخطأ والشائعات، وهي مسألة يصعب التعامل معها في ظل وجود زخم كبير من التوجيه في وسائل التواصل الاجتماعي. لكن صعوبة التراجع عن تقديم معلومات غير صحيحة في وسائل الإعلام الجديد، تزيد من أهمية القيم الصحفية التقليدية، بما في ذلك الدقة والذوق العام والمنظور أو الزاوية والسياق والإنصاف. أما في حالات الأخبار العاجلة، فإن فيديو الهاتف الذكي يقوم في كثير من الأحيان بعرض الحدث على الهواء مباشرة، في حين أن سيارات الأقمار الصناعية التقليدية وطواقم

الأخبار تكون في طريقها إلى مكان الحادث. كما أن الهواتف التي تعمل بواسطة الأقمار الصناعية جعلت من الممكن إجراء بث لفيديو مراسل أو صانع الأخبار من مواقع بعيدة دون الحاجة لشاحنة الأقمار الصناعية. عدا عن كون الصحافة الإلكترونية وصحافة الموبايل فتحتا مجالا أكبر لكسب الإشهار وخلق جيل جديد من المختصين في إدارة المنصات الرقمية ومواقع الويب. زد على ذلك أن المنصات الرقمية ومواقع الويب توفر اليوم إمكانية التواصل والتفاعل بين المستخدم وصانع الأخبار بكل أشكالها: الفيديو والصوت والصورة.

من خلال ملاحظاتك الشخصية وربما شهادات زملائك، كيف تصفين واقع الإعلام الرقمي والصحافة المكتوبة في تونس؟

هناك طبعا كما في كل مكان حول العالم، صراع حاد ومنافسة قوية بين الإعلام الرقمي والصحافة المكتوبة وهي مسألة طبيعية يحتمها ما نعيشه من تطور تكنولوجي كبير. أعتقد أن صحافة الموبايل في مرحلة نمو ولا تزال هناك الكثير من التطورات القادمة خاصة مع تطوير تقنيات وتطبيقات جديدة للأجهزة الذكية على صعيد الفيديو والصوت. ولكن يبقى لكل صنف من هذين الصنفين مكانته الخاصة فالمكتوب بالنسبة لي يبقى محافظا على مكانة كبيرة في مجال الإعلام كما انه من المفيد جدا الاستفادة من المعلومات المتوفرة على مواقع الإعلام الرقمي التي تسهل بدرجة كبيرة تلقي المعلومات في وقت وجيز. لقد أحدث الإعلام الرقمي ثورة نوعية في المحتوى الاتصالي المتنوع من نصوص إلى صور، وملفات صوتية، ولقطات فيديو مصورة، وانتشرت المواقع التي تتيح للمستخدمين تحميل ملفات فيديو شخصية وعامة ليراها الجميع في أنحاء العالم، حيث تحول المستخدم إلى منتج إعلامي بفضل التقنيات الاتصالية الجديدة ينتج ويبث ما يريد على الإنترنت. لكن في تونس وفي غيرها من دول العالم هناك توجه حتى من قبل الصحف المكتوبة إلى الاستفادة من الإعلام الرقمي للتسويق للمادة المنجزة إذ أن الكثير من الصحف التقليدية أصبح لديها مواقع ويب ومنصات رقمية تعمل بالتوازي مع النسخ الورقية وتبث المادة المنتجة بشكل مختلف صورة وصوتا وتحريرا. وهو ما يعني أننا

اليوم في مواجهة مؤسسات إعلامية يتكامل فيها التقليدي والرقمي الاستئثار باهتمام الجيل الجديد من مستخدمي الإنترنت والإعلام الإلكتروني. ولا تنحصر هذه العلاقة في الاستفادة ماديا فقط، بل ومن حيث المضمون، إذ لا يمكننا أن ننكر اليوم أن الصحافة التقليدية أصبحت تنقل الأخبار من المدونات، وتسلط الضوء على معلومات ما كانت لتنشرها لولا وجودها على الإنترنت.

تحدثني عن تكامل بين التقليدي والجديد في الإعلام، لكن هناك تيار يؤمن بنهاية الورقي في قادم السنوات. فهل يمكن، حسب رأيك، الحديث عن نهاية الصحافة المكتوبة في تونس؟

لا أعتقد أن الصحافة المكتوبة ستندثر تماما ولكن الاهتمام بها أصبح ضئيلا مقارنة بالإعلام الإلكتروني. وهذه سنة الحياة وصيرورة تاريخ الإعلام. فمنذ عقود شهدنا بروز أصناف إعلامية واندثار أخرى أو تراجعها، وهناك جيل جديد أصبح لا يقبل على الصحافة المكتوبة لكنه مبدع في مجال الإعلام الرقمي بكل أصنافه. شخصيا، أرى أنه لا خوف على الصحافة المكتوبة الورقية. أظن أن مسؤولية المستثمرين في مجال الصحافة المكتوبة اليوم هو الاستفادة من التقنيات الحديثة دون تهويل الأمر وإطلاق صرخات استغاثة للبكاء على الصحافة المكتوبة وخطر فقدانها. على المستثمرين اليوم أن يفتحوا لأنفسهم مجالات عمل جديدة قادرة على أن تجعلهم يستجيبون لما يتطلبه العصر وذوق الجيل الجديد من المستخدمين الذين أصبحوا أكثر إقبالا على الإعلام الرقمي بكل أصنافه. وبالتالي لست ممن يخشون كثيرا على الصحافة المكتوبة التي مازالت تستأثر بشريحة من القراء وإن هجرها البعض نحو محامل إعلامية أخرى فمن الواجب أن نستفيد من دمج كل المحامل ليجد كل ضالته.

مقابلة مع رئيسة الجمعية التونسية للإعلام البديل

منى الطرابلسي، باعتبارك رئيسة الجمعية التونسية للإعلام البديل، فهل يمكنك أن تقدمي لنا هذه الجمعية والأهداف التي دفعت إلى تأسيسها؟

الجمعية التونسية للإعلام البديل هي جمعية ثقافية تأسست سنة 2013 من قبل مجموعة من الصحفيين التونسيين، فضلا عن نشطاء المجتمع المدني. وهدفها الرئيسي هو تأطير الشباب التونسي في الجهات وتدريبهم على الممارسات الصحفية الجيدة. المشاركة في إضفاء الطابع المهني على صحفيي المواطنة ومساعدتهم على إطلاق مشروعاتهم الخاصة. وبالتعاون الوثيق مع شركائها، وضعت الجمعية لنفسها منذ إنشائها هدف المشاركة في تطوير قطاع الإعلام من خلال تقديم دورات تدريبية للصحفيين المحترفين التونسيين والانخراط في مختلف الأحداث والمناقشات التي تتناول هذا الموضوع. وفي الجانب المواطني، تولي الجمعية التونسية للإعلام البديل اهتماما خاصا لمشاكل التنمية في المناطق الداخلية من البلاد. كما تعد الجمعية مشروعا طموحا لتعزيز السياحة الثقافية في تونس. في الواقع، أن أفقر المدن في البلاد هي تلك الأكثر ثراء على مستوى المكونات الأثرية والثقافية. تعزيز هذه المواقع وخلق ديناميكية سياحية واقتصادية في هذه المناطق هو طموح جمعيتنا. بالإضافة إلى مشروع "صحفي فاعل"، أطلقت الجمعية التونسية للإعلام البديل العديد من المشروعات الهامة منذ إنشائها، ولا سيما: "ما تنسوناش". "زوم على بلادي"؛ "كاميرا المواطن"، "نصور بش نطور"، و"يثمر". كما أن الجمعية شريك لشبكة الشباب المتوسطي، التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومشروع "الشباب الناشط" مع وزارة الشباب.

ما هو التعريف الذي تتبناه الجمعية لمفهوم الإعلام البديل؟

نؤمن في إطار جمعيتنا أن الإعلام البديل ليس تعويضا للإعلام الحكومي أو الخاص بل نقصد بلفظة "بديل" الرؤية النقدية لواقع الإعلام الحالي والمساهمة في تطويره من منظور جمعياتي. أعضاء الجمعية من الممارسين لمهنة الإعلام والعارفين بمشاكله ونقائصه فحاولوا بالتالي تقديم طرح بديل لهذا الواقع عبر تطويره ودعم الصحفيين الآخرين.

الإعلام البديل كذلك هو المحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام، والذي يتم تكريسه لتناول الآراء المعارضة والقضايا والأحداث التي لا يتم تناولها أو عرضها والدفاع عنها في أية وسائل أخرى.

من خلال الأنشطة التي تقومون بها، كيف تصفين واقع الإعلام الرقمي في تونس؟

تعتبر حرية التعبير من أهم المكاسب التي حققتها الثورة التونسية، واليوم بعد ست سنوات يشهد الإعلام التونسي تضاعفا لعدد وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة والإلكترونية ولعدد العاملين به مما خلق مشهدا إعلاميا تعدديا ومتنوعا. يتميز قطاع الإعلام الرقمي بكثرة المتدخلين فيه بين صحفيين محترفين، صحفي المواطنة، ومواطنون عاديين. وهو يقدم محتوى متنوعا ويتناول مواضيع مختلفة. في المقابل، يعكس هذا القطاع ضعف التكوين الأكاديمي ونقص المهنية حيث يفتقر المتدخلون فيه في بعض الأحيان إلى أبجديات العمل الصحفي. كما تشهد نماذج الإعلام الرقمي الجديد هشاشة اقتصادية إذ تقتصر بعض الوسائل على الإنتاج الفردي والاعتماد على الموارد الذاتية في ظل غياب الإشهار... هناك أيضا إشكالية الابتذال إذ يقتصر عمل بعض الصحفيين في الجرائد الإلكترونية على نسخ المادة الإعلامية من مواقع أخرى دون القيام بعمل ميداني. لكن هذا كله لا يلغي تميز الإعلام الرقمي عموما بالجرأة في الطرح خاصة في المدونات.

هل ترون في جمعيتكم، أن الإعلام الرقمي في تونس متطور مقارنة بالإعلام التقليدي؟ وماهي الأسباب؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أولا توضيح مفهوم التطور: هل هو على المستوى التقني أم المحتوى؟ على مستوى التقنية، فمن المؤكد أن استخدام الإعلام الرقمي للتكنولوجيا الرقمية المتجددة سمح بجعله متميزا عن سائر الوسائل الإعلامية التقليدية.. أما من حيث المحتوى، فلا يكاد يختلف اثنان على كونه يتكرر تقريبا في الراديو والتلفزيون والجريدة الإلكترونية كما في إذاعات الويب. تفتقر المادة الإعلامية في تونس إلى التجديد والطرافة ما عدا بعض المدونات التي أضفت لمحتواها الخصوصية وأثارت الجدل. تعود

الأسباب أساسا إلى ضعف التكوين الأكاديمي واستحواذ الأحداث السياسية على الإعلام التونسي التقليدي والرقمي، وغياب منوال اقتصادي من شأنه ضمان ديمومة العمل الصحفي وتطويره عند بعث المؤسسات الإعلامية الجديدة.

كيف ترون في جمعيتكم واقع الصحافة المكتوبة في تونس؟

تعيش الصحافة المكتوبة أزمة عالمية من حيث تقلص عدد القراء والتراجع الشديد لمعدلات التوزيع. ولا تستثنى الصحافة المكتوبة التونسية من هذه الأزمة إذ لاحظنا ونقل إلينا عديد الصحفيين العاملين في صحف ورقية مشاكل قطاعهم السابق ذكرها والتي تعزى إلى تسارع وتيرة الأحداث وانتشار الهواتف الجوالة باعتبارها وسيلة لتصفح الأخبار من خلال المواقع الإلكترونية وصفحات المواقع الاجتماعية. فتقلص اهتمام المواطن التونسي بشراء الجرائد وانتظار الأخبار التي تصدر بعد يوم.

ما هو تصوركم للعلاقة بين الإعلام الرقمي الجديد والصحافة الورقية مستقبلا؟

العلاقة بين الإعلام الرقمي والصحافة الورقية ستكون متداخلة ومتكاملة في أن واحد... نأخذ مثالا على ذلك، صحافة البيانات (Data journalism) التي ترتكز أساسا على الصحافة الاستقصائية في البحث عن البيانات والأرقام وتستعمل التكنولوجيا لتقديمها وإنجازها.. فالصحفي الجيد يجب أن يكون متمكنا من أساسيات العمل الصحفي ومن التقنيات الحديثة. علاقة المكتوب بالرقمي ستكون علاقة التكامل والاستفادة المتبادلة من بعضهما البعض. تركز جمعيتنا على تناول هذه المواضيع في دوراتها التدريبية ودعم الصحفي التونسي عبر تمكينه من آليات العمل الصحفي المتكامل.

الفصل الثالث

الإعلام الرقمي الجديد ومستقبل الصحافة الورقية في مصر

هشام علام

مقدمة

ارتبط الإعلام المصري بالظرف السياسي الذي طالما كان المحرك الرئيس في فتح آفاق جديدة أمام الصحفيين، غير أن طفرة كبيرة حصلت متزامنة من ثورة الخامس والعشرين من يناير، بعدما تشكلت منصات إعلامية "مؤقتة" تستخدم كل وسائل التواصل الاجتماعي لنقل المشاهد التي تتجاهلها الصحف القومية، وتضخمها الصحف الحزبية وتتجنب اغلبها الصحف المستقلة أملا في الحفاظ على استمرارية الصحيفة أو خوفا من التنكيل بها.

غير أن التغطية المتميزة والمساحة الفارغة في الوسط بين الصحافة القومية والحزبية، استطاعت تجربة فريدة "المصري اليوم" أن تُحقق فيها نجاحات واسعة، حيث تجاوزت مبيعات الصحيفة في فبراير 2011 مبيعات صحيفة الأهرام العريقة محققة 600 ألف نسخة يوميا، غير أن هذه الزيادة المفاجئة سرعان ما تراجعت في 2017 لما دون 100 ألف نسخة يوميا.

اهتمام القارئ بالأخبار لم يقل وإنما تحول إلى وسائط جديدة لا تخضع للمواءمات السياسية ولا تتحمل التكلفة المالية الكبيرة التي تغرق فيها الصحف المطبوعة، علاوة على ذلك فإن الرقمي بات يفوق المطبوع في عدة محاور هامة:

هي السرعة والقدرة على تحديث المحتوى وتطعيمه بالتسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو والانفوجراف التفاعلي، علاوة على التفاعل مع القارئ من خلال التعليقات وقياس حجم تفاعل المتلقي إيجابا وسلبا في وقت قياسي.

مركز كارنيجي للشرق الأوسط نشر دراسة في يوليو 2014 بعنوان "الإعلام المصري في خضم الثورة"، عددت فيها الأسباب أدت إلى تراجع دور الإعلام في فترة ما بعد ثورة يناير، من بينها الإعلام الورقي.

- اتخذت الأنظمة المصرية المتعاقبة بعد الثورة خطوات للحد من حرية التعبير والسيطرة على المحتوى في التغطية الإعلامية المصرية.
- تحطمت الآمال في ظهور قطاع إعلامي أكثر مهنية بسبب جهاز الإعلام الحكومي الذي دعم عمليا أي نظام يمسك بزمام السلطة، ووسائل الإعلام الخاصة التي تأثرت بملاكها من رجال الأعمال الذين يرتبطون بعلاقات مع نظام مبارك، والاستقطاب الحاد بين وسائل الإعلام الإسلامية وغير الإسلامية.
- لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا رئيسا في ثورة 25 يناير. وقد وفرت هذه الوسيلة طرقا جديدة للتعبير عن الآراء الانتقادية، وتحدت المؤسسات الإعلامية القائمة، ونظمت الأنشطة المناهضة للحكومة. □
- في جميع الاحوال لا يمكن الجزم بان الصورة قاتمة، فلدينا تجربة فريدة خاضتها صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عندما انتقلت ملكيتها إلى مالك موقع امازون وبعدها بدأت تحقق أرباحا كبيرة وارتفعت نسبة مبيعات النسخ الورقية بالتزامن مع النجاح الملحوظ في تطوير محتواها الرقمي، ما مكنها من تعيين مجموعة جديدة من الصحفيين بخلاف السائد في الصحف الورقية من تقليص النفقات وتقليل عدد المحررين وزيادة إنتاجية الفرد.

في الختام، فإن المحاور التي ستركز عليها هذه الورقة تتلخص في التالي:

1. وضعية الصحف الورقية في مصر وأسباب تراجعها
2. التجارب الواعدة في الإعلام الرقمي والنجاحات التي تحققها
3. تأثير الإعلام الرقمي على المطبوع.
4. ما الذي تحتاجه الصحف الورقية لتحافظ على استمراريتها.

تمهيد

تاريخ الصحافة الإلكترونية يرجع إلى العام 1993، عندما أطلقت صحيفة "سان جوزيه ميركوري" الأمريكية نسختها الإلكترونية، تلا ذلك تدشين صحيفتي "ديلي تليجراف" و"التايمز" البريطانيتين لنُسختهما الإلكترونية عام 1994، وعربيا أصدرت أول صحيفة عربية نسختها الإلكترونية منذ أكثر من خمسة عشر عاما, وهي صحيفة الشرق الأوسط الصادرة من لندن، تزامن معها إصدار النسخة الإلكترونية لصحيفة النهار اللبنانية.[46]

وبعد ربع قرن تقريبا، يبدو أن الوضع في مصر مختلفا بعض الشيء، إذ شرعت الحكومة المصرية في نهاية مايو 2017 إلى حجب تدريجي لعدد من المواقع الإلكترونية الإخبارية بزعم دعمها للإرهاب ومساندة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة[47]، الموجة الأولى بدأت عقب قرار قطع العلاقات الخليجية المصرية مع قطر، ليشمل الحجب عدة مواقع إخبارية قطرية الهوية والتمويل إلى جانب منصات أخرى مستقلة أو ذات توجهات معارضة لسياسات النظام الحاكم، خطوة تعكس احتلال مصر المرتبة 161 من إجمالي 180 دولة في تقرير منظمة مراسلون بلا حدود[48] لحرية الصحافة لعام 2017.

وفي مايو 2017 أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد الصحف العامة التي صدرت في مصر بلغ 75 صحيفة عامة، منها 3 صحف حزبية عام 2015، مقابل 80 صحيفة عامة، منها 8 صحف حزبية عام 2014، بانخفاض بلغت نسبته 6.3%.

---

[46] محمد سيد، تأثير الصحافة الإلكترونية على مستقبل الصحف الورقية، الألوكة الثقافية، 4 فبراير 2013، https://goo.gl/W5QRhK

[47] بي بي سي عربي، حجب مواقع إخبارية في مصر يثير جدلا عبر مواقع التواصل، 25 مايو، 2017، https://goo.gl/7dKs8S

[48] أماني عبد العني، "مراسلون بلا حدود": مصر في المركز 161 على مؤشر "حرية الصحافة"، المصري اليوم، 26 أبريل 2017، https://goo.gl/Dgp9Ch

وذكر تقرير "التعبئة والإحصاء" أنه من بين 8 صحف معارضة كانت تصدر 2014، أصبح الموجود منها عام 2015 ثلاثة فقط، بنسبة انخفاض 6.3%. وكشف الإحصاء الرسمي عن تراجع توزيع الصحف الورقية الحكومية والخاصة والحزبية، بنسبة 14.4%، من 655 مليون نسخة عام 2014 إلى 560 مليون نسخة عام 2015. ورأى الجهاز أن من أهم أسباب تراجع توزيع الصحف هو "عدم مزاولة بعض الصحف لنشاطها في العام الماضي".[49]

ويبلغ عدد الصحف الورقية اليومية في مصر 22 جريدة، حكومية وخاصة وحزبية، آخرها صحيفة "المقال" التي تعد أخر صحيفة تصدر، في 9 فبراير 2015، منها 9 صحف حكومية، و12 خاصة، وواحدة حزبية، بحسب المجلس الأعلى للصحافة.[50]

المحور الأول: وضعية الصحف الورقية في مصر وأسباب تراجعها

واجهت الصحف الورقية في مصر أزمة حقيقية نتيجة لظهور شبكة الإنترنت وثورة الاتصالات والمعلومات، كانت المدونات منفذا بعيدا عن السيطرة لنقل الأخبار والموضوعات التي يتم حجبها أو تجاهلها من بعض المطبوعات، وسرعان ما ظهرت النسخ الإلكترونية للصف الورقية إلى جانب صُحفٍ أخرى اختارت أن تتجنب التواجد الورقي وتكتفي الإلكتروني، ومن ثم تغيرت خريطة المنافسة لتضم إلى جانب التوزيع الورقي، عدد الزيارات والمتابعين للنسخة الإلكترونية إلى جانب الترتيب في الانتشار بناء على عدد مرات الولوج للصحيفة والاعتمادية في النقل عنها.

بمرور الوقت تغيرت العادات الاستهلاكية للقراء، خاصة مع ظهور الجيل الذي يعتمد على الإنترنت كلية في استقاء المعلومات والأخبار، ولم يعد يتعامل مع الصحف الورقية بنفس شغف تعامله مع الصحف الإلكترونية التي تتميز بسرعة نقلها للمعلومات والايجاز وتعدد وسائل العرض الجذابة، إذ أتاحت الصحف الإلكترونية للمستخدم

---

[49] الإحصاء: تراجع عدد النسخ الموزعة للصحف العامة محليا وخارجيا "انفوجراف"، المصري اليوم، 2 مايو 2017، https://goo.gl/Mb4sPf

[50] موقع إيوان 24، الأرشيف، https://goo.gl/M2DZpb

فرصة متابعة الأحداث لحظة حدوثها ونقل المعلومات بالصوت والصورة في الوقت الذي تضطر فيه الصحيفة الورقية للانتظار 24 ساعة لطباعة خبرا؛ فتَفْقِد بذلك السبق الصحفي الذي ظل لعدة سنوات أحد مؤشرات نجاح الصحيفة.[51]

وتبدو الأزمة التي تعيشها الصحافة المطبوعة في مصر، والتي بدأت منذ سنوات، مستمرة حتى الآن، حيث تعاني "السلطة الرابعة" انحسارا بلغ حد إغلاق بعض الصحف، وتراجع توزيع ما تبقى منها، في وضع لا ينفصل عن التطورات السياسية المتلاحقة منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011.

يعود السبب وراء ذلك إلى اعتماد بعض الصحف الموالية للنظام الحاكم آنذاك على "النفاق الممنهج" للسلطة، ما أفقدها المصداقية لدى القارئ، أو إلى نمطية المحتوى الصحفي، مقابل تطوير المحتوى الإلكتروني، والتضييق على الحريات العامة، والانقسام السياسي المجتمعي الحاد، فضلا عن وضع اقتصادي متردٍ إثر على أسعار تكلفة طباعة الصحف من جانب، والقوى الشرائية للقارئ من جانب آخر، الذي فضل أن يكون مقاطعا حينا، أو انتقائيا في اختيار مصادر معلوماته أحيانا أخرى.

بحسب دراسة لمعهد العربية للدراسات، بعنوان "خريطة الإعلام في مصر بعد الثورة"[52]، فإن عدد الصحف التي صدرت عقب ثورة يناير 2011، بلغ 25 صحيفة: 11 حزبية، و13 خاصة، وواحدة حكومية تابعة لمؤسسة الأهرام، وفي آخر تقرير له خاص بالمطبوعات، رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع عدد الصحف الصادرة في مصر عام 2015، مقارنة بالعام السابق له، فضلا عن تراجع توزيع الصحف المصرية داخليا وخارجيا.

ورغم ذلك يصعب جدا الجزم بان الصحافة المطبوعة تعيش احتضارا بطيئا، إذ ليس من الممكن اندثارها، على الأقل في القريب العاجل، لأنها مهنة ذات تاريخ طويل

---

[51]مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الصحافة الورقية العربية صراع البقاء ورهانات الرقمنة، 22 ديسمبر 2016.

[52]نشرت في 12 فبراير 2013.

يساعدها على الاستمرار، ومازالت هناك أجيال تعتمد عليها كمصدر للمعلومات، وهناك مؤشرات تؤكد وجود ارتفاعات في نسبة الإقبال على قراءة الصحف.[53]

- **الوضع السياسي (التضييق على الحريات)**

يبدو أن النظام الحالي ينتهج سياسة الهيمنة على مقاليد الإعلام، فبعد السيطرة على القنوات التليفزيونية من خلال رجال أعمال موالين للسلطة أو عبر شركات وأشخاص لهم علاقة غير مباشرة بالمسؤولين عن ملف الإعلام في الجهات الأمنية، انتقلت الدفة إلى الصحف، فجرى تدجين الصحف المستقلة والحزبية التي كانت تعد منذ سنوات فقط منبرا للصوت الآخر، علاوة على تمرير مجلس النواب المصري، منتصف ديسمبر الماضي، قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام، الذي لاقى اعتراضا آنذاك من نقابة الصحفيين، والتي اعتبرت أنه "يسمح بسيطرة السلطة التنفيذية على الإعلام."

كل ذلك جعل هامش الحرية المسموح في الصحافة المطبوعة ضئيلا جدا، وهو ما فتح نافذة واسعة أمام الصحافة الرقمية لتكمل هذا النقص، بعيدا عن القيود والحسابات التي تلتزم بها الصحف الورقية.

- **الوضع الاقتصادي**

أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلى ارتفاع كبير في تكلفة طباعة الصحف الورقية، ما انعكس بطبيعة الحال على توزيعها، إذا اضطرت بعض الصحف إلى رفع سعر بيع النسخة أكثر من مرة خلال 5 سنوات، فيما تحايل البعض على الأزمة بتقليل التكلفة من خلال خفض عدد صفحات الجريدة أو الاستغناء عن الملاحق الخاصة أو تقليل عدد الصفحات الملونة، كما اضطرت اغلب الصحف الخاصة إلى تسريح ما يزيد عن نصف عدد المحررين والعاملين بها وخفض النفقات. ففي نهاية نوفمبر 2016، وجهت مطابع «الأهرام» والتي تطبع غالبية الصحف الورقية، خطابا رسميا في نهاية إلى الصحف التي تطبع لديها، يفيد بارتفاع أسعار الطباعة 80% بدءا من 15

---

[53] 3 تحديات و3 حلول أمام الصحافة الورقية المصرية، البيان، 21 فبراير 2014، https://is.gd/TpgKzs

ديسمبر 2016. وهذا القرار ترتب عليه ارتفاع سعر الصحف إلى الضعف وخفض عدد صفحات بعض الصحف. وجاء خطاب «الأهرام» هذا بعد ثلاثة أسابيع من قرار «البنك المركزي المصري»، بتحرير سعر صرف الجنيه المصري.

- **قلة الموارد**

تعتبر جميع الصحف الخاصة الإعلانات المبوبة أهم مصادر الدخل لها، ومن خلالها تقوم بسداد التزاماتها، ومع ارتفاع تكلفة طباعة النسخ الورقية، وقلة المبيعات، وندرة الإعلانات، أصبح عدد غير قليل من تلك الصحف مهدد بالإفلاس.

فالصحافة جزء من المجتمع، وبالتالي فهي تتأثر بالوضع الاقتصادي مثل المجالات الأخرى. حينما، توقف الإصدار الورقي لجريدة التحرير في الأول من سبتمبر 2015، علل مالك الجريدة رجل الأعمال أكمل قرطام أن التوقف ليس لأسباب سياسية، بل عزاه إلى الأزمة الاقتصادية. الوضع الاقتصادي ذاته، يهدد صحيفة «الشروق» التي وصلت إلى تعثر إدارة الجريدة في تسليم المحررين رواتبهم شهريا وبانتظام، وقد وصل الحال إلى تقاضيهم إياها على أقساط، مما يدفع بعضهم أحيانا إلى القيام بإضرابات اعتراضا على وضعهم المالي. أما صحيفة «المصري اليوم» ـ أكبر الصحف الخاصة اليومية ـ بدأت منذ عامين سلسلة من الإجراءات التقشفية، فقد قامت بإنهاء التعاقد وإجراء تسويات مع عدد من المحررين والمصورين وعلى رأسهم من يعملون بمؤسسات أخرى. وحدث الأمر ذاته مع صحيفة «الوطن» الخاصة التي بدأت تعاني هي الأخرى من أزمة مالية منذ ثلاث سنوات. هذه الصحف الأربع (التحرير، المصري اليوم، الوطن، الشروق) هي الأكبر في سوق الصحافة المصرية، إلى جانب صحيفة «اليوم السابع» التي تبدو كأنها الناجي الوحيد حتى الآن. إذ تعتمد على موقعها الإلكتروني بالأساس والذي أُطلق قبل إصدارها الورقي بأعوام كثيرة. لذلك، فإنه حال توقف الإصدار الورقي لليوم السابع فإن هذا لن يؤثر على التواجد الصحفي للمؤسسة بأي شكل من الأشكال نظرا لاعتمادها الأساسي على الإصدار الإلكتروني عكس زميلاتها.

أما الصحف القومية (الحكومية)فتأثير الوضع الاقتصادي عليها ليس ببعيد عنها، غير أن الحكومة تدعم هذه الصحف وتدفع رواتبها المتعثرة. وهناك دراسات عن إعادة هيكلة الصحف القومية من أجل وقف نزيف خسائرها، غير أن تلك الدراسات جميعها لم تطبق على أرض الواقع حتى الآن. تشير التقديرات إلى أن كلفة طباعة النسخة الواحدة من أي صحيفة نحو أربعة جنيهات تقريبا، لكنه يباع بأقل من 50%، تتحمل الحكومة هذا الفرق في الصحف القومية، بينما يتحمله رجال الأعمال في الصحف الخاصة ويعوضون ذلك في عائد الإعلانات.

- **غياب المهنية وضعف المحتوى**

أصبحت الصحف القومية والخاصة غير مواكبة لتغيرات الذوق العام، علاوة على خضوعها للعديد من التوازنات في السياسات التحريرية التي تتغير بشكل مستمر، ما يؤثر على مصداقية الصحف وبالتبعية على توزيعها. كما أن شكل وإخراج الصحف القومية لم يتغير منذ عقود، وهو ما أثر بالسلب في انخفاض التوزيع.

يضاف إلى ذلك القيود المفروضة على الصحفيين بفعل الرقابة الذاتية من القائمين على الصحف، أو بفعل الخوف من المساءلة القانونية بعد تطبيق "قانون الإعلام" والتي جعلت القضايا المسموح بالتطرق إليها محدودة مقارنة بما كان قبل سقوط نظام مبارك، وانخفاض سقف النقد مع تغليب خطاب التعبئة العامة للحرب على الإرهاب ومن ثم لا مجال للحديث عن السلبيات.

إلى ذلك، فلم يعد بمقدور الصحف التي تراجعت عائداتها من الإعلانات، أن تقوم بتدريب محرريها للنهوض بهم وتطوير مهاراتهم، وبالتالي تراجعت جودة المحتوى الصحفي، وأصبح غياب الموضوعية والانحياز وغياب الدقة هي السمة السائدة.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه البعض أن الصحافة الإلكترونية ستكون بديلا للصحف الورقية خلال السنوات القادمة، متوقعين توقف عدد كبير من الصحف، خاصة المستقلة عن الإصدار فى وقت قريب، إلا أن نقيب الصحفيين السابق نقيبها يحي قلاش، يقول أن الصحافة الورقية لن تندثر، لكنها تعانى من بعض المشكلات فقط، وفى تصريحات

خاصة لأحد المواقع الإلكترونية العربية، وأشار قلاش إلى أن انخفاض نسب توزيع الصحف الورقية وإغلاق بعض المؤسسات الصحفية ليس له علاقة بالتحول الإلكتروني للصحافة في مصر أو الدول العربية، لكن الأزمات المالية العالمية كانت السبب الرئيس في تراجع الصحافة المطبوعة [54]

في النهاية لن يكون بمقدور الصحف الورقية البقاء في مضمار المنافسة مع الصحافة الإلكترونية مالم تهتم بتدريب محرريها، وتعيد ترتيب أولوياتها والاهتمام بالتحقيق والرأي والتحليل والأخبار الحصرية ومتابعات ما وراء الخبر، مع إضفاء البعد الإنساني على تناول القضايا الحياتية.

المحور الثاني: التجارب الواعدة في الإعلام الرقمي والنجاحات التي تحققها

تنقسم الصحافة الإلكترونية على شبكة الإنترنت إلى نوعين رئيسيين؛ هما:

1. الصحف الإلكترونية المستقلة: وهي صحف قائمة بذاتها، وتعرض كل مضمونها على موقعها الخاص أولا بأول.
2. النسخ الإلكترونية من الصحف الورقية: وهي مواقع خاصة بالصحف الورقية، تقتصر خدماتها على تقديم كل أو بعض مضمون الصحيفة الورقية، ويتم تحديثها بشكل مستمر، وبعضها يقدم مضمونا مستقلا عن الصحيفة الأم.

حقق هذان النوعان من الصحافة الإلكترونية نجاحات متميزة خلال السنوات العشر الأخيرة، لعل أبرزها من النوع الأول تجربة "أصوات مصرية"، وهي منصة تقدم الخدمات الإخبارية عبر الإنترنت وتميزت بتغطيتها المحايدة للأحداث المرتبطة بمصر، وتعرض محتواها مجانا باللغتين العربية والإنكليزية لاستخدام وسائل الإعلام المصرية"، بحسب منطوق الرسالة التعريفية التي يعلنها الموقع عن نفسه.

---

[54] محمد حبوشة، الصحافة الورقية المصرية إلى الزوال، اليوم السابع، 10 يناير 2017، https://is.gd/e9mHNG

غير أنه وفي مارس 2017، أعلنت مؤسسة تومسون رويترز عن قرار إغلاق موقع أصوات مصرية التابع لها بعد نحو ست سنوات من العمل، وزعمت أنها سعت لتدبير تمويل بديل من خلال مخاطبة هيئات أجنبية ومستثمرين دون جدوى.[55]

التجربة الثانية هي "مدى مصر"، والتي جرى تدشينها في منتصف 2013، وقدمت الوانا صحفية مختلفة وتميزت بأسلوب سرد وعرض مميزين، غير أنها احتلت ترتيبا متأخرا في نسب عدد الزيارات بحسب موقع اليسكا، وهو لا يعد معيارا في قياس مصداقية الصحف والنقل عنها بقدر كونه مؤشرا لإعداد المترددين على موقع الصحف، غير أن كثير من الصحف الإلكترونية المصرية، التي تحتل ترتيبا متقدما في قائمة اليسكا، تقوم بشراء زيارات وهمية من أجل تضليل المعلنين، وأحيانا للمباهاة.

يعتمد "مدى مصر" بشكل رئيسي على دعم المؤسسات والتبرعات، حيث تشُكل المِنَح ما نسبته 80% من ميزانيته، وتأتي 20% تقريبا من مصادر إيرادات أخرى كالإعلانات وبيعِ منتجات مبنية على كاريكاتيرات الموقع ورسومه.[56]

كانت "مدى مصر" من بين عشرات المواقع التي تعرضت للحجب من قبل السلطات المصرية التي تلقت أُتهامات ما بين تلقي تمويلا من جهات أجنبية أو بنشر أخبار كاذبة أو دعم الإرهاب.

أما أبرز تجاب النسخ الإلكترونية من الصحف الورقية فيأتي على رأسها "اليوم السابع"، والذي رغم تصدره لعدد الزيارات اليومية والمتابعين، إلا أن هناك ملاحظات كثيرة حول مصداقية المحتوى الذي يقدمه، والخلط بين الرأي والخبر، ونشر أخبار دون التحقق منها، وتغليب السبق على التوثق.

---

[55] خبراء: الإعلام الرقمي على خطى التعثر، مصر العربية، 28 مارس 2017، https://goo.gl/HKoUha

[56] «مدى مصر»، أنموذج الإعلام الرقمي في مصر، ينطلقُ نحو نسقٍ مموّلٍ من القرّاء، حبر، 14 يونية 2017، https://goo.gl/5WQAik

يلي ذلك تجربة "المصري اليوم"، التي قدمت "المصري لايت" بهدف نشر الأخبار التي تجذب أعدادا كبيرة من المتابعين ويكون أغلب محتواها مترجم ومنقول عن صحف أجنبية أخرى مع تطعيمها بعناوين مثيرة.

كانت المصري اليوم رائدة في مصر في تقديم صحافة الفيديو وكان لذلك نتيجة واضحة في تغطية أحداث ثورة 25 يناير وما تلاها من مظاهرات واشتباكات، جعلتها مرجعا رئيسا للتوثيق والرصد.

ثمة تجارب أخرى كان لها بدايات مبشرة لم تستمر بنفس الأداء مثل "مصراوي" و"دوت مصر" و"البوابة" والنسخة الإلكترونية من صحيفة "الوطن"، كما ظهرت مواقع متخصصة حققت نجاحات ملحوظة رغم محدوديتها مثل "في الجول" و"يلات كورة"، "وشوشة".

مميزات الصحافة الإلكترونية:

- قلة التكلفة المالية التي يتحملها الجمهور مقارنة بالصحافة التقليدية، فعن طريق الاشتراك في خدمة الإنترنت، تستطيع تصفح كافة الصحف والمجلات التي تمتلك مواقع إلكترونية، في حين أنه من الصعوبة بمكان أن تشترك في كافة هذه المطبوعات أو تقتنيها.
- ومما يميز الصحافة الإلكترونية عامل الوقت، فالصحف الإلكترونية بتحديثها مستمرة على مدار الساعة، في حين أن الصحافة المطبوعة ومواقعها الإلكترونية يتم تحديثها كل أربعة وعشرين ساعة، الأمر الذي يجعل الصحافة الإلكترونية تحرق الأخبار كما يقال، أو تجعلها عديمة الفائدة في الجرائد المطبوعة، فتصبح عبارة عن أحرف تملأ بها المساحات، فإذا كانت الصحيفة تطبع في تمام الساعة الثانية عشر صباحا مثلا، ووقعت حادثة في ساعات الصباح الأولى، فحتى تنشره الجريدة يحتاج ليوم كامل، الأمر الذي يكون معه الخبر مستهلكا وقديما في ظل وجود الصحافة الإلكترونية التي تستطيع تغطية الحادث خلال دقائق من وقوعه.

- سهولة تعديل المعلومات وتصحيحها وتحديثها بعد النشر، وسهولة نقل المعلومة وتداولها وحفظها، واسترجاعها وسرعة انتشارها في أسرع وقت ممكن.
- تتمتع الصحافة الإلكترونية بهامش أكبر من الحرية بعيدا عن مقص الرقيب، والحرية الموجودة في هذه الصحف الإلكترونية أكبر من نظيرتها المطبوعة، والتي تواجه قيودا كثيرة لم تقتصر على المادة التحريرية فحسب، فحتى تعليقات القراء على الموقع الإلكتروني تخضع غالبا لمعايير شديدة الرقابة تتنافى مع حرية الإنترنت التي يريدها الجمهور، في حين نجد أن أغلب الصحف الإلكترونية تعطي هامشا كبيرا من الحرية في التعليقات، تصل إلى حد التصادم والسباب "عند البعض" لزيادة التفاعل والإقبال الجماهيري عليها.
- إمكانية تضمين الخبر مقاطع صوتية أو لقطات مصورة بالفيديو؛ مما يجعل التغطية أكثر ثراء وجذبا للقارئ وتعايشا مع الحدث.
- من أهم ما يميز الصحافة الإلكترونية: كونها صحافة تفاعلية، فبإمكان القارئ التعليق على الخبر فور قراءته، والتواصل مع جمهور القراء ومناقشة الآراء والأفكار، وكذلك بإمكانه إرسال مشاركاته من الأخبار والمقالات، ونشرها باسمه الصريح أو المستعار، أو عن طريق عمل مُعرف خاص به، يتمكن من خلاله من إضافة تعليقاته ومشاركاته.
- توفير أرشيف صحفي ضخم يُتيح الحصول على المعلومات بسهولة ويُسر، من خلال محركات البحث، وعدم حاجة المؤسسات الصحفية إلى مقر واحد ثابت يحوي كل الكوادر العاملة، إذ أن عدد كبير من الصحف الإلكترونية تعمل عن طريق المراسلة الإلكترونية.[57]

---

[57] محمد سيد محمد، تأثير الصحافة الإلكترونية على مستقبل الصحف الورقية، الألوكة الثقافية، 4 فبراير 2013، https://goo.gl/W5QRhK

معوقات الصحافة الإلكترونية:

بالرغم من المؤشرات الإيجابية الكثيرة التي تصب في صالح الصحافة الإلكترونية، فإن كثيرا من الصعوبات والتحديات والسلبيات، ما تزال تشكل حجر عَثرة في طريق تفوقها؛ مما يُوجِب على المهتمين بهذه الصناعة العمل على تلافيها في المستقبل، إذا ما أرادوا النهوض بها، وتتلخص فيما يأتي:

- تعاني أغلب الصحف الإلكترونية من صعوبات مالية تتعلق بالتمويل.
- غياب التخطيط وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بمستقبل هذا النوع من الإعلام.
- عدم وجود عائد مادي لدى أغلب هذه الصحف كما هو الحال في الصحف الورقية، عن طريق الإعلان؛ إذ أن المعلن ما يزال يشعر بعدم الثقة في الصحافة الإلكترونية، بل ويعتبر الورقية أكثر جدية.
- عدم خضوعها للرقابة في ظل غياب الأنظمة واللوائح والقوانين التي تُنظمها، فلا يوجد تشريعات تحكم عمل الصحافة الإلكترونية، ولا يوجد تراخيص ممنوحة لهذه الصحف؛ حتى يمكن السيطرة عليها ومحاسبتها في حالة تجاوزها، فنلاحظ أن الكثير من هذه الصحف بات مصدرا للشائعات والأخبار المثيرة العارية من الصحة؛ بهدف جذْب أكبر عدد ممكن من القراء.
- غياب الإطار القانوني والمهني الذي ينظم عمل الصحفيين في المجال الإلكتروني ويَحفظ حقوقهم، فلا توجد نقابات مهنية لهم، كما لا يسمح بانضمامهم لنقابات الصحفيين.
- عند استقراء أغلب هذه الصحف الإلكترونية، اتضح أن عددا ليس قليل منها يقوم على سياسة الاستنساخ من الصحف المحلية والعالمية، ووكالات الأنباء، حتى ومن بعضها البعض، فأصبحت هذه الصحف تعتمد غالبا على النسخ واللصق، الذي يصل أحيانا إلى حد السرقة الصريحة، واستبدال أسماء المحررين والكُتاب

بأسماء أخرى، ويرجع ذلك غالبا إلى ضَعف الإمكانيات المادية، وقلة عدد المحررين، مع غياب المحاسبة والرقابة في المقام الأول.58

المحور الثالث: تأثير الإعلام الرقمي على المطبوع

للتعرف على تأثير الإعلام الرقمي على الصحافة الورقية، نحتاج أن نضع تعريفا واضحا لكل من الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية والإعلام الرقمي.

أولا: الصحافة الورقية/ المطبوعة:

وهي ببساطة شديدة، ما يعرفه عموم القراء في العالم أجمع، من شكل تقليدي للصحافة في صورتها ورقية، متمثلة في الصحف والمجلات (بمختلف دورياتها وإصداراتها). وتتنوع ملكيات الصحف بين عامة، خاصة وحزبية.

ثانيا: الصحافة الإلكترونية (والإعلام الإلكتروني)

يختزل كثيرون تعريف الصحافة والإعلام الإلكترونيين فقط في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، في حين أنه يمثل كل ما يتم نشره من معلومات وبيانات

---

[58] التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني. إعداد/ قينان عبد الله الغامدي (ورقة بحثية) http://bit.ly/2voXgjQ

- الإعلام الرقمي يهدد الصحافة الورقية؟ (صحيفة الحياة) http://bit.ly/2tVmisQ
- خبراء: الإعلام الرقمي على خطى التعثر (موقع مصر العربية) http://bit.ly/2uv9xH7
- الصحافة الورقية العربية: صراع البقاء ورهانات الرَّقْمَنَة؟ (دراسة إعلامي/ قناة الجزيرة) http://bit.ly/2ulLxWd
- الصحافة الورقية المصرية إلى زوال. إلا إذا؟! (مقال محمد حبوشة اليوم السابع) http://bit.ly/2v4lTDf
- الصحافة الورقية في مصر. النهاية وشيكة؟ (تقرير جريدة الاخبار المصرية) http://bit.ly/2umwA6m
- مستقبل الصحافة الورقية في مصر. صراع "النزع الأخير"/ (تقرير أصوات مصرية) http://bit.ly/2ulUNts
- لماذا يتراجع توزيع الصحف الورقية المصرية؟ (موقع أيون 24) http://bit.ly/2trOT5S
- الصحف الورقية فى حالة حرجة. «تفتكر ها تعيش؟». «الخبراء»: الصحافة المطبوعة تنتظر «رصاصة الرحمة» أو «قبلة الحياة» من المفوضية الجديدة للإعلام (موقع الجورنال)http://bit.ly/2um7ZPd

ومواد إعلامية على شبكة الإنترنت باستخدام التكنولوجيا الحديثة، حتى المحطات الإذاعية (الراديو)التي تنقل بثها مباشرة عبر الإنترنت، تعد أيضا مادة إعلامية إلكترونية.

ثالثا: الإعلام الرقمي ((Digital Media

هو مجموعة من التطبيقات الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الصحفي والإعلامي بمختلف أشكاله وصوره من خلال الوسائط والأجهزة الإلكترونية المتعددة المتصلة أو غير متصلة بالإنترنت.

- **كيف أثر الإعلام الرقمي على الصحافة الورقية؟**

في عام 2013، ودعت مجلة "نيوزويك" عالم الصحافة الورقية لتكتفي بنسختها الإلكترونية، بعدما تكبدت خسائر مالية فادحة بسبب تراجع مبيعاتها وعائداتها من الإعلانات وانخفاض مبيعاتها من النسخ الورقية بعد انتقال القراء إلى المحتوى المجاني على شبكة الإنترنت بدلا من شرائهم للمجلة نفسها. وكانت صحيفة" كريستيان ساينس مونيتور" سبقتها في هذه الخطوة، بسبب العجز المالي أيضا، وتكرر الأمر ذاته مع صحيفة "فرانس سوار"، واحدة من أشهر الصحف الفرنسية.

وفي مقابل «الانتكاسة الورقية»، يعيش الإعلام الرقمي فورة كبيرة مع ظهور مواقع إلكترونية إخبارية جديدة وتواجدها على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن أبرز الخطوات النوعية في هذا المجال، الانطلاقة القوية التي يشهدها موقع "ياهو" الإخباري، الذي يدخله حوالي مئة مليون مستخدم شهريا وفقا لموقع "اليكسا"، وهو رقم ضخم جدا مقارنة بـ التوزيعات الشهرية للصحف. فعلى سبيل المثال، صحيفة "وول ستريت جورنال" التي تأتي في المرتبة الأولى ضمن الصحف الأكثر توزيعا في الولايات المتحدة الأميركية، مثلا، توزع نحو مليونين وثلاثمئة ألف نسخة يوميا، أي ما يعادل نحو 69 مليون نسخة شهريا، ما يعني أنها لا تزال بعيدة بفارق كبير عما يحققه شهريا موقع "ياهو" من عدد الزوار.

وفي مصر على الرغم من دعم الحكومة للصحف القومية الورقية إلا أن نسب توزيعها في انخفاض حقيقي مع تراجع القراء عن شرائها بعد أن أصبح الإعلام الرقمي هو المسيطر الأول. وهو ما ألحق خسائر بالجملة للصحف المطبوعة، والحال ذاته مع الصحف الخاصة إلا أنها مسؤولة وحدها عن خسائرها عكس الصحف القومية المدعومة ماليا من الدولة.

وفي عام 2011 ومع انطلاق ثورات الربيع العربي لجأت مجموعات كبيرة من الشباب إلى مواقع التواصل الاجتماعي، سواء لمناقشة الآراء وترتيب الفعاليات أو لنشر ما يقومون بنقله من الشارع إلى عالم التواصل الاجتماعي. مما دفع الصحف إلى اللحاق بهذا العالم وتدشين حسابات وصفحات على "فيسبوك" وتويتر" لنشر أخبارها ومحاولة التواجد وسط هذه الشريحة المجتمعية الكبيرة المؤثرة وفي ذلك العالم الإعلامي الجديد المفتوح على العالم كله. ويجب أن نذكر أنه قبل 2011 والربيع العربي، كانت هناك مواقع إلكترونية أخذت سبق التقدم وخوض هذا النوع الجديد من الصحافة، وحققت أيضا نجاحا كبيرا مثل موقع "مصراوي" وموقع "اليوم السابع" وموقع "إسلام أون لاين".

لم تكن مواقع التواصل الاجتماعي هي الخطوة الأخيرة، فمع ظهور التطبيقات المتاحة على أسواق "آبل" و"جوجل بلاي" تقدمت كل الصحف الورقية لتُدشن لنفسها تطبيق تضع عليه كل موادها الصحفية. ومن هنا، صارت كل المواد الصحفية المتاحة في النسخة المطبوعة للصحف متاحة للقارئ في أي وقت وفي أي مكان في العالم دون الحاجة إلى شراء هذه المطبوعة وحتى قبل تداولها عند بائع الصحف.

كما أن تنافس الصحف على السبق وعلى تحديث مواقعها وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك تطبيقاتها، أثر سلبا على محتوى الصحف الورقية نظرا لاعتبارات النشر وتوقِيتاته. فمثلا، خبر يحدث في الثالثة عصرا، تجده على المواقع الإخبارية والتواصل الاجتماعي بعد دقائق، أما في الصحف الورقية، فلن تجده قبل الثامنة أو التاسعة ليلا مع الطبعة الأولى عند بائع الصحف.

- **انتشار الإعلام الرقمي**

هناك عوامل عدة أدت إلى انتشار الإعلام الرقمي بصورة كبيرة جدا بين قطاعات مختلفة بين المواطنين، من بينها:

1. انتشار الهواتف المحمولة بشكل كبير بين كافة القطاعات وخاصة القطاع الشبابي المهتم بما يدور حوله من أحداث.
2. نجاح الإعلام الرقمي في توصيل المعلومة بشكل سريع، فالتوقيت أحد أهم مميزات الإعلام الرقمي.
3. سهولة التفاعل بين المرسل والمتلقي فعلى العكس من وسائل الإعلام التقليدية التي تسير فيها الرسالة في اتجاه واحد من المرسل إلى المتلقي. وفر الإعلام الرقمي التفاعلية بين المرسل والمتلقي، فأصبح من السهل أن يبدي المستخدم/ المتلقي رأيه في أي مادة صحفية ويمكن له أن يشارك أي منصة صحفية صورة أو فيديو التقطتهم بنفسه من الشارع، وهو ما تعرف بصحافة المواطن. وهذا ساهم بشكل كبير في توجه قطاع عريض إلى الإعلام الرقمي.
4. الإمكانيات المتاحة لدى الإعلام الرقمي وتطبيقاته تتيح نشر كافة أنواع المواد الصحفية والإعلامية، عكس الإصدار الورقي الذي لا يتوفر فيه بالتأكيد العنصر المرئي أو السمعي.
5. قلة التكاليف الإنتاجية عكس الصحافة الورقية، بالإضافة إلى مجانية الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، يكفيك فقط أن تكون متصلا بالإنترنت. وهذه النقطة تحديدا تعد عيبا لدى الصحف وسبب في خسائره، مما دفع عدد من صحف العالم إلى إتاحة عدد معين فقط من مواد بالمجان والباقي يحتاج منك اشتراكا.
6. توجه المعلنون (شركات وأفراد) إلى الإعلان عن منتجاتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لتكلفتها البسيطة بل الضئيلة جدا مقارنة بإعلانات الصحف،

فضلا عن سهولة تداولها بين الأفراد، ولأن مواقع التواصل الاجتماعي قادرة على أن تحدد للمعلن الشريحة التي يحتاج الوصول إليها.

7. ارتفاع سقف الحرية فى نشر الأخبار والآراء. إذ أن الصحف تخضع هذه الأيام لرقابة شديدة وقيود قد تؤدي إلى وقف طباعة أعداد أو فرمها، مثلما حدث مع جريدة الوطن في مارس 2015، حين نشرت تقريرا عن عدم دفع جهات سيادية للضرائب، وتم مصادرة عدد (2017/04/10) من الجريدة البوابة لمطالبتها بإقالة وزير الداخلية بعد حادث الكنيستين الإرهابي في الشهر ذاته.

- **التحديات التي تواجه الإعلام الرقمي:**

1. ليس خفيا على أحد الهجوم الذي شنه المصريون الرافضون لثورة 25 يناير على رواد مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الاخبارية بعد قيام ثورة يناير واصفا إياها بثورة الفيسبوك بل ذهب البعض إلى تجريم استخدام الفيسبوك ووصفه بالموقع الصهيوني الذي يهدف لتدمير البلاد بل أن السلطات نفسها وخلال الأيام الأولى من الثورة قامت بقطع شبكات الاتصال لمنع التواصل والنشر، وهذه الأيام هناك نداءات ومطالبات كثيرة من نواب البرلمان بتقنين الدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي وفرض رسوم عليها أو فرض شرط جديد لدخولها وهو الدخول بالرقم القومي والبطاقة. وهو شرط لم تقبله أي من وسائل التواصل الاجتماعي العالمية.
2. هناك تحديات اقتصادية، على سبيل المثال ما حدث من غلق لموقع "أصوات مصرية".
3. عدم وجود بنية تشريعية تنظم الإعلام الرقمي دون فرض قيود، وانتشار النماذج الربحية القائمة على الانحيازيات السياسية.
4. انتشار صحافة المواطن التي جعلت من كل مستخدمي الإعلام الرقمي منتجين للأخبار ومصدرين للمعلومات وهذا يتنافى تماما مع مبادئ الصحافة والإعلام من مهنية وتدقيق للمعلومات قبل نشرها على الملا. وهذا يترتب عليه سهولة انتشار الأخبار المغلوطة والكاذبة التي تضر بكثير من المستخدمين.

5. هيمنة الفيسبوك وجوجل على الأخبار واحتكارهم لها أكثر من هيمنة المواقع الاخبارية لما تحتويه من أدوات أكثر تفاعلية، وهذا يؤثر سلبا على أي ربح يمكن للمؤسسات الصحفية والإعلامية أن تحققه.

- **نتائج انتشار الإعلام الرقمي على الصحافة المطبوعة**

فيما تحافظ الصحف المطبوعة على نموذجها التقليدي وهي تحاول أن تقدم مواد رصينة وجادة للقارئ بغية جذبه إليها أكثر، يخطو الإعلام الإلكتروني خطوات كبيرة في هذا المجال، ومنها إتاحة خدمة الفيديوهات التي تنقل المشاهد مباشرة إلى موقع الحدث، إضافة إلى عرض الأخبار الجديدة لحظة بلحظة، ما يسرق أفضلية «السبق الصحافي» من الصحف المطبوعة المضطرة إلى الانتظار ساعات لاعتبارات الطبع. كما أن المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي تتجاوز حدود الزمان والمكان، ويمكن أي شخص حول العالم التفاعل مباشرة مع أخبارها وأي مواد إعلامية أخرى تنشرها. وثمة إمكانات تقنية أخرى تخدم الإعلام الرقمي أيضا، كقدرة المستخدمين للوصول إلى أرشيف المحتوى الإعلامي من خلال كبسة زر، وكل هذه الوقائع تعطي المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي الأولوية على الساحة الإعلامية اليوم.

ووفق «امبراطور الإعلام» روبرت ميردوخ، فإن "الصحف الورقية في طريقها إلى الانقراض لتترك الساحة خالية أمام التقنية الرقمية، لكنها ستحتاج إلى أكثر من خمسة عشر عاما لتسقُط من حسابات القراء". ويعتقد ميردوخ أن القارئ في المستقبل لن يحتاج إلى الصحافة المطبوعة، و«سيخضع طواعية لسطوة الإعلام الرقمي، فيحصل على وسيلة تنقل كامل مضمون الصحيفة الذي يجرى تحديثه كل ساعة أو ساعتين على الأكثر». وخلال هذه الفترة، ستتضح الصورة ويتبين أن كانت الصحافة المطبوعة عصية على الموت بوجود القراء الذين تربطهم علاقة وثيقة بالورق والحبر أم لا.

وفي عام 2009 انخفض توزيع "واشنطن بوست" الورقي إلى الثلث، مما اضطر الصحيفة العريقة إلى تسريح نصف محرريها تقريبا إيذانا بتحولها إلى العصر الإلكتروني على جناح القصة الإخبارية المثيرة، مع الاحتفاظ بزاوية صغيرة جدا فى الطبعة الورقية

– مليون وستمائة ألف نسخة – على سبيل تأريخ الأخبار بشكلها التقليدي، فيما شهدت نفس الفترة ارتفاع مؤشر جريدة "نيويورك تايمز" إلكترونيا إلى "22 مليون اشتراك" على "اي فون" وحده، جراء استيعاب إدارتها للزحف الإلكتروني القادم، حتى أن ناشرها قال في لقاء أجري معه أنه لم يعد يلقى بالا بالطبعة الورقية.

ورغم ذلك استطاعت الواشنطن بوست أن تحقق نجاحات كبيرة لاحقا وتجني أموالا من خلال إنتاج محتوى خاص بالصحيفة الورقية لا يتم عرضه على الإنترنت إلى جانب التركيز على التحقيقات المعمقة، وهو ما ساعدها لاحقا في إعادة توظيف مجموعة من الصحفيين وزيادة عدد متابعيها إلكترونيا ومضاعفة أعداد الاشتراكات السنوية.

وبناء عليه، يمكن القول أن تأثيرات الإعلام الرقمي على الصحافة الورقية كانت كالتالي:

1. انخفاض توزيع وانتشار الصحف المطبوعة.
2. تسريح العاملين ببعض الصحف المطبوعة أو إيقاف نشاطها بالكامل.
3. حرص الصحف المطبوعة على التواجد في مواقع التواصل الاجتماعي.
4. تحول المعلنين من الصحف المطبوعة إلى المواقع الإلكترونية وهو ما أدى إلى فقدان الجزء الرئيسي من دخل تلك الصحف من الإعلانات.
5. تحول القراء إلى منصات الصحف على مواقع التواصل الاجتماعي بدلا من شرائهم للورقي.
6. ظهور مواقع جديدة تقدم المعلومة والخبر بطرق تناسب سرعة العصر وسرعة مواقع التواصل الاجتماعي مثل موقع " رصيف 22 –ساسة بوست –مدى مصر – المنصة".

احتكار العالم الرقمي ومستقبل الصحافة

ولكن من المهم ألا نلقي باللوم كله على الصحافة الورقية والقائمين عليها، إذ أن الإعلام الرقمي تحول إلى عالم من الاحتكار تملكته الشركات العملاقة مثل فيسبوك وجوجل، وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون هناك تحرك، مثل ما تحمله السطور القادمة.

أخيرا، وبعد سنوات من الاستسلام والتحرك مع الموجة، قرر ناشرون وصحفيون التعاون للوصول إلى حل لمواجهة الأخطار المهنية والتجارية التي تكاد تعصف بمهنة الصحافة. القصة حدثت في أمريكا في الأسبوع الثاني من يوليو الحالي وليس في مصر، لكنه قابل للتطبيق وللتعلم من تفاصيله. والقصة التي كانت حديث الوسط الصحافي الأمريكي وحديث المهتمين كانت تحديدا أن 2000 من كبار وصغار الناشرين والمؤسسات الإعلامية الأمريكية قرروا أن يتحدوا هيمنة واحتكار العملاقين فيسبوك وجوجل للإنترنت، وذلك من خلال تأسيس اتحاد مصالح مشتركة تحت اسم " The News Media Alliance اتحاد وسائل الإعلام الإخبارية".

ويضم الاتحاد أسماء كبيرة، مثل "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"وول استريت جورنال" ومجموعة "ترونيك ميديا" العملاقة التي تملك صحف شهيرة مثل "لوس أنجلوس تايمز" و"شيكاغو ترابيون" و"بوست ترابيون"؛ ويضم الاتحاد أيضا مئات من الصحف المحلية الصغيرة، والمجال مفتوح لضم العديد من المؤسسات الأخرى للاتحاد، وأيضا المنظومات والمؤسسات الأكاديمية المعنية.

وفقا للقصة التي نشرها منتدى المحررين المصريين مجمعة ومترجمة[59]، قال الاتحاد في بيانه الرسمي،:"تسيطر كلٌ من جوجل فيسبوك على حركة الأخبار عبر شبكة الإنترنت، وتحصلان على الجزء الأكبر من عائدات الدعاية الإعلانية، وبسبب هذا الاحتكار الثنائي الرقمي تضطر دور النشر إلى تسليم المحتوى الخاص بها للمنصتين، والعمل وفقا لقواعدهما في عرض المحتوى الإخباري والمعلومات وتحديد الأولويات وتحقيق أرباح منها، وهي نفس القواعد التي جعلت من الأخبار سلعة تجارية، وساهمت في نشر الأخبار الوهمية التي لا يمكن تمييزها عن الأخبار الحقيقية".

وأول خطوة عملية قام به الاتحاد جاءت عبر مطالبة الكونجرس الأمريكي بإعفاء مؤقت من قانون حظر الاحتكار، الذي يفرض ضوابط صارمة على عملية التفاوض

[59] 2000 مؤسسة إعلامية تتحد لمواجهة احتكار جوجل وفيس بوك، منتدى المحررين المصريين، 18 يوليو 2017، https://goo.gl/d2rQaY

الجماعي، لكي يتسنى التفاوض المباشر كاتحاد يمثل أعضاؤه مجتمعين وليس مؤسسات فردية.

ويسعى الاتحاد من خلال هذه الخطوة لخوض مناقشات قوية مع جوجل وفيسبوك، لسد هيمنتهم على توزيع من 70-80% من المحتوى الإخباري عبر الإنترنت. الهدف الرئيس من وراء ذلك الاتحاد هو إيجاد حلول تضمن بقاء الصحافة وليس الدخول في معارك مع الشركتين.

"الخطر الذي يمثله فيسبوك وجوجل على الصحافة أكبر بكثير من الأخطار التي تمثلها تصريحات الرئيس ترامب ضد الصحافة"، حسب ما يقوله ديفيد تشافرون المدير التنفيذي للاتحاد الجديد، مضيفا ''فيسبوك وجوجل يستحوذان مجتمعين على كل نسبة النمو في الإعلانات الرقمية، ويسيطران على 70% من سوق الإعلانات الرقمية، التي بلغت 72 مليار دولار في 2016''. وتتمثل طلبات التحالف في للتالي:

- نصيبٍ عادل من الإيرادات والبيانات: لا تقوم جوجل أو فيسبوك بإرسال مراسلين لمناطق الحرب، ولا محققين للبحث في قضايا الفساد، ولا محررين لتغطية الأحداث ونقلها للجمهور، ومع ذلك تحصلان على أغلب الثمار، فمن العدل والمنطق أن تكون قسمة الأرباح عادلة، على الأقل لكي تحافظ الشركتين على استدامة وحيوية من يجعل الإنترنت مختلفة كل يوم.
- وفيما يتعلق بالبيانات، الواقع أن الشركتين تسمح فقط بتمرير ما تجود به، رغم أن تلك البيانات هي في الأساس ملك للمؤسسات الإعلامية، لان التفاعل والزيارة تكون لديها، والمطلوب أن يكون لدى المؤسسات الإعلامية حرية الوصول الكامل للبيانات المستخدمين على منصاتها.
- دعم نماذج الاشتراكات المدفوعة: المحتوى المدفوع يمثل أحد مصادر الربحية الرئيسية للمؤسسات الإعلامية، ورغم أن على عائدات الاشتراكات الرقمية لا توازي حتى الآن ما كان يدفع من قبل لكنه يظل يمثل رافد أساسي يعتد به، ودون التعاون مع فيسبوك وجوجل سيكون من الصعب حماية وتطوير هذا النموذج الربحي.

- حماية الملكية الفكرية لدور النشر: أغلى ما تملك المؤسسات الإعلامية هو المحتوى الذي تقدمه، ودون توفير وسائل حماية قوية ورادعة ستفكر المؤسسات ألف مرة قبل أن تنشر محتوى جذاب مكلف، ويعتقد الاتحاد أن "فيسبوك" و"جوجل" لم يبذلا الجهود الكافية لمواجهة القرصنة وحماية الملكية الفكرية.

هل يمكن تكرار الأمر في مصر؟

يقترح منتدى المحررين المصريين المعني بهذا الموضوع أنه "في الواقع يجب أن نزحزح علامة الاستفهام قليلا ليشمل السؤال المنطقة العربية كلها وليس فقط مصر؛ صحيح، قد تكون البداية بتحالفات صغيرة محلية، مثل تلك التي يسعى لها منتدى المحررين المصريين EEF، لكن في النهاية لو أننا نتحدث عن الطريقة الفعالة التي يمكن بها الضغط على مؤسسات مثل جوجل وفيس، فيجب أن يكون بالأرقام، وهي أكبر بكثير لو كنا مجتمعين.

تسجل المنطقة العربية واحد من أعلى معدلات النمو الرقمي في العالم، صحيح ليس بحجم السوق الأمريكي أو الأوروبي أو حتى الآسيوي، ولكنه في النهاية يظل سوق كبير وبه أكثر من 160 مليون مستخدم 70% منهم شباب، وربعهم تقريبا في مصر، وتسجل السعودية والإمارات واحدة من أعلى معدلات الإنفاق الرقمي في العالم، وبانضمام الكويت والمغرب لهذه الدولة سيكون لأي تحالف معنى وتأثير كبير."

المحور الرابع: ما الذي تحتاجه الصحف الورقية لتحافظ على استمراريتها

حلول مُقدمة للصحافة الورقية للحفاظ على مكانتها في مواجهة الورقية:

1. لابد وأن تتجه الصحافة الورقية إلى التعامل مع التكنولوجيا ووسائل الاتصالات الحديثة بتطور وواقعية، فلم يعد الجيل الجديد يتعامل مع الصحافة الورقية؛ ولذلك عليها أن تتجه إلى العالم الجديد عبر تحديث المحتوى واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

2. بعض الصحيفة الورقية تطبع نُسختها، ويتم نشر المحتوى في موقعها الإلكتروني، وهذا لا يقدم جديدا حينما ننقل الجريدة من ورقية إلى إلكترونية، ولكن لا بد من تحديث وتطوير الأخبار على مواقع الصحف الورقية.
3. البعد عن عملية النقل النصي من الصحف الإلكترونية والتميز بمادة خبرية حصرية عليها.
4. إتاحة مساحة كبيرة للكُتاب والآراء المختلفة.
5. الاستثمار في الكوادر البشرية وتدريب المحررين على طرق السرد الحديثة.
6. التوسع في الصحافة الاستقصائية والتحقيقات التي تكشف ما وراء الكواليس.
7. الحفاظ على مصداقيتها التي لا تزال القارئ يثِق فيها أكثر من الإلكترونية.
8. تأخير عملية الطبع لتغطية آخر الأحداث التي تقع يوميا، والتي أصبحت تتميز في تغطيتها الصحف الإلكترونية.
9. التزام الحيادية قدْر الإمكان، والابتعاد عن التوجه والتحيز لملاكها؛ حتى تستطيع أن تتميز عن نظيرتها الإلكترونية.[60]

---

[60] من بحوث مؤتمر "مستقبل الإعلام في مصر" القاهرة، ديسمبر 2012، https://goo.gl/W5QRhK

الفصل الرابع

الإعلام الرقمي الجديد ومستقبل الصحافة الورقية في المغرب

وفاء صندي

لا يمكن الحديث عن التغيرات التي لحقت بمجال الإعلام في العالم، وفي المنطقة العربية تحديدا، دون الحديث عن تاريخين شكلا نقطة تحول في الحقل الإعلامي، وهما:

أولا، 2006 التاريخ الذي سجل ظهور الويب 2.0، وسجل معه ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار المدونات والصحافة الإلكترونية أو ما يعرف بالإعلام البديل.

ثانيا، 2011 وهو التاريخ الذي سجل انطلاقة الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية بتغيراتها وتحولاتها والتي استفاد منها رواد مواقع التواصل، حيث أصبح كل من يمتلك صفحة على هذه المواقع هو مواطن بدرجة "صحافي"، قادر على نقل الحدث وفرض نفسه كوسيط بين الخبر والجماهير، مستخدما في ذلك النص والصوت والصورة، ونشره في وقت قياسي عبر الفضاء الإلكتروني.

وقد قاد التوسع السريع في منصات التواصل الاجتماعي على الأجهزة المحمولة والهواتف الذكية، فضلا عن الاتصال السريع بالإنترنت، إلى تحول كبير في طريقة حصول العديد من الأشخاص على أخبارهم المفضلة، بعدما أصبحت هذه المنصات، بالإضافة إلى المواقع الإخبارية الإلكترونية والفيديو عبر الإنترنت، النافذة التي يطل من خلالها ملايين المتابعين على العالم، فأصبحت المسافة بين الحدث/ الخبر ونشره وتعميمه في كل العالم هي رمشة عين، بعدما حولت شبكة الإنترنت العالم، ببعده الزماني والمكاني، إلى قرية صغيرة بكل معنى الكلمة.

وأمام هذا التطور الهائل في استخدام التكنولوجيا، أصيب الإعلام التقليدي، وتحديدا الإعلام الورقي، بصدمة من هول المتغيرات؛ التي لم يستطع بعد مواكبتها؛ مما دفع البعض إلى القول انه خرج "مهزوما" بعدما وضع في منافسة/مواجهة مع الإعلام الجديد، الأكثر سرعة وجاذبية، حيث فقد طبقة واسعة من جمهوره الذي هاجر جماعيا نحو الصحافة الرقمية، فاقدا معه حصة كبيرة من الإعلانات، التي تشكل اهم موارده، مما دفع إلى إغلاق العديد من الجرائد الورقية العالمية والعربية التي لم تستطع مجاراة التحولات ولم تقاوم منافسة سوق الإعلام الإلكتروني والإعلام الرقمي.

ومن المتوقع أن تخسر الصحافة المطبوعة المزيد من موارد إعلاناتها التي ستنتقل إلى الإعلام الرقمي، حيث أفادت بعض الدراسات أنه من المتوقع أن يواكب مبلغ الأموال التي تنفق على الإعلانات على وسائل الإعلام الاجتماعية فقط، إيرادات إعلانات الصحف بحلول عام 2020، بعدما قامت معظم الشركات بتحويل ميزانياتها الإعلانية من مصادر تقليدية، مثل الصحف الورقية، إلى مواقع الويب الموجودة على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة[61]. وقال جوناثان بارنارد، رئيس قسم التنبؤ في وكالة الإعلان زينيث أوبتيمديا (zenithoptimedia) المختصة في الخدمات الإعلامية، "إن وسائل الإعلام الاجتماعية والفيديو عبر الإنترنت يدفعان النمو المستمر في الإنفاق الإعلاني العالمي، على الرغم من التهديدات السياسية للاقتصاد".

وتتنبأ ذات الوكالة بكون النفقات الإعلانية العالمية على وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل فيسبوك وتويتر وسناب شات وغيرها، سوف تمثل 20 في المئة من جميع الإعلانات على شبكة الإنترنت في 2019، لتصل إلى 50 مليار دولار. ويتوقع تقرير "زينيث" أن تنمو النفقات الإعلانية العالمية بنسبة 4.4% في العام الجاري 2017، وهو نفس المعدل الذي كان عليه في عام 2016، والذي كان قويا بالنظر

[61]Dans 3 ans, les annonceurs dépenseront plus sur les médias sociaux que dans les journaux , 6/12/2016, https://goo.gl/ozCLSh

إلى الأحداث الكبرى التي شهدها العام الماضي مثل الألعاب الأولمبية واستفتاء الاتحاد الأوروبي في بريطانيا والانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وفي المغرب، تمر الصحافة الورقية أيضا بواحدة من أكبر أزماتها في ظل تمدد الإعلام الرقمي. ويعتمد كثير من المغاربة، خاصة من فئة الشباب، على شبكة الإنترنت لمتابعة أخبارهم اليومية ومعرفة أحدث المستجدات في المغرب والعالم. وعلى الرغم من أن الصحافة الورقية المغربية كانت تعاني من الكثير من المشاكل، أهمها ضعف نسبة القراءة، شح المعلومة، وضعف مصادر التمويل، إلا أن أسهم هذه الجرائد نزلت أكثر في السنوات الأخيرة بسبب المنافسة الشرسة التي تواجهها من العالم الرقمي الذي بات مصدرا أساسيا للأخبار والتفاعل معها لكثير من المتابعين الذين اعتزلوا قراءة الجرائد بالشكل الحالي التي هي عليه، مما زاد من متاعب الصحافة المطبوعة.

وبلغة الإحصائيات، أفاد بلاغ للوكالة الوطنية المغربية لتقنين المواصلات[62]، أن عدد مستخدمي الإنترنت في المغرب يقدر بـ18.5 مليون شخص، مسجلا ارتفاع نسبة المستخدمين إلى 58.3 بالمئة عام 2016 عوض 57.1 بالمئة العام الذي سبقه، لافتا إلى أن استخدام ساكنة العالم القروي للشبكة العنكبوتية واصل نموه منتقلا من 42.2 بالمئة في 2015 إلى 44.4 بالمئة سنة 2016.

وتتمثل الاستعمالات الرئيسية في المشاركة في الشبكات الاجتماعية 90 بالمئة مشاهدة، وتحميل المحتويات المتعددة الوسائط 76.7 بالمئة، تحميل البرامج والتطبيقات 72.1 بالمئة، والمحادثات على الخط 71 بالمئة. أما فيما يخص البحث عن الأخبار، فلم يتعد الإنترنت والشبكات الاجتماعية نسبة 57 بالمئة مقابل التلفزيون:

- التلفزيون بالنسبة لـ 89.2 بالمئة من المستعملين
- الشبكات الاجتماعية عبر الهاتف الذكي بالنسبة لـ57 بالمئة

[62] تقرير الوكالة الوطنية المغربية لتقنين المواصلات مايو 2017، https://is.gd/Te8vuv

- الإذاعة بالنسبة لـ 54.5 بالمئة، والصحافة (جرائد ومجلات) بالنسبة لـ 51.4 بالمئة.

ويتميز مستعملو الإنترنت، على الشبكات الاجتماعية، بما يلي:

77 بالمئة من مستعملي الإنترنت يستعملون الشبكات الاجتماعية بصفة يومية.
80 بالمئة في المجال الحضري، مقابل 68 بالمئة في المجال القروي.

وكشف التقرير السنوي لذات الوكالة، أن 63.1 بالمئة من الرجال المغاربة يستعملون الإنترنت مقابل 53.5 بالمئة من النساء، مشيرا إلى أن أزيد من 72 بالمئة من المستعملين ولجوا إلى الشبكة بصفة يومية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2016، فيما ولج 23 بالمئة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

وأبرزت المعطيات، أن 44 بالمئة من المستخدمين يقضون ما بين ساعة وساعتين في اليوم على الإنترنت، فيما يرتبط 32 بالمئة بالشبكة أقل من ساعة في اليوم، لافتا إلى أن الشبكات الاجتماعية بالإضافة إلى الصحافة والأخبار ومواقع الألعاب والترفيه والرياضة، تشكل المحتويات المفضلة لدى المستعملين بنسبة تصل إلى 80.7 بالمئة، كما تتم زيارة مواقع التربية والتكوين والصحة بنسب تتراوح على التوالي بـ 45.7 بالمئة و36.6 بالمئة.

وكشفت دراسة، صادرة عن موقع "ميديا نت" أن عدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" بالمغرب وصل إلى 13 مليون مستخدم خلال سنة 2015، وهو ما يمثل 39 في المائة من السكان[63].

وأوضحت الدراسة أن الفئة العمرية بين 18 و24 سنة هي الأكثر استخداما للإنترنت، بنسبة 39 في المائة، متبوعة بالفئة ما بين 25 و34 سنة، بـ28 في المائة بينما بلغ معدل المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 سنة 15 في المائة،

[63] إحصائيات ميديا نت يناير 2017، https://goo.gl/ucKVWF

و10 في المائة بالنسبة للفئة العمرية بين 35 و44 سنة، في حين لا تتعدى نسبة المستخدمين الذين يتجاوز عمرهم 45 سنة نسبة 7 في المائة.

ما أريد قوله من خلال هذه الأرقام، هو أن استخدام الإنترنت انتشر بشكل واسع في المغرب، خلال السنوات الأخيرة، خاصة لدى فئة الشباب، الذين يعتمدون على حواسبهم المحمولة أو هواتفهم الذكية لفتح نافذتهم على العالم. فمن خلال الإنترنت أصبح الشباب المغربي يتقصى الأخبار، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب بات يشارك بتغطيته ورأيه وتحليلاته ويمارس حقه في التعبير والنقد.

والسؤال الذي يجب على المسؤولين والمختصين من علماء الاجتماع طرحه والتعمق في الجواب عليه هو: في ظل ضعف نسب قراءة عميقة من خلال الكتب والمراجع والأبحاث، واستمرار نسب الأمية والأمية المركبة، إلى أي حد يستطيع هذا الشاب الذي لا يملك سوى هاتفا نقالا، يعتمد عليه كليا أو جزئيا في متابعة أخبار العالم، سواء من خلال صفحته على الفيسبوك أو تويتر أو غيرها، أو من خلال بعض التطبيقات التي ترسل له أخبارا سريعة، أو عبر الكثير من المواقع الإلكترونية التي تعتمد على "الإثارة" وربما "التفاهة" كخط تحريري لعرض أخبارها، وهدفها هو جذب أكبر عدد من المشاهدات، ومن خلال فيديوهات تفتقر إلى الدقة والإحاطة بتفاصيل الخبر، كيف يمكن لهذا الشاب، أن يميز من خلال هذا الهاتف ما هو صحي لفكره وملأ خزان معلوماته، وما هو صحيح من أخبار، أو ما هو فقط مجرد إشاعات وفرقعات إعلامية أو أخبار تضليلية أو تحريضية تجد في العالم الافتراضي فرصتها للانتشار؟ وما هي تداعيات فوضى الأخبار والمعلومات هذه على تشكيل وعي الشباب ووعي المجتمع بالكامل؟

I. الإعلام الرقمي في المغرب:

قبل سنوات، أقدم مدون مغربي بنشر وثائق على مدونته الإلكترونية تكشف قيام مسؤول وزاري كبير بتبذير المال العام عبر سفريات إلى خارج البلاد دون أسباب مهنية أو منطقية، فكانت النتيجة أن تعرض هذا المسؤول لضغوطات شعبية دفعته إلى تقديم

استقالته من منصبه داخل الوزارة، ليسجل بذلك الإعلام الجديد أول تأثير له في المغرب ولن يكون الأخير، بحيث فتحت هذه الواقعة الباب أمام المواطنين لتعرية أوجه الخلل في الإدارة المغربية.

ومنذ هذا التاريخ أصبح المغاربة أكثر إقبالا على "الإعلام الجديد"، وباتوا يلجؤون إليه لإيصال أصواتهم أو احتجاجاتهم أو حتى استنكارهم لتصرفات بعض المسؤولين، وهذا ما دفع نشطاء إلى بث مقطع فيديو لدرك المرور (امن المرور) وهم يأخذون رشاوي من مستعملي الطريق في أحد المدن شمال المملكة. وأفضى نشر هذه المقاطع إلى فضح ممارسات الرشوة لدى مستعملي الطريق، مما دفع السلطات إلى توقيف ومحاكمة من تم ضبطهم من خلال تلك الفيديوهات. ومع تكرار أخذ فيديوهات لشرطة أو درك المرور وهم يقبضون إتاوات ونشر هذه المقاطع على مواقع التواصل الاجتماعي جعل الكثير منهم، ومن المسؤولين الأكثر التصاقا بالمواطن، يتصرفون بحذر إزاء منح أو أخذ الرشاوى.

ومع استمرار كشف الخروقات والتجاوزات والتنديد بالشطط في استعمال السلطة عبر المنصات الرقمية، اصبح الإعلام الجديد مثار اهتمام العديد من المغاربة الذين لم يجدوا وسيلة ناجعة لإيصال أصواتهم، إلى أصحاب القرار، سوى هذا الفضاء الذي فرض على كبار المسؤولين الإصغاء إلى صوت الشعب والتفاعل معه، كما أصبحت هذه المنصات مصدرا للمعلومة بالنسبة للجرائد الورقية والمواقع الإلكترونية التي تهتم بإعادة نشر نفس المحتوى، مما حول المنصات الرقمية باختلافها وتنوعها إلى "قوة ضغط" غالبا ما تؤثر على أصحاب القرار، وتدفعهم للتجاوب مع المواد المروجة.

1- الصحافة الإلكترونية:

ظهرت الصحافة الإلكترونية في المغرب لأول مرة مع نهاية تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة. وبدأت هذه التجربة الجديدة تحديدا مع بوابات إلكترونية لجرائد فرانكفونية، منها la gazette du Maroc وجريدة Maroc Hebdo. ثم ظهرت بعد ذلك بعض المواقع الإلكترونية الإخبارية، لكن ظلت تشتغل بشكل بدائي

ولم ترتق إلى مستوى الصحافة الإلكترونية، بسبب انعدام الخبرة في هذا النوع من الصحافة، وضعف البيئة التقنية وعدم إلمام المتابع والقارئ بالصحافة الرقمية حينها في المغرب.

وفي عام 2007، دخلت الصحافة الإلكترونية بالمغرب مرحلة جديدة مع ظهور موقع "هسبريس" الإخباري الذي نجح في جذب قاعدة جماهيرية باتت تتابع أخبار المغرب عبر هذه البوابة إلكترونية، لتتناسل بعده العديد من المواقع الإخبارية الإلكترونية والتي تضاعف أعدادها في السنوات الأخيرة، إذ ساهمت حالة الحراك التي عاشتها المنطقة العربية منذ 2011 ووصول تداعياتها إلى المغرب، إلى ظهور مئات المواقع الإلكترونية، وتضاعف فئة متصفحي الإنترنت المغاربة، ما خلق قطاعا إعلاميا جديدا ارغم وزارة الاتصال (الإعلام) المغربية على الاعتراف به وتشريع قانون يؤطره. ويبلغ عدد المواقع الإلكترونية الصحافية بالمغرب حوالي 500 عنوان إلكتروني (في سنة 2015)[64]، والمعترف به رسميا (الحاصل على ترخيص) أكثر من 200 مؤسسة صحافية إلكترونية، لكن ورغم هذه الطفرة من حيث الكم، إلا أنها لا تزال هزيلة من حيث الكيف والمضمون.

السمات الأساسية للصحافة الإلكترونية في المغرب:

إذا نظرنا إلى الصحافة الإلكترونية في المغرب من منظور إيجابي عام، فنستطيع القول بأنها استطاعت أن تحجز لها مكانا كبيرا في سوق القراءة وصناعة الحدث وتوسيع رقعة الجدل العمومي. وقد شكل انعدام التكلفة المالية التي يتحملها جمهور الصحافة الإلكترونية في المغرب، مقارنة بالصحافة الورقية، سمة أساسية تصب في مصلحة الإعلام الإلكتروني الذي يجذب أعدادا كبيرة من المتابعين الذين تمكنوا من تصفح صحفهم ومجلاتهم المفضلة التي تمتلك مواقع إلكترونية، دون الحاجة إلى اقتناء أعدادها الورقية، فالمتابع المغربي بالعادة يفضل الوسيلة الأسهل والأرخص.

---

[64] حسب ما جاء في الكلمة الافتتاحية لمصطفى الخلفي، وزير الاتصال المغربي السابق، في اليوم الدراسي الذي نظمته وزارته بشأن "تطور الصحافة الإلكترونية المغربية بين إكراهات النموذج الاقتصادي وتحديات الممارسة المهنية".

من إيجابيات هذه الصحافة أيضا أنها تعمل على عامل الوقت، فالصحف الإلكترونية بتحديثاتها على مدار الساعة استطاعت كسب الاستمرارية في المتابعة على مدار اليوم، في حين أن الصحافة المطبوعة يتم تحديثها كل 24 ساعة، مما يجعلها تحرم من خاصية "السبق الصحفي" الذي أصبح محجوزا للصحافة الرقمية، وما يجعل نفس الخبر مستهلكا إذا ما نشر بعد ذلك عبر صفحاتها.

كما أن إمكانية تضمين الخبر مقاطع صوتية أو لقطات مصورة بالفيديو؛ يجعل التغطية الإلكترونية أكثر ثراء وأكثر جذبا للمتابع المغربي الذي بات يميل بشكل أكبر للصوت والصورة في تعاطيه مع الحدث، وهو ما دفع إلى إنشاء أول تلفزة إلكترونية في المغرب وهي "شوف تيفي"، في أواخر 2012، والتي يقول عنها مؤسسها، إدريس شحتان، "عندما يتناول الباحثون شوف تي في ك"ظاهرة إعلامية"، يقولون إنها أحدثت ثورة في المشهد الإعلامي، لكن بالنسبة لي، يمكن القول إنها حررت نسبيا المشهد السمعي البصري من بعض القيود. لقد أصبحت بفضلها الكاميرا تجوب الشوارع بكل حرية، وتنقل آراء الناس كما هي دون رقابة، وتحمل نبضهم وتفاعلهم إلى المسؤولين دون وساطة.. ويكون الجواب أحيانا سريعا وإيجابيا، وهذا مكسب لم يكن متوفرا في السابق، مما يكرس انفتاح البلاد وتطبيعها مع التطورات التي عرفتها الصحافة المغربية، خاصة الإلكترونية منها. ثم أن "شوف تي في" قناة للقرب، فهي مواكبة لكل الأحداث، وموجودة دائما في البؤر الحية، كما تنتقل بطاقمها إلى مناطق لم تصل إليها قط أضواء الكاميرات"[65].

وبالإضافة إلى هذه الخصائص، فيبقى أهم ما يميز الصحافة الإلكترونية في المغرب هو كونها صحافة تفاعلية، والملاحظ في جل الأخبار السياسية وتغطية أنشطة الحكومة والأحزاب، نجد الاهتمام في بعض المواقع الإخبارية بتعليقات القراء يضاهي أهمية الخبر

---

[65] حوار إدريس شحتان، حاحب قناة شوف تيفي، مع جريدة الصباح في عدد 23 سبتمبر 2016، http://assabah.ma/141024.html

نفسه أو أكثر، مما نشط في المغرب عمل اللجان الإلكترونية التي تعمل على توجيه الرأي العام حسب ما يخدم استراتيجية وأجندات محركي هذه اللجان.

في المقابل، تعاني الصحافة الإلكترونية في المغرب مجموعة من المشاكل والتهديدات، فرغم أنها تستقطب جمهورا واسعا، إلا أنها تعيش حالة من الفوضى في التعاطي مع الخبر، بحيث يمكن أن نجد داخل نفس الموقع الخبر ونقيضه، وأخبار تفتقر للدقة والموضوعية، مادامت سياسة المواقع تعتمد في الغالب على السرعة في نقل الخبر، والإثارة، والرهان على أكبر عدد من المشاهدات والتعليقات، مع استسهال العمل الصحفي وحصره في نقل أو نسخ الخبر دون التأكد من صحته، لدرجة أن الأخبار المغلوطة في بعض الملفات، ومنها ما يتعلق أيضا بالعلاقات بين الدول، أصبحت تؤثر سلبا على القراء وتشكل وعيا خاطئا لدى المتابع الذي من كثر تكرار نفس الخبر /الإشاعة اصبح لديه يقين أنها حقيقة لا غبار عليها.

ومن سلبيات الصحافة الإلكترونية أيضا، ضعف التكوين الأكاديمي وقلة الدورات التكوينية، فغالبية العاملين في المواقع الإلكترونية ليس لهم خبرة في مجال الصحافة، ومعظمهم شباب متحمس وغير مختص في مجال الإعلام لكن وجد فيه فرصة للحصول على عمل أو ممارسة هواية.

أما ما تعانيه المواقع الإلكترونية من تهديدات وينعكس سلبا على جودة إنتاجها، فهو بالأساس غياب الموارد الاقتصادية الضرورية لتأسيس مواقع إلكترونية احترافية، بحيث أن المواقع الإلكترونية لا تستفيد من دعم الدولة، وفي نفس الوقت لا تستفيد من الإعلانات بحيث أصبح المستشهر يقصد بشكل مباشر مواقع التواصل الاجتماعي، مما يجعل إنتاجها محدود جدا؛

هناك أيضا معضلة كبيرة في المغرب وهي شح الأخبار وتحفظ المصادر وصعوبة الوصول إلى المعلومة، مما يفتح الباب أمام الاستنتاجات والتكهنات، التي تحتمل الصواب أحيانا والخطأ أحيانا كثيرة، ويكون لها بذلك تأثير سلبي على المتابع الذي ينجرف بسرعة وراء هذه الأخبار ويتسرع في إصدار أحكامه التي يمكن أن تخلق حالة من البلبلة

والاحتقان وفي بعض الأحيان التشنج في العلاقات بين الدول والشعوب، خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة وقضية وحدة التراب المغربي.

لكن ورغم كل الإكراهات ورغم النواقص فأن المواقع الإلكترونية تتنافس فيما بينها وتسعى جاهدة لجذب أكبر عدد من المتابعين، مما دفعها إلى التطوير من آليات اشتغالها والتنويع في استراتيجياتها لمواكبة تقدم وسرعة الشبكات الاجتماعية. ولهذا الغرض، تعتمد جل المواقع اليوم أسلوب "وسائل الإعلام المدمجة"، للتنويع بين ما هو مكتوب وما هو مرئي في قالب ربما تغلب عليه الإثارة، لكن يبقى الهدف هو استقطاب الجمهور مع التركيز على فئة الشباب التي باتت تستقي معلوماتها من الإعلام الرقمي بشكل أساسي.

تقنين الصحافة الإلكترونية في المغرب:

دفع الانفجار الذي شهده الفضاء الإلكتروني في المغرب إلى تحيين القوانين المتعلقة بقانون الصحافة لتساير التطور الحاصل في المجال التكنولوجي وتأثيره على المجال الإعلامي وكان المسار كالتالي:

- 10 مارس 2012: يوم دراسي وطني حول الصحافة الإلكترونية بالمعهد العالي للإعلام والاتصال/الرباط، حضره أزيد من 500 شخص يمثلون أزيد من 250 موقعا إلكترونيا في المغرب.
- 8 مارس 2013: التوقيع على العقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية بين وزارة الاتصال والفدرالية المغربية لناشري الصحف والذي تضمن إدماج الصحافة الإلكترونية ضمن منظومة الدعم العمومي.
- أبريل 2013: صدور "الكتاب الأبيض" لتأهيل الصحافة الإلكترونية، وتضمن هذا الكتاب فصلين وفي كل فصل محاور:

  - الفصل الأول: التحديات التي تواجهها الصحافة الإلكترونية (التحدي التكنولوجي/ التحدي الاقتصادي/ تحدي تطوير المحتوى/ تحدي أخلاقيات المهنة/ تحدي التكوين)

- o الفصل الثاني: توصيات لتأهيل الصحافة الإلكترونية والنهوض بها (توصيات من أجل التأهيل التكنولوجي / توصيات من أجل التأهيل الاقتصادي / توصيات من أجل تطوير المحتوى/ توصيات من أجل دعم أخلاقيات المهنة/ توصيات من أجل تعزيز التكوين).
- – منشور وزير العدل بتاريخ 9 أبريل 2013 إلى وكلاء الملك بالمحاكم الابتدائية حول طلبات التصريح بإنشاء مواقع إليكترونية إخبارية.
- – 18 أكتوبر 2014: طرح مشروع القانون الجديد للصحافة والنشر.
- – 21 يونية 2016: مصادقة مجلس النواب في جلسة عامة على قانون الصحافة والنشر بالمغرب متضمنا عددا من المواد المتعلقة بالصحافة الإلكترونية.
- – 10 غشت 2016: صدور مدونة الصحافة والإعلام في الجريدة الرسمية، متضمنة ثلاثة قوانين وهي:
  - o قانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، ويضم 126 مادة.
  - o قانون 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، ويضم 31 مادة.
  - o قانون 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، ويضم 56 مادة.

ورغم أن القوانين المذكورة، تضمنت لأول مرة بنودا متعلقة بالصحافة الإلكترونية، لكنها لم تجب على تساؤلات مهمة، إذ ما يزال الجدل اليوم قائما حول المفاهيم والمصطلحات المؤسسة لهذا المجال الإعلامي، ومنها ما هو متعلق بماهية الصحافة الإلكترونية، وتعريف الصحفي المهني الممارس في هذا النوع الصحفي، يضاف إلى ذلك تحديات البيئة التكنولوجية، وتأهيل القطاع، والنموذج الاقتصادي، وتحديات المضمون الرقمي، وتحديات أخلاقيات المهنة.

كما تعرضت بعض بنود القانون لمجموعة من الانتقادات، من بينها المادة 13 التي تنص على أنه "يجب أن يكون لكل مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية أو أية دعامة إلكترونية أخرى، مديرا للنشر"، ويفرض القانون مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في مدير النشر ومنها أن يكون راشدا، مغربيا، مقيما بالمغرب، ليست لديه أية سوابق

ويتوفر على صفة "صحفي مهني"، وهو من سيتحمل المسؤولية –طبقا للمادة 15 من قانون الصحافة والنشر– عن كل ما ينشر من أخبار وآراء وتعاليق الزوار.

والصحفي المهني في المغرب يشترط فيه أن يكون أجره الأساسي من الصحافة وهي نشاطه الرئيسي، الشيء الذي يعد ضربا في حرية استعمال الإنترنت وعائقا للولوج إلى المهنة، كون مشرفي جل المواقع المغربية شباب غير مهنيين، ومنهم من يعاين ويتتبع موقعه من خارج المغرب باعتبار الإنترنت والمواقع الإلكترونية وسائل يصلح استعمالها في أي زمان وفي أي مكان. والنتيجة أنه بعدما باشرت وزارة الاتصال المغربية في التدقيق في هذه الشروط وتطبيقها على خارطة المواقع الإلكترونية، لاحظنا أن المواقع التي تستوفي هذا الشرط لا تتعدى العشرات فيما البقية والتي يقدر عددها بالمئات تبقى مهددة بالحجب لمخالفتها شروط التأسيس.

من جهة ثانية، خصص القانون المنظم عقوبات حبسية قد تصل إلى خمس سنوات فيما يتعلق بالثوابت وهي "الإساءة للدين الإسلامي، أو التحريض ضد الوحدة الترابية، أو الإساءة للنظام الملكي، أو الإساءة لشخص جلالة الملك أو ولي العهد أو أعضاء الأسرة المالكة"، وذلك فضلا عن المعاقبة على "جريمة التحريض على ارتكاب الجنايات والجنح وجريمة التحريض على الكراهية أو التمييز العنصري"، لكن في المقابل لم يحدد بشكل دقيق تلك الجرائم مما يعطي القضاء سلطة واسعة في تحديدها.

كما أن العقوبات والغرامات التي تتعقب أخطاء الصحافة الإلكترونية تزيد من عراقيل هذا القطاع، إذ تنص المادة 88، على أنه "يعاقب بغرامة من 100 ألف إلى 200 ألف درهم، عن كل قذف بحق مؤسسة عمومية"، وتنص المادة 85، على أنه "يعاقب بغرامة من 100 ألف إلى 300 ألف درهم على المس بشخص وكرامة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الشؤون الخارجية للدول الأجنبية"، والمادة 86 تنص على أنه "يعاقب بغرامة من 50 ألف درهم إلى 200 ألف درهم، على المس بشخص وكرامة الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين الأجانب المعتمدين أو المندوبين لدى جلالة

الملك"، وينضاف إلى هذه العقوبات المالية عدد من المواد في هذا القانون التي تعطي الحق للسلطة القضائية في إمكانية الحجب المؤقت أو الدائم للجريدة الإلكترونية.

وفي قراءة لهذه البنود، يمكن القول بأن الإطار القانوني المنظم للمواقع الإلكترونية سيحد نسبيا من الانفجار الحاصل في تكاثر المواقع الإلكترونية لكن لن يسهم في تدليل العراقيل التي يعاني منها القطاع مما يشكل عائقا إضافيا أمام تطور الصحافة الإلكترونية المغربية.

2- مواقع التواصل الاجتماعي

باتت مواقع التواصل الاجتماعي في المغرب، أو صحافة المواطن، تنافس بقوة الوسائط الإعلامية التقليدية من قنوات عمومية وجرائد ورقية وحتى مواقع إلكترونية، فهي انتشرت كقوة ضاغطة في توجيه الرأي العام وصناعته أحيانا والتأثير على عدد من القرارات الذي قد تصدر من السلطة.

ونذكر هنا مجموعة من الحملات التي أطلقت على الفيسبوك على شكل هاشتاج وحققت نسب كبيرة من التفاعل والمشاركة، ونذكر منها "زيرو_كريساج" (صفر اعتداء)، تنديدا بالاعتداءات اليومية التي يتعرض لها المواطنون على يد عصابات إجرامية. وقد عرف هذا الهاشتاج صدى واسعا على جميع مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى بالسلطات إلى الزيادة في إعداد رجال الأمن وتطبيق مزيد من الصرامة مع المخالفين وإلقاء القبض على مجموعة من الخارجين عن القانون.

ثم ظهر بعد ذلك هاشتاج "ضد_الحكرة" (ضد الاحتقار واللا مساواة الاجتماعية)، الذي تفاعل معه الملايين من المغاربة وخرجوا في مسيرات واحتجاجات رافعين نفس الشعار، خاصة مع توالي بعض الحوادث، كحادثة "أمي فتيحة"، السيدة التي أضرمت النار في جسدها احتجاجا على مصادرة رغيف تبيعه في الشارع، أو مقتل محسن فكري، "بائع السمك"، الذي قتل بالخطأ طحنا في شاحنة أزبال بعدما رمى نفسه بداخلها احتجاجا على مصادرة أسماكه وإصدار قرار بإتلافها.

واليوم أصبح الاعتقاد السائد في المغرب، وأيضا في بلدان عدة، بأن الفيسبوك أصبح تيارا سياسيا مستقلا، ليست له إيديولوجية واضحة، ولكنه يقف وقفات صريحة وصارمة، ويساعد على تعديل الكفة لصالح بعض القضايا الاجتماعية، وأنه لولا المعارك التي يخوضها عدد من النشطاء في العالم الأزرق، لما أنصف عدد من الناس، ولما فتحت العديد من الملفات التي ظلت مكتومة لسنوات تحت شعار "سري للغاية" أو "خط احمر". وبذلك أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي متنفسا للنشطاء المغاربة، وفضاء للتعبير عن آرائهم الخاصة حول موضوعات سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها.

كما أصبحت صحافة المواطن بالمغرب تحل مكان الصحافة التقليدية والإلكترونية أحيانا، في تغطية بعض الأحداث، مثلما حصل في فيضانات مدينة العيون (جنوب المغرب) وبعدها فيضانات سلا (ضواحي العاصمة الرباط)، وكذا تغطية حراك الريف ونقل صور وفيديوهات احتجاجات مدينة الحسيمة أولا بأول. وقد أصبح كل شخص يمتلك حسابا على الفيسبوك، (باعتباره الأكثر انتشارا في المغرب)، فهو صحافي حاضر بكاميرا هاتفه لنقل الأخبار والصور ومقاطع الفيديو ونشرها في لحظتها، ما جعل استخدام هذه المواقع في التغطية الإخبارية يصب في مصلحة المشاهد بعدما أصبحت تكلفة المتابعة تنخفض إلى درجة الصفر، وسهلت الوصول إلى الخبر وفتحت مجال التواصل بشكل مباشر مع صناع القرار.

في المقابل، يبقى اهم ما يطبع صحافة الفيسبوك من سلبيات هو أن هذا الفضاء الأزرق فتح المجال أمام أي هاوي أو متحمس، لنقل خبر أو أخذ صورة ما في مكان ما تحاكي موضوعا ما، ربما يكون واعيا بجوانبه وربما تستهويه فقط فكرة النشر والمشاركة دون إلمام بالموضوع ولا حيثياته، ودون الالتزام بعناصر الخبر كاملة مما من شأنه أن يخلق البلبلة، على حسب حدة الموضوع، أو يمكن أن يروج للشائعات والأخبار المغلوطة، مادام كل "فيسبوكي" أصبح صحفيا وخبيرا ومحللا استراتيجيا.

أضف إلى ذلك، أنه في أغلب الأحيان تفتقر الأخبار التي تكتسح الشبكات الاجتماعية الالتزام بضوابط الصحافة وأخلاقياتها التي تعمل بها المؤسسات الصحافة المطبوعة؛ فمثلا نرى انتشار على مواقع التواصل الاجتماعي انتشار صور القتلى والأشلاء، في حين يتحفظ الإعلام التقليدي عن نشر صور بهذه البشاعة والدموية احتراما لمشاعر متابعيه واحتراما لأدبيات المهنة.

الإعلام الرقمي وحرية التعبير

سؤال مهم يجب طرحه وهو العلاقة بين الإعلام الرقمي وحرية التعبير، إلى أي درجة يمنح هذا الإعلام مساحة للتعبير وإبداء الرأي بحرية؟.

وللإجابة على هذا السؤال سأنطلق من الواقع المغربي الذي يقول إن هناك اليوم محكوم عليهم بالسجن من طرف محاكم الإرهاب بسبب الإشادة على مواقع التواصل الاجتماعي بمقتل السفير الروسي في تركيا (علما انهم حصلوا على عفو ملكي بمناسبة عيد الشباب 2017)، وهناك أيضا أمين عام حزب سياسي تم استدعاؤه أمام القضاء بسبب مقال رأي يحمل اتهامات ضد وزارة الداخلية تم نشره على صفحة الحزب الرسمية بالفيسبوك. وهناك أيضا ناشطة أمازيغية خلف أسوار السجن بعدما نشرت على صفحتها الخاصة بالفيسبوك شريط فيديو مباشر تدعو فيه إلى حق الأكراد في الاستقلال وتشتم العرب وتتوعدهم بالطرد والذبح!، ورغم أن الفيديو يعكس بشكل واضح الاضطرابات النفسية التي تعاني منها هذه الناشطة إلا أن ذلك لم يمنع من عرضها أمام النيابة العامة والأمر باعتقالها بتهم التحريض على الكراهية والعنف.

بالتالي، يمكن أن نستنتج أن العالم الرقمي لم يعد فضاء لممارسة حرية الرأي والتعبير التي تصل أحيانا إلى التحريض والحث على العنف وبث الفتن والاتهام بدون أدلة، فالأجهزة الأمنية بدأت تتدخل وتفرض قيودا وشروطا جديدة للاستخدام، وأمام أي تجاوزات سوف يجد مستخدم الفيسبوك أو تويتر أو غيرهم نفسه متابعا في قضايا مختلفة، وسوف تطبق عليه نفس القوانين التي يمكن أن تطبق على صحافي يزاول مهنته سواء

في قناة أو جريدة أو موقع، في أحسن الحالات، وفي أسوأها سوف يحاكم طبقا للقانون الجنائي أو قانون الإرهاب.

كما أن قانون الصحافة والنشر، استجاب صحيح لمطالب تتعلق بإلغاء العقوبات الحبسية وتضمن حرية ممارسة الصحافة الإلكترونية، لكنه في المقابل كرس "عقوبات حبسية ثقيلة تجاه جرائم المس بالثوابت" حيث لم يحدد القانون بشكل دقيق تلك الجرائم مما يعطي القضاء سلطة واسعة في تحديد هذه الجرائم، مما دفع الكثير من المهنيين إلى إبداء تخوفهم من أن يتحول هذا القانون إلى أداة للترهيب.

II. الصحافة الورقية في المغرب:

ونحن نتحدث عن طفرة الإعلام الرقمي، السؤال الذي يفرض نفسه بشدة وبات يؤرق الصحافيين والناشرين على حد سواء، هو أي مستقبل للصحافة الورقية في المغرب؟ وهل تضخم الإعلام الرقمي سيؤدي إلى انقراض الإعلام المطبوع؟

تجدر الإشارة، في البداية، إلى أن مبيعات سوق الصحافة الورقية في المغرب، من جرائد يومية ومجلات وأسبوعيات، لا تتجاوز 200 ألف نسخة يوميا، مع العلم أن الجمهور المفترض، القادر على القراءة، يصل إلى عشرين مليون فرد على الأقل، إذا ما أنقصنا نسبة الأمية وعدد الأطفال من مجموع السكان الكلي.

وفي آخر إحصاءاته، كشف مكتب مراقبة توزيع الصحف بالمغرب (OJD Maroc)، عن تراجع حاد لمبيعات اليوميات الثلاث الأكثر انتشارا في المغرب (المساء، الصباح، الأخبار)[66]، والتي تسيطر على سوق الصحافة الورقية بنسبة أكبر من 80%، مقارنة مع آخر تصنيف في 2015.

ويأتي هذا الهبوط الحاد للصحافة الورقية بالمغرب في سياق تهاوي مبيعات الصحف المغربية المتواصل منذ سنوات؛ إذ سبق أن تراجع معدل انتشار الصحف المغربية في سنة

[66] إحصائيات اوجيدي المغرب لسنة 2016، https://is.gd/r1SQOH

2014 بنسبة 24.1% مقارنة بما كان عليه الحال عام 2008؛ لتتعمق أزمة سوق الصحافة الورقية في المغرب مع الأرقام الحديثة الصادمة. فلماذا هذا التراجع؟

وفي تقرير إحصائي حول القراءة، أصدرته مؤسسة "الفكر العربي" سنة 2011، يستثني قراءة الصحف والمجلات وتقارير العمل وكتب التسلية والكتب المدرسية، يظهر أن المواطن العربي يقرأ بمعدل ست دقائق سنويا، بينما يقرأ الأوروبي بمعدل 200 ساعة في السنة الواحدة.

في المغرب، ازمه القراءة تبقى أكثر كارثية، حيث صرح محمد أمين الصبيحي، وزير الثقافة المغربي السابق، في ندوة صحفية سنة 2012، بأن "القارئ المغربي، لا يقرأ إلا دقيقتين في السنة"، فيما تشير إحصاءات أخرى إلى أن متوسط القراءة لدى المغاربة، لا يتجاوز خمسة أسطر للفرد الواحد في السنة.

وهذا العزوف عن قراءة الورقي، الذي يرجع لعدة أسباب منها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية والثقافية والنفسية، هو ما يحرم تلقائيا الصحف المطبوعة من كتلة واسعة من الجمهور المفترض، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تعاني الصحافة المكتوبة في المغرب من ارتفاع تكاليف صناعتها؛ بعد زيادة أسعار الحبر والورق والطباعة، علاوة على ارتفاع سعر البنزين وانعكاس هذا الارتفاع على تكلفة وسائل النقل، في الوقت الذي تتضاءل فيه سوق الإعلانات التي أعلنت الهجرة الجماعية إلى الإعلام الرقمي، كل ذلك أدى إلى انخفاض مبيعات الجرائد الورقية. ولتغطية هذا العجز المالي، لجأت كافة الصحف المغربية إلى زيادة درهم واحد في ثمن الصحيفة، بعد تناقص نسخها الموزعة، مما أدى أكثر إلى تعميق أزمة المبيعات.

وهناك أيضا ظاهرة مغربية لابد من الإشارة إليها، وهي عادة القراءة المجانية للصحف في المقاهي؛ حيث أشارت بعض الدراسات أن 63 في المئة من القراء، صرحوا أنهم يقرؤون الجرائد في المقاهي، دون الاضطرار لشرائها، مما يعكس ضعف المبيعات.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية، لابد من الاعتراف أيضا بأن الصحافة الورقية المغربية تعيش أزمة هيكلة داخلية، فهي لم تستطع أن تشكل نموذجا اقتصاديا للمقاولة،

بل ظلت تعتمد على المعلنين ودعم الدولة دون أن تواكب التطور التكنولوجي الحاصل ودون أن تنخرط في روح المقاولة، مما دفع إلى إغلاق عدد من الجرائد منها صحيفة "الناس" و"العاصمة" و"الخبر"، ومؤخرا تم إغلاق أسبوعية "التجديد" التابعة لحزب العدالة والتنمية.

وتعليقا على قرار إغلاقها، أكدت مؤسسة "التجديد"، في بيان لها أنه "رغم العديد من محاولات الإنقاذ المتتالية، لم يعد ممكنا الاستمرار في الإصدار، خصوصا بعد وقف معلنين كبار للعقود الإشهارية (عقود الإعلانات) التي كانت تجمعهم بالمؤسسة؛ لأسباب غير مفهومة". [67]

فيما اعتبر رئيس فدرالية الناشرين بالمغرب، نور الدين مفتاح، "إن إغلاق صحيفة بالمغرب يعتبر جنازة"، معتبرا أن مقبرة الصحف تتسع، وأن أزمة الإعلام هيكلية، لظروف التحول الرقمي، منبها إلى خطر إغلاق ما يناهز ثلاثين صحيفة وموقعا إلكترونيا في السنوات القادمة.

ومع كثرة الإكراهات والعراقيل التي يعانيها الإعلام التقليدي، مقابل الانتشار الواسع للإعلام الرقمي، أصبح القول بانتصار هذا الأخير على حساب الصحافة المطبوعة منطقيا، لكن هل سيكون هذا الانتصار مرحليا بحيث يعود الإعلام الورقي ويضمن استمرار تواجده بعد أن يتدارك نواقصه ويعوض خسائره المادية، أم أن الانتصار هو نهائي وسيأتي يوم لا نجد فيه جريدة ورقية واحدة في الأسواق؟

III. الإعلام الرقمي ومستقبل الصحافة الورقية في المغرب

أن السقوط التدريجي للصحف الورقية مقابل صعود الصحافة الإلكترونية وصحافة مواقع التواصل الاجتماعي، والإعلام الرقمي بصفة عامة، جعل الكثيرين يتحدثون عن

---

[67] ''التجديد'' تُعلن رسالة الوداع وتنسحب من معركة يتحكم فيها الإشهار، المغرب بوست، 28 مارس 2017، https://goo.gl/rLhwKh

احتمال اختفاء الإعلام المطبوع نهائيا، سواء في المغرب أو في العالم ككل، بعد أعوام قليلة، دون تحديد تاريخ محدد لهذا الاختفاء.

وقد يكون من المنطقي تصديق هذا الطرح في ظل الانتعاشة الكبيرة التي يعيشها الإعلام الرقمي وتماشيه مع متطلبات الأجيال الحالية، وقدرته على التفاعل أيضا مع الأجيال القادمة، بحيث سيكون أكثر استيعابا لطريقة تفكيرها وإيقاع حياتها السريع، وأكثر استجابة لمطالبها ومطامحها، خاصة أن الجيل الجديد يريد الحصول على الأخبار بسرعة، على مبدأ "الفاست نيوز". وقد يزيد أيضا الانفجار الرقمي؛ الذي دفع الخبير الأمريكي في الصحافة الاستقصائية "سيمور هيرش" للصحافة الإلكترونية، إلى تشبيه الصحافة الإلكترونية بـ"الخيول التي انطلقت من زمامها ولا يمكن توقيفها"، من تعميق الأزمة التي تعاني منها الصحافة الورقية في العالم، لكن تبقى هناك مجموعة من الملاحظات لا بد من إثارتها ونحن نتحدث عن مستقبل الإعلام الورقي:

أولا، الإعلام الرقمي يختلف اختلافا جوهريا عن وسائل الإعلام التقليدية، فإذا كان الإعلام الورقي يحدد المحتوى من أعلى إلى أسفل ويقدم للجمهور في شكله النهائي بعد تدقيق ومراجعة وقراءة في كل جوانب الخبر، فعلى العكس من ذلك، تستند وسائل الإعلام الحديثة على خط أفقي مباشر من ناقل الخبر إلى المتلقي دون رقيب ولا حسيب، مادام الهاجس دائما هو الرغبة السريعة في النشر وتوثيق اللحظة ونقلها عن طريق المباشر بالرغم مما يمكن أن يتخللها من أخطاء مهنية وعدم استيفائها لشروط الموضوعية.

ثانيا، مصداقية الإعلام الرقمي تبقى محل شك، مادامت بعض المواقع الإلكترونية في المغرب تحديدا، تتمادى في نشر أخبار دون التأكد من صحتها، من باب "السبق" أو "الإثارة" لكسب أكبر عدد المشاهدات، وهو ما يتنافى مع أخلاقيات العمل الصحفي، الذي يشترط فيه التأكد من الخبر من أكثر من مصدر ومعالجته معالجة مهنية. وهذا ما يمكن أن يعجل بتراجع الإعلام الرقمي الذي ربما يصل إلى مرحلة التآكل الذاتي، اذا لم يتدارك أخطاءه ويحسن من أدواته ليصبح إعلاما مهنيا. فالسعي نحو المعلومة والحقيقة، لا يتوقف عند نقل خبر أو إعادة نشر تدوينة أو مشاركة صورة،

بل يقتضي التأكد من المصدر والدقة في التحري والمساهمة في نشر الوعي والاحتكاك بالواقع بدل الاعتكاف خلف الشاشات، وهذا ما سيمكن إما من الارتقاء بمنصات الإعلام الرقمي أو الاستمرار في مسلسل الفوضى وانعدام المهنية.

ثالثا، من الخطأ النظر إلى انفجار الإعلام الرقمي بمعزل عن المحتوى، والمحتوى هو الفيصل في هذه المنافسة. وإذا كانت رئيسة منظمة الصحافة العالمية "مارثا ستون" قد أكدت على تغيير الصحافة الإلكترونية لمعايير الأداء والتقييم العالمية بقولها: "لن يخضع تقييم أي مطبوعة في المستقبل لمستوى جودتها الطباعية، بل لغنى وتطور المحتوى مقارنة بالمحتوى الإلكتروني"، فلابد من الإشارة إلى أن بعض، أن لم نقل أغلب، الإعلام الرقمي في المغرب يهتم بالإثارة والتضخيم والمانشيتات العريضة التي لا تعكس مضمون الخبر، بحيث هناك اهتمام مبالغ فيه بجذب المشاهد، دون الاهتمام بمتن الخبر وصدق ونضج محتواه.

رابعا، هناك أيضا في المغرب ظاهرة مواقع "إنتاج المحتوى"، مما يفقدها المصداقية لأنها غالبا ما تعتمد على نقل وجهة نظر أحادية أو تلميع جهة معينة على حساب أخرى من باب التأثير على المتابع وصناعة رأي عام موجه، مما يجعل هذه المواقع، كمادة إخبارية ضعيفة وتخضع لحسابات ضيقة، وهو ما يمكن أن تستفيد منها الصحافة الورقية، التي رغم نواقصها أيضا ورغم ما تعانيه من توجيهات وسلبيات، إلا أنها لا تزال تحتفظ ببعض المصداقية في تعاطيها مع الخبر ونقلها عن المصدر.

خامسا، ونحن نتحدث عن مستقبل الإعلام الورقي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الوسائط الأكثر حداثة، لا تؤدي بالضرورة إلى انقراض الوسائل القديمة. فنفس النقاش كان دائرا وقت ظهور التلفزيون وانتشار الفضائيات، حيث تساءل الكثيرين وقتها عن مستقبل الراديو وإذا ما كان سيختفي، لكن وبعد كل هذه السنوات، بقي للإذاعة مستمعيها، وللتلفزيون مشاهديه، والراديو اليوم عنصر ووسيلة هامة من وسائل الإعلام المغربي. وأيضا ستظل الصحافة الورقية عصية على الاندثار، مادام هناك عدد

من القراء والمثقفين الأوفياء للورقة والقلم، والذين لا يمكنهم الاستغناء عن الصحافة المطبوعة والنشر الورقي.

أعتقد أن الصحافة الرقمية لن تلغي دور الصحافة الورقية لا في المغرب ولا خارجه، فلكل واحدة منهما قارؤها الخاص ومصدرها من استقاء الأخبار، وليس أمامهما سوى أن يتعايشان مع بعض، وان يتحول التنافس فيما بينهما ليس إلى "معركة وجود"، بمعنى إما انا أو أنت، ولكن إلى علاقة تكامل من جل إنتاج محتوى افضل، وهذا هو الهدف الذي يجب أن تتسابق حوله مختلف المنصات الإعلامية بقديمها وحديثها، فليس بيع الورق أو سرعة نشر الخبر من يجب أن يكون هدفا، بل الهدف الأساسي الذي يجب أن يتنافسا من أجله هو جودة ومصداقية المحتوى الذي يجب أن يحترم عقل المتابع وينور فكر القارئ.

ويجب على الصحافة الورقية أن تتأقلم مع التغيرات الحاصلة في المجال الإعلامي والتكنولوجي، وان تغير من شكلها ومن مضمونها بحيث لم يعد صالحا أن تكون صحافة ناقلة للخبر، الذي يكون قد تم استهلاكه قبل أن تقوم بطبعه، ولكن أن تتحول إلى صحافة متخصصة وصحافة تحليلية تناقش الحدث وتحلل جميع جوانبه وتستشرف المستقبل لتنتقل بذلك إلى صحافة مكملة للصحافة الرقمية، التي غالبا ما ينتهي دورها بمجرد نقل الخبر.

أما النقاش الحقيقي في المغرب، فيجب أن يصب في كيفية تطوير القطاع الإعلامي، بشقه الورقي والرقمي، وكيف يمكن مواجهة كافة التحديات التي يعانيها هذا القطاع بدءا من ضعف القراءة، ثم عدم استجابة النص القانوني (مدونة الصحافة والنشر) لمتطلبات ومطامح المهنيين، وصولا للإكراهات المادية، في ظل تراجع الغلاف المالي للإعلانات، الذي سجل انخفاضا بنسبة 15 في المائة؛ علما أن حصة الأسد من مبلغ 30 مليار درهم مغربي، تذهب إلى التلفزيون، فيما لا تتعدى نسبة الصحافة الورقية 22%، وقد تراجعت هذه النسبة اليوم إلى 14%، 1% منها فقط للصحافة

الإلكترونية. والرهان أن تتم هيكلة المشهد الإعلامي وان يتم تحصين المهنة وتطوير ممارسة الصحافة في مناخ من الحرية والقانون.

الفصل الخامس

الإعلام الرقمي ومستقبل الصحافة الورقية في الجزائر

رضوان بوجمعة

تسعى هذه الدراسة، إلى التوقف عند واقع الصحافة الورقية في الجزائر والتحديات المستقبلية التي تفرضها البنية الاقتصادية لهذا القطاع، وما هي أهم المعالم التي تحدد مستقبل الصحافة الورقية في العشرية القادمة مع تزايد مؤشرات انخفاض أرقام السحب، وضعف عائدات الإعلانات، وتراجع عدد القراء، وتقليص العديد من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحفيين، وانخفاض أجور هؤلاء، وموت العشرات من العناوين الصحفية، واحتمال استمرار موت الكثير من العناوين الأخرى في العشرية القادمة.

كما سنعمل على متابعة مختلف استراتيجيات إدارات التحرير لإنجاح التحول الرقمي في الصحافة المكتوبة من بدايته سنة 1997 إلى منتصف سنة 2017، وكيف تعمل أهم عناوين الصحافة الورقية في الجزائر على مواجهة التحديات الرقمية، ومحاولة الربط بين الدعامتين الرقمية والورقية.

وستهدف هذه الدراسة كذلك، لإجراء مسح شامل لخريطة الإعلام الرقمي في الجزائر وأنواعه، من الإعلام الرقمي الشامل، إلى الإعلام الرقمي المتخصص، والإعلام الرقمي المحلي والجهوي، إلى الإعلام الرقمي الخاص بحركات المجتمع المدني والحركات السياسية.

وستفتح هذه الورقة النقاش الذي ينذر بموت الورقي، بسبب منافسة الرقمي، ومؤشرات المنافسة التحريرية والاقتصادية بين الوسائط القديمة والوسائط الجديدة، ومنافسة شبكات التواصل الاجتماعي للعمل الصحفي المحترف بكل أبعاده الورقية والرقمية والمسموعة والمرئية.

وكيف يمكن فهم الأزمة اليوم، هل هي أزمة ثنائية الرقمي والورقي؟ أم أنه توجد مؤشرات أخرى لمخاطر تهدد المهنة الصحفية ككل ونوعية المعلومة والإعلام بوجه عام، بسبب سياسة الكل المجاني، وأزمة النموذج الاقتصادي والتغير الحاصل في الهوية المهنية للصحفيين وتدخل الجمهور في مسار إنتاج المعلومة، واستمرار الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين.

فهل يمكن طرح أزمة الصحافة الورقية بعيدا عن أزمة الممارسة المهنية ككل، وأزمة المنظومة الاقتصادية والتشريعية المنظمة للسوق الإعلامية بمختلف وسائطها؟ وأهم ومختلف التحديات المستقبلية المفروضة أمام الصحافة الورقية والإعلام الرقمي.

مقدمة

تعرف الصحافة الورقية في الجزائر ومنذ منتصف سنة 2014 على الأقل أزمة حقيقية، تبرز بعض عناوينها الكبرى في وصول نموذجها الاقتصادي إلى نهايته، وفي بروز أزمة هوية حقيقية في ممارسة المهنة ككل مع التحولات التكنولوجية المتعاظمة.

ويمكن القول إن بروز هذه الأزمة سنة 2014، تزامن مع تحسن نسبي لخدمة الإنترنت في الجزائر، والتي تبقى من أكثرها تخلفا في العالم، كما أنه من الواضح أن الخيار السياسي للسلطات الجزائرية بتأخير الولوج للإنترنت أقصى ما يمكن، أعطى للصحافة الورقية فرصا عديدة لتأجيل وإرجاء الأزمة. وقد ظهرت هذه الأزمة فعليا مع ظهور القنوات التلفزيونية الخاصة سنة 2012، وهي قنوات تخضع للقانون الأجنبي وتستحوذ على جزء كبير من سوق الإشهار –كما سنرى ذلك لاحقا– مما حرم الصحافة الورقية من مصادر إشهارية مهمة.

وإذا ما أردنا التوقف عند بعض المؤشرات التي توضح الأزمة، يمكن التوقف عند انخفاض أرقام السحب، وضعف عائدات الإعلانات، وتراجع عدد القراء، وتقليص العديد من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحفيين، وانخفاض أجور الصحفيين، وموت العشرات من العناوين الصحفية الورقية، وبروز أزمة حقيقية في المهنة الصحفية ككل، بسبب التطور التكنولوجي، الذي كشف عن عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم من

قبل الناشرين لمرافقة التحول الرقمي الذي بدأت بعض معالمه في الجزائر منذ 20سنة خلت.

وحتى نتمكن من فهم واقع الصحافة الورقية في علاقتها بهذه التحولات، لا بد من استعراض أزمة الصحافة الورقية في علاقتها بأزمة الممارسة المهنية ككل، وببنية المنظومة الاقتصادية والتشريعية المنظمة للسوق الإعلامية بمختلف دعائمها، وعلاقة كل ذلك بطبيعة النسق الإعلامي ككل، دون أن نتغاضى عن فكرة أن أزمة الصحافة الورقية من الناحية الاقتصادية هي أزمة عالمية، والأدبيات التي ترصد هذا كثيرة ومتنوعة.[68]

كما أننا سنحاول الإجابة عن مبررات أنصار المحدد التكنولوجي الذين ينذرون بموت الورقي، بسبب منافسة وسطوة الموجة الرقمية والذين ينفون بمقابل هذا أية إمكانية لإيجاد التعايش التحريري والمهني والاقتصادي بين الوسائط الإعلامية القديمة والوسائط الإعلامية الجديدة.

وحتى نفكك ثنائية الورقي والرقمي في كل جوانبها، سنقوم بمسح شامل لخريطة الإعلام الورقي والرقمي في الجزائر ومختلف التجارب الحاصلة، وما هي أهم المؤشرات التي تحدد واقع اليوم، وتحديات الغد، بالنسبة للوسائط الإعلامية القديمة والوسائط الإعلامية الجديدة، وما يمكن أن يحدث على ضوء كل هذه المعالم من تغيير أو تبديل أو تثبيت في الأنماط الاقتصادية، وفي عادات واستخدامات الجمهور، وتأثير الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية على مستقبل المؤسسات الإعلامية والممارسة المهنية ككل.

---

[68] أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Juia Cagé,sauver les medias, Seuil ,France 2015

Mc Chesteny –Nichols John , the death and life of great American newspapes Philadelphia Nation Bokk,2010

Schiffrin André,l’argent et les mots,Paris,La fabrique 2010

الصحافة الورقية في الجزائر:

أكثر من مائة يومية يقل سحبها عن 5 آلاف نسخة يوميا

توضح الأرقام الرسمية لمديرية الصحافة المكتوبة بوزارة الاتصال التي نشرتها في بداية سنة 2015، الارتفاع الكبير لعدد النشريات على الساحة الإعلامية الجزائرية،[69] إذ بلغ عدد العناوين المسجلة لدى المديرية المذكورة 280 عنوانا من مختلف أصناف النشريات، يأتي على رأسها عدد اليوميات الذي بلغ –حسب المصدر نفسه- 149 يومية تسحب لوحدها مليونين و360 ألف نسخة يوميا، من بينها أكثر من مليون و519 ألف نسخة كسحب يومي للصحف الصادرة باللغة العربية، والتي يبلغ عدد عناوينها بـ86 عنوانا مقابل 63 يومية مكتوبة باللغة الفرنسية.

هذه الأرقام تبين واقع إغراق السوق الإعلامية بعدد كبير من العناوين الصحفية وباللغتين العربية والفرنسية، وهو فعل إرادي يترجم طبيعة التسيير الإعلامي للسلطة السياسية في علاقته بالولاء لمختلف شبكات السلطة، ومن أجل ضمان استفادة كل شبكة من هذه الشبكات من ربوع الإشهار العمومي الذي لازالت تحتكره الحكومة إلى يومنا هذا. ويمكننا من خلال الجدول الموالي أن نقرأ مشهد الصحافة الورقية في الجزائر، إلى غاية 31مارس2015، على النحو التالي:

جدول رقم (1)

توزيع عدد الصحف اليومية إلى غاية 31 مارس 2015

اللغة	عدد العناوين	معدل السحب
عربية	86	1.519.976
فرنسية	63	840.339
المجموع	149	2.360.315

المصدر: وزارة الاتصال

[69] أنظر وزارة الاتصال: دفاتر الاتصال مايو 2015

كما تبين المعطيات الرسمية، أن الصحف الأسبوعية في الجزائر وإلى غاية ذات التاريخ، كانت تقدر ب33 أسبوعية، 26 منها صادرة باللغة العربية والباقي باللغة الفرنسية، تسحب أكثر من 800 ألف نسخة أسبوعيا.

وإذا ما استعرضنا بالتفصيل أرقام سحب اليوميات، فإننا نلاحظ أن ثلاثة يوميات باللغة العربية، تستحوذ على أكثر من مليون و200 ألف نسخة يوميا لوحدها، أي أكثر من 50 بالمائة من السحب اليومي للصحف، ويتعلق الأمر بيوميات 'الخبر'، و'الشروق اليومي'، و'النهار الجديد"، في حين أن سبعة عناوين أخرى باللغة الفرنسية تسحب مجتمعة ما يقارب نصف مليون نسخة يوميا. في حين أن باقي العناوين الصحفية –أي 139 يومية–تقتسم السحب المتبقي، أي ما يقارب 660 ألف نسخة يوميا.

ولا يمكننا أن نفهم خريطة السحب اليومي لهذه الجرائد لغاية 31 مارس2015، دون أن نتوقف عند معدلات السحب وتوزيعها من أكبر الجرائد سحبا إلى أصغرها، وهو ما يمكن أن نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)

توزيع السحب اليومي[70] للجرائد 149 إلى غاية 31 مارس 2015

عدد اليوميات ولغة النشر	فئات السحب
69 يومية **46 باللغة العربية** **23 باللغة الفرنسية**	3 آلاف نسخة يوميا
33 يومية	

[70] تمت صياغة هذا الجدول بعد قراءة معمقة لأرقام وزارة الاتصال الواردة في دفاتر الاتصال مايو 2015

16 باللغة العربية **17 باللغة الفرنسية**	بين 3.001 و5 آلاف نسخة يوميا
20 يومية **13 باللغة الفرنسية** **7 باللغة العربية**	بين 5.001 و10 آلاف نسخة يوميا
13 يومية **9 باللغة العربية** **4 باللغة الفرنسية**	بين 10.001 و20 ألف نسخة يوميا
4 يوميات كلها باللغة الفرنسية	بين 20.001 و40 ألف نسخة
يومية واحدة باللغة الفرنسية	بين 40.001 و80 ألف نسخة يوميا
يومية واحدة باللغة الفرنسية	بين 80.001 و100 ألف نسخة يوميا
5 يوميات **3 يوميات باللغة الفرنسية** **يوميتان باللغة العربية**	بين 100.001و250 ألف نسخة يوميا
3 يوميات كلها باللغة العربية	بين 251.001 و500 ألف نسخة يوميا

هذه المؤشرات تبين أن أكثر من مائة يومية لا يتعدى سحبها اليومي 5 آلاف نسخة، وأن 69 منها سحبها اليومي يساوي أو يقل عن 3 آلاف نسخة يوميا، وهي صحف في الكثير من الأحيان لا توظف أكثر من ثلاثة صحفيين، ولا توزع أصلا، وهي واجهات لمختلف شبكات المصالح والتي تدور في فلك السلطة، وهي التي تتلقى

بين صفحة واحدة إلى ثلاث صفحات يوميا من الإشهار العمومي، من قبل جهات نافذة (الإدارة، مصالح الاستخبارات والأمن، ورؤوس السلطة التنفيذية، وشبكات المال الفاسد) التي لها وزن في مسار توزيع الإشهار العمومي.

والعامل المشترك لكل هذه الصحف، هو انعدام الحرفية والمهنية، وممارستها الدعاية البدائية لصالح السلطة بكل تركيبة شبكاتها وزمرها وعصبها.

و يمكن الإقرار بكون هذه الصحف مرشحة للانقراض في السنتين القادمتين، من منطلق أن السلطة السياسية لم تعد بحاجة إليها في استراتيجيات التسويق السياسي للنظام في الخارج، كما أنها أصبحت لا تحتاجها كثيرا لتلويث الساحة الإعلامية في الداخل، فالسلطة تجاوزت مرحلة تلميع صورة البلد المنفتح من منطلق مؤشر التعددية الإعلامية المختصرة في تعدد العناوين، كما أن الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ أكثر من سنتين مع انهيار أسعار النفط، أثرت بشكل مباشر على إمكانيات السلطة في مواصلة توزيع الإشهار العمومي، وتغطية نفقات الطبع والتوزيع والجباية ومختلف المساعدات الأخرى، لذلك فمن المستحيل اقتصاديا وإجرائيا، أن تبقى هذه العناوين التي لا يتعدى سحبها 5 آلاف نسخة في السوق الإعلامية، ما عدا ما تعلق بالصحف العمومية التي بدأت السلطة تحضر لمخطط إعادة هيكلتها التنظيمية والاقتصادية والمؤسساتية.[71]

عرفت نهاية سنة 2016 وبداية هذه السنة موت أكثر من 15 عنوانا من هذه الصحف، وهو الموت الذي يشكل استمرارية لوفاة عناوين أخرى سنتي 2014 و2015، وهو ما أكده وزير الاتصال جمال كعوان في تصريح للإذاعة الجزائرية في بداية أكتوبر 2017، حيث أكد أن أزمة الصحافة المكتوبة أدت لوفاة 26 يومية منذ 2014، وبأن هذا الوضع سيتواصل بسبب المشاكل المالية والاقتصادية الصعبة للغالبية العظمى للصحف.

---

[71] من تصريحات وزير الاتصال السابق حميد قرين يوم 3 مايو 2017.

وقد أعلنت يومية "لاتريبون" إفلاسها وتوقفها عن الصدور في التاسع أغسطس 2017، كما أن جريدة "الفجر"، قد تعرف المصير نفسه في الأسابيع القليلة القادمة، كما أن عناوين أخرى بدأت تبرز لديها مظاهر اختناق اقتصادي سيؤدي حتما لإغلاقها.

وكما يبرز من خلال الجدول، أن ما يقارب 33 يومية لا يتعدى سحبها اليومي 20 ألف نسخة، وهي كذلك يوميات هشة اقتصاديا، والكثير منها يخدم أجندات سياسية واقتصادية، على علاقة بالنخب السياسية الموجودة في منظومة الحكم، وهي كلها مرشحة للموت اقتصاديا، لأنها أصبحت غير قادرة بحكم عدة تحولات من إحداث التوازن المطلوب في مداخيلها ومصاريفها، خاصة وأن كل المؤشرات تبين تراجع الإعلانات، وكثرة وتعقد المصاعب التي تعاني منها المطابع العمومية، والتي أصبحت في وضع صعب يحتم عليها المطالبة بتعويض الديون التي تقدر بعشرات الملايين من الدينارات لدى هذه الصحف.

ويمكن استثناء عنوانين اثنين من هذا الموت المحتوم الذي سوف لن يتعدى السنتين من منطلق اقتصادي بحث، ويتعلق الأمر بيوميتين تابعتين لأحد رجال الأعمال المقرب من بعض دوائر السلطة، وهذا في حالة ما إذا استمر هذا الرجل في استراتيجية الاقتراب والالتصاق من دوائر السلطة،[72] وإذا ما استمرت العصبة التي يرتكز عليها الاستمرار في السلطة.

وإذا ما توقفنا مليا في الفئات الأخرى، يمكن القول إنه لا توجد إلا 10يوميات على أقصى تقدير، يمكن أن تستمر في المقاومة الاقتصادية وفي الوجود في الخمس سنوات القادمة وأن هذه الصحف أن لم تتأقلم مع التحول الرقمي، والاستعداد لتطوير نموذج اقتصادي يجمع بين استراتيجية تسويق الورقي مع الصيغة الرقمية، فإنه من المحتمل ألا تبقى إلا ستة جرائد ورقية وفي أحسن الحالات. وهذا إذا حسمنا المسألة من الناحية

[72] ويتعلق الأمر بيوميتي وقت الجزائر' والمؤسسات، اللتان يملكهما رجل الأعمال ورئيس منتدى Le temps d'Algérie

الاقتصادية المحضة، أما إذا تدخلت عوامل أخرى فإنه وفي كل الحالات لا يمكن أن تبقى في الوجود إلا عشرة عناوين صحفية ورقية من مجموع 149 عنوانا.

انخفاض سحب الصحف بنسب تتراوح بين 40 و60 بالمائة من 2012 إلى 2017

عندما نتوقف عند مؤشرات سحب الصحافة الورقية في الجزائر إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2017، فإن أول ما يشدنا هو النسب الكبيرة في تراجع سحب اليوميات، ولا نستثني من هذا التراجع أي عنوان صحفي، حيث يمس هذا الواقع اليوميات الكثيرة السحب واليوميات الأقل سحبا.

يوضح الجدول الموالي مؤشرات تراجع السحب لـ15 يومية، فمن اليوميات الأكثر سحبا إلى أقلها سحبا، وهي اليوميات التي من المحتمل جدا أن تبقى في المشهد الإعلامي للصحافة الورقية، أو يتأجل موتها من ثلاث إلى خمس سنوات، بحكم وضعها القانوني والاقتصادي، إذ تتوزع بين يوميات ذات سحب كبير ولها إمكانيات البقاء بحكم وجود حد أدنى من عائدات الإعلانات، ويوميات متوسطة إلى ضعيفة السحب ولكنها بحكم ملكيتها وتبعيتها لكبار رجال المال والأعمال، فإن بقاءها مرتبط باستمرارية المصالح الاقتصادية والسياسية التي تدافع عنها، وصحف عمومية تجد مبررات وجودها وبقائها باستمرارية الوظيفة السياسية والدعائية التي وجدت من أجلها وبسبب تمويلها المضمون من ميزانية الدولة.

وما يبينه الجدول رقم 3، هو القاسم المشترك لكل اليوميات، وهو تراجع كبير لمعدلات سحب كل الصحف في الخمس سنوات الماضية، تراجع بتراوح بين 40 و60 بالمائة. وهي نسب تجد تفسيراتها في العديد من العوامل والأسباب.

جدول رقم (3)

مؤشرات تراجع سحب أهم اليوميات[73] من 2012إلى2017

اسم الجريدة الورقية	اللغة والوضع القانوني	السحب اليومي سنة 2012	السحب اليومي سنة 2017	نسبة التراجع %
الخبر	عربية–خاصة شركة ذات أسهم	227 و465 ألف	200 ألف	أكثر من 53 بالمائة
الشروق اليومي	عربية–خاصة شركة ذات أسهم	531 و984 ألف	250 ألف	أكثر من 53 بالمائة
النهار الجديد	عربية–خاصة شركة ذات أسهم	500 و365 ألف	240 ألف	أكثر من 53 بالمائة
وقت الجزائر	عربية–خاصة ملكية لرجل أعمال مقرب من السلطة	20 ألف	10 آلاف	50 بالمائة
El Watan	فرنسية–خاصة	163 ألف	90 ألف	أكثر من 48 بالمائة

[73] تم بناء هذا الجدول وهذه الأرقام بناء على اتصالات وتحقيقات ميدانية قام بها الباحث لدى الصحفيين وبعض المصادر في المطابع وهي معومات تبقى غير معلنة حيث تحرص كل الأطراف على التغطية على حجم تهاوي سحب الصحف.

Liberté	فرنسية- خاصة عربية-خاصة ملكية لرجل أعمال مقرب من السلطة	بين 100 و110 آلاف	50 ألف	أكثر من 50 بالمائة
Le soir d’Algérie	فرنسية- خاصة	بين 70 و80 ألف	30 ألف	أكثر من 60 بالمائة
Le Quotidien d’Oran	فرنسية- خاصة	150 ألف	75 ألف	50 بالمائة
Le Temps	فرنسية- خاصة عربية-خاصة ملكية لرجل أعمال مقرب من السلطة	30 ألف	17 ألف	أكثر من 47 بالمائة
El Moudjahid	فرنسية- عمومية	50 ألف	20 ألف	60 بالمائة
Horizons	فرنسية- عمومية	10 ألف	5 آلاف	50 بالمائة

الشعب	عربية– عمومية	12 ألف	5 آلاف	52 بالمائة
المساء	عربية– عمومية	10 آلاف	5 آلاف	50 بالمائة
النصر	عربية– عمومية جهوية	30 ألف	15 ألف	50 بالمائة
الجمهورية	عربية– عمومية – جهوية	20 ألف	10 آلاف	50 بالمائة

أزمة الصحافة الورقية: الأسباب والمؤشرات

ويمكن في هذا المجال تحديد أهم عوامل وأسباب هذه الأزمة وأهم تجلياتها فيما يلي:

1. **منافسة شبكات التواصل الاجتماعي وانتشار الهواتف الذكية:**

يعتبر هذا العامل واحد من أهم أسباب تراجع مبيعات الصحف المكتوبة، وانخفاض سحب الجرائد، ففي دراسة حديثة جدا حول الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، تبين أن التكنولوجيات الجديدة للاتصال تحولت إلى ظاهرة اجتماعية حقيقية. فهذه التكنولوجيات أصبحت تأخذ حيزا مهما في الحياة اليومية للأفراد في الجزائر.

فعدد المشتركين في شبكة الإنترنت بلغ في نهاية 2016، 29.5 مليون مشترك، مقابل 18.9 مليون مشترك سنة 2015، وهو عدد مهم بالنظر لعدد سكان الجزائر، الذي يقارب 40 مليون نسمة.

و تشير أرقام هذه الدراسة إلى أن 13 مليون جزائري ممن بلغوا سن 15سنة فما فوق، يبحرون على الإنترنت يوميا، وبأن أكثر من 10 ملايين جزائري من الفئة العمرية نفسها يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، وتضيف معطيات ذات الدراسة التي

أجرتها هذه الشركة المتخصصة،[74] في فيفري من سنة 2017، من أن الفاسبوك يبقى الشبكة الأكثر اهتماما من قبل الجزائريين بـ17 مليون مشترك، وبأن ما يقارب 4 ملايين جزائري ممن يبلغون سن 15سنة فما فوق يبحرون يوميا على اليوتيوب، وأكثر من 500ألف على جوجل والانستجرام، وبأن أكثر من 300ألف شخص يبحرون على موقع وادكنيس المتخصص في البيع على النت.

وتشير الدراسة ذاتها، إلى أن أكثر من 77 بالمائة من مستخدمي الإنترنت، يبحرون بواسطة الهواتف الذكية، وبأن أن سوق الهواتف الذكية ستعرف انتعاشا أكبر في السنوات القادمة بحكم الطلب المتزايد عليها.

فأرقام الدراسة المذكورة سابقا كذلك، تشير إلى أن أكثر من 13 مليون مستخدم للإنترنت ممن يبلغون سن 15سنة فما فوق، يملكون هاتفا ذكيا، أي 47 بالمائة من هذه الفئة العمرية (50 بالمائة نساء و44 بالمائة رجال).

وفي تفاصيل عادات استخدام الهواتف الذكية، تبين الدراسة أن المستخدم يطلع على هاتفه كل عشر دقائق، لمدة تساوي أو تقل عن 30 ثانية.

هذه المعطيات الخاصة باتساع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانتشار الهواتف الذكية، في الجزائر، هي ظاهرة تمس غالبية دول المعمورة، فالسوق العالمية للهواتف النقالة، تخبرنا أن 2.5 مليون هاتف ذكي تباع كل يوم في العالم، وبأن 15مستخدما لشبكات التواصل الاجتماعي يسجلون أنفسهم كل ثانية، أي مليون كل يوم، من بينهم 500 ألف مستخدم جديد للفيسبوك لوحدها.

وجود هذه التكنولوجيات وهذه الشبكات مكن الجمهور من تعددية لا متناهية من الخيارات الإعلامية، ومن تعددية مصادر المعلومات، رغم أن النوعية ليست حاضرة كل الوقت، لكن هذه الخيارات تسمح للجمهور من انتقاء ما يشاء وما يرغب فيه من مواد إعلامية مختلفة.

---

[74] دراسة لمؤسسة Immar Research & Consultancy

2. سياسة الكل المجاني لصحافة الويب:

يمكن التأكيد على أن هذا الواقع الذي يدوم منذ 20 سنة، أي منذ سنة 1997، مع بداية أول صيغة رقمية لصحيفة ورقية، وهي جريدة "الوطن" الصادرة باللغة الفرنسية.

إذ أن الصيغة الرقمية لكل الجرائد الورقية الموجودة على الويب تسمح لمستخدمي الإنترنت من الاطلاع على كل الصحيفة الورقية بشكل مجاني، بل وتوفر غالبية الجرائد الورقية إمكانية تحميلها كاملة بصيغة بي دي أف.

وسياسة الكل المجاني هذه تتسبب وباستمرار في تقليص نسب المبيعات، وبشكل مستمر، وهو ما سيستمر أكثر مع الانتشار الكبير للهواتف الذكية ودخول خدمات الجيل الثالث والرابع للإنترنت حيز الخدمة.

و هنا لا بد من التأكيد أن الصحف الورقية لم تؤسس مواقع إنترنت فعلية، بقاعات تحرير وبوسائل محددة لما هو رقمي، بل اقتصرت على وضع المادة المنشورة في النسخ الورقية على الويب، وهو ما يعني أنهم لم يطلقوا ديناميكية للتحول الرقمي، فجريدة 'الوطن' مثلا اليوم، وجراء انخفاض مبيعات نسختها الورقية، أصبحت لا تحين موقعها الإلكتروني قبل العاشرة صباحا، بغرض دفع قرائها لاقتناء الجريدة، عوض تحميل الجريدة على الويب، كما أن جريدة 'لوكوتيديان دووران'، التي تضع مادتها الإعلامية في حدود السادسة صباحا، أصبحت تعرض عن وضع النسخة الورقية كاملة بصيغة 'بي دي أف'، وهو الشأن نفسه بالنسبة لجريدة 'الخبر'، وهي صيغ تحاول الصحف الورقية إيجادها لمواجهة انهيار المبيعات، لكن تبقى هذه الخيارات غير مضمونة النتائج ولا العواقب.

3. تضاعف تكاليف إنتاج الصحف المكتوبة

لا بد من التأكيد أن هذا العامل زاد من تعقيدات الأزمة التي تعرفها الصحافة المكتوبة في الجزائر، خاصة وأن الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المؤسسات الإعلامية قد ارتفعت منذ الفاتح يناير 2017، مع قانون الميزانية، حيث انتقلت من 7بالمائة إلى 9 بالمائة، وهو الارتفاع الذي زاد من تكاليف إنتاج الصحف المطبوعة، كما

أدى ببعض الصحف اليومية لرفع سعر بيع الجريدة، وهو الرفع الذي كان واضحا بأنه يحمل عدة مخاطر، أهمها استمرار تراجع مبيعات هذه الجرائد.

ففي الرابع من فيفري 2017، قررت يوميتي "الوطن" و"ليبرتي" الصادرتين باللغة الفرنسية رفع سعر الصحيفتين من 20 إلى 30 دينار، وأرجعت هذا لما وصفته بـ"الارتفاع الصاروخي لتكاليف التصنيع" المتزامن مع ارتفاع ثمن الورق وتراجع قيمة الدينار في ظل أزمة اقتصادية ناجمة عن تراجع المداخيل النفطية.

4. ضعف عائدات الإعلانات، والمنافسة الاشهارية للقنوات التلفزيونية الخاصة

هذا الواقع الذي تعاني منه المؤسسات الصحفية منذ بداية سنة 2015، اعترف به حتى وزير الاتصال السابق في أكتوبر من سنة 2016، حيث أعلن عن تراجع كبير في حجم الإشهار العمومي بنسبة 65 بالمائة خلال سنتي 2015 و2016، مرجعا ذلك إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة، مع الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجزائر.

كما أن تراجع الإعلانات غير متعلق فقط بالإعلانات العمومية والحكومية، بل لم يستثن القطاع الخاص، بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية، وتراجع الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة، الوطنية أو الخارجية، ففي قطاع صناعة وبيع السيارات مثلا، يشير بعض المتخصصين في السوق الإعلانية، إلى أن هذا القطاع الذي كان ممولا رئيسيا بإعلاناته للصحافة المكتوبة، تراجع كثيرا في الاستثمار الإشهاري، إذ أن استثمارات الإعلانات المنشورة في الصحف اليومية تقلص بما يقارب 50 بالمائة، إذ انتقل من 5.739.387.604 دينار جزائري، إلى 3.794.601.262 دينار جزائري.[75] وهو التراجع الذي سيستمر في الخمس سنوات القادمة حسب العديد من المتخصصين الذين يؤكدون أن ذلك يرتبط بعدة عوامل، فبالإضافة للأزمة الاقتصادية، فإن الاشهار

[75] **أنظر صحيفة الوطن ليوم 16 أبريل 2017**

Kamel Benlkadi: la percée d'internet en Algérie

في الصحافة المكتوبة لم يعد أولوية للكثير من الشركات، التي أصبحت تستثمر في شبكات التواصل الاجتماعي بميزانيات محدودة جدا، وبفاعلية إشهارية أكبر، كما أن القنوات التلفزيونية الخاصة التي يقدر عددها اليوم بأكثر من 44 قناة تلفزيونية، والتي تعمل دون أي ضبط لعملها المهني والاشهاري، تعرض خدماتها لبث الومضات الاشهارية التلفزيونية بأسعار بخسة لا يمكن للصحافة المكتوبة أن تنافسها، مما دفع بالكثير من الشركات لتغيير استراتيجياتها الاشهارية، واستبعاد شامل للصحافة المكتوبة كدعامة إعلانية لها. وفي هذا يمكن القول أن هذه القنوات هي المسئولة الأولى عن انهيار الإعلانات في الصحافة الورقية.

وما يزيد من متاعب الصحافة المكتوبة في هذا المجال، هو استمرار احتكار ما تبقى من الإشهار العمومي من قبل الحكومة، وهو الاحتكار الساري المفعول منذ 19 أغسطس 1992، من خلال تعليمة أحد رؤساء الحكومة السابقين، كما أن هذا القطاع يبقى يسير دون قانون ينظم سوق الإشهار والإعلانات.

5. تقليص العديد من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحفيين، والتأخر في دفع أجور الآخرين

وهو إجراء مس كل قاعات التحرير تقريبا، فبالإضافة لتوقيف توظيف الصحفيين، شهدت العديد من قاعات التحرير تقليصا لعدد الصحفيين بمبررات متعددة، وهذا الواقع تشهده كل قاعات تحرير الصحف الورقية في العالم، فمجلة 'لكسبريس' الفرنسية مثلا، تقلص عدد الصحفيين لديها من 120 صحفيا سنة 2013 إلى 40 صحفيا سنة 2017، كما تقلص عدد الصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية، من 55 ألف سنة 2006، إلى 31 ألف سنة 2015، وكذلك الأمر لغالبية الصحف والمجلات الورقية في العالم.[76]

---

[76] أنظر كتاب.

Julia Cagé, Marie-Luce Viaud et Nicolas Hervé: *L'information à tout prix* (Ina 2017Éditions) Mars

كما تعرف قاعات تحرير أخرى، مصاعب مالية كبيرة أدت إلى تأخر دفع أجور الصحفيين لأشهر معدودة، كما هو الحال مثلا بالنسبة لصحيفة صوت الأحرار التابعة للحزب الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني، حيث يقدر مِتأخر أجور الصحفيين أكثر من 20 مليون دينار جزائري.[77]

6. ديون الجرائد لدى المطابع العمومية

تشكل ديون الصحف الخاصة لدى المطابع العمومية، أحد الملفات التي يكتنفها الكثير من الغموض، لأسباب سياسية واقتصادية وتجارية، جزء منها يعود للمؤسسات الإعلامية وجزء آخر مرتبط بالسلطات العمومية التي كثيرا ما تستخدم هذه الديون كورقة ضغط سياسية كلما كانت هناك ضرورة لذلك.

لكن الشيء الوحيد المؤكد وهو أن ديون الصحف لدى المطابع العمومية تقدر بعشرات الملايين من الدينارات، وتوجد أكثر من ثلاثين جريدة لها ديون متوسطة إلى معتبرة لدى المطابع العمومية، ومن أبرز هذه الديون التي تسببت في سجال كبير في الساحة العمومية ديون جريدة "الشروق اليومي"، حيث أكدت أربع مطابع حكومية،[78] أن دُيون جريدة "الشروق اليومي"، بلغت 574.490.985.81 دج، حسبما جاء في وثيقة لذات المطابع نشرت في السابع ماي2017.

وهي شركة الطبع للوسط، شركة "سامبرال"، شركة الطبع للشرق وشركة الطبع للغرب، حيث ورد، أن ديون "الشروق اليومي" لدى مطبعة الوسط بلغت أكثر من 20.5 مليار سنتيم (204.459.280.78 د ج)، وديون شركة "سامبرال" بلغت أكثر من 23 مليار سنتيم (231.536.130.22 د ج)، ديون مطبعة الغرب بلغت 9.3 مليار سنتيم (93.670.860.13 د ج) فيما بلغت ديون مطبعة الشرق 4.4 مليار سنتيم (بالضبط 44.828.714.68 د ج)، وهو ما يجعل مجموع ديون جريدة

---

[77] من مقابلة مع نجيب بلحيمر كاتب صحفي بصوت الأحرار يوم 15 يونية 2017.

[78] من بيان المطابع العمومية الصادر يوم 7 مايو 2017

"الشروق اليومي" لدى المطابع الحكومية يصل إلى 574.490.985.81 د ج، أي أكثر من 57 مليار سنتيم.

وقالت المطابع أن هذه الوضعية تسببت في التأثير السلبي على توازن المطابع الحكومية وأثرت على أدائها وتوازنها المالي وأدت دورا في تدهور رقم أعمالها ووضعيتها المالية، على غرار مطبعة "سامبرال" مثلا التي توجد حاليا في وضعية مالية خطيرة وصلت حد عدم القدرة على دفع رواتب العمال وإمكانية الإعلان عن إفلاسها في أي وقت. و كل هذه المعطيات حول ديون المطابع العمومية، والأزمة التي تعرفها المطابع بسبب عجز الحكومة عن الاستمرار في تمويلها غير المدروس كما كانت في السابق، نظرا لانهيار أسعار البرميل في السوق الدولية، حيث ستكون المطابع مرغمة بمطالبة كل العناوين بتسديد ديونها أو التوقف عن سحبها، وهو المرجح جدا أن يكون في نهاية هذه السنة أو مطلع السنة القادمة على أقصى تقدير.

7. أزمة شركات توزيع الصحافة الورقية

لم تستثن أزمة الصحافة الورقية في الجزائر أية حلقة من حلقات صناعة الصحف، بما فيها شركات توزيع الصحافة الورقية.

فالأرقام تشير إلى أن أزمة تقلص مبيعات الصحف تتواصل منذ ثلاث سنوات، فهناك تقلص يتراوح بين 38 إلى 64 بالمائة في مبيعات الصحف اليومية، كل الصحف، من أكبر صحيفة إلى أصغرها في السحب، ومعها أصبحت شركات التوزيع غير قادرة على إحداث التوازن بين تكاليف التوزيع ومداخيله،[79] والنتيجة اليوم هو أن أكثر من 25 بالمائة من شركات التوزيع أفلست وأغلقت، وهو الحال مثلا لغالبية شركات التوزيع في الغرب الجزائري، والذي يعرف أكبر عدد من تقلص نسب قراء الصحافة الورقية.

[79] أنظر جريدة الوطن ليوم 3 مايو 2017، Presse écrite: le dur métier des messageries.

8. موت العشرات من العناوين الصحفية، واحتضار الأخرى:

ومن أبرز الصحف التي توقفت لأسباب اقتصادية ومالية، صحيفة "المجاهد الأسبوعي" العريقة التي تأسست عام 1956 أثناء حرب التحرير ضد الاحتلال الفرنسي، وتحولت بعد الاستقلال إلى لسان حال حزب جبهة التحرير الحاكم، قبل أن يقرر القائمون عليها توقيفها عن الصدور السنة الماضية بسبب الأزمة المالية، كما لحقت بها يومية "الأحداث" الخاصة. ويومية «الجزائر نيوز" بطبعتيها العربية والفرنسية، وصحف أخرى تم إعادة جدولة ديونها، ومن المحتمل أن يتم توقيف سحبها بسبب تراكم ديونها لدى المطابع،

وعرفت الجهة الغربية من الجزائر توقف عدد من اليوميات، منها "صوت الغرب" (بنسختيها العربية والفرنسية) و"المصير"، وهي صحف صغيرة محلية لا تطبع ولا توزع إلا في ولايات الغرب الجزائري.

وكانت جل هذه الصحف تحصل يوميا بين ربع ونصف صفحة من الإعلانات الحكومية بما يبقيها على قيد الحياة، لكن تقليص الحصص الممنوحة لها دفع إداراتها إلى إبلا غ الصحفيين والعمال بعدم قدرتها على الاستمرار في الصدور.

وهناك صحف أخرى تصدر بشكل مضطرب وهي مرشحة للغلق كما هو حال جريدة "اليوم"، وجرائد أخرى كثيرة.

ولم تستثن الأزمة حتى الصحف الحكومية، بالرغم من الإعانات التي تحصل عليها من الحكومة واستفادتها من حصص إعلانية والمساعدات التي تحصل عليها لدى المطابع الحكومية رغم أن مبيعاتها لا تكاد تذكر، لكن دعم الدولة لها يضمن استمرار صدورها.

التحديات المستقبلية للصحافة الورقية

تبين كل المؤشرات السابق ذكرها، أن هوامش المناورة لدى الصحافة الورقية في الجزائر، أصبحت محدودة جدا، وأن كل المعطيات تؤكد أن مسار موت العديد من الصحف الورقية سيتسارع في الأشهر والسنوات القليلة القادمة، وأن تحديات بقاء بعض العناوين الصحفية في الساحة باتت كبيرة. ويمكن القول أن أكبر هذه التحديات

اقتصادية، إذ لا بد من التفكير في بناء نموذج اقتصادي يجمع بين الورقي والرقمي، ويمكن القول أن العناوين المرشحة لمقاومة هذه الظروف الصعبة لن تتعدى في كل وأحسن الحالات خمسة إلى ستة عناوين.

ويمكن الإقرار في هذا الإطار بأن النموذج الاقتصادي الذي ولد مع إصلاحات حكومة حمروش، والذي أعطى الأدوات القانونية والمالية لملكية الصحفيين لصحفهم الخاصة، هو نموذج دخل في حكم الماضي، ولذلك من المحتمل جدا ألا تبقى إلا العناوين الصحفية المرتبطة اقتصاديا بكبار رجال المال والأعمال، أو الصحف الحكومية المرتبطة بريع الإشهار العمومي والأجندات الدعائية لمنظومة الحكم.

كما أن التحدي الثاني لهذه الصحف التي يمكن أن تواصل صدورها هو تحدي تحريري مهني، فهذه العناوين مطالبة بأن تعمل على إعادة النظر في عملها التحريري وفق تغيرات الممارسة الإعلامية بسبب منافسة صحافة الويب، بالإضافة لمنافسة شبكات التواصل الاجتماعي للعمل الصحفي المحترف بكل أبعاده الورقية والرقمية والمسموعة والمرئية.

فلا يمكن للصحف الورقية في الساحة من تفادي الموت المحتوم دون صياغة استراتيجيات واضحة لإنجاح التحول الرقمي في الصحافة المكتوبة، مع تقييم المحاولات السابقة، وهو ما لا يمكن أن يتم إذا لم يتغير الإطار السياسي، والتشريعي، والتنظيمي والإجرائي لكل المنظومة السياسية، والاقتصادية والمالية والمؤسساتية التي تؤثر في الصناعة الإعلامية بشكل مباشر.

خريطة الإعلام الرقمي في الجزائر

لا بد أن نشير قبل البد في استعراض هذه الخريطة الإعلامية الرقمية في الجزائر، إلى أن تجربة الصحافة الجزائرية المكتوبة مع الإنترنت، بدأت مع نهاية سنة 1997، مع يومية "الوطن" الصادرة باللغة الفرنسية، ثم يومية "لوماتان"، و"الخبر" و"ليبرتي"، إلى اليوم حيث توجد أكثر من خمسين يومية مكتوبة على الويب.

ويمكن القول أن غالبية هذه الصحف الورقية، تضع مضامينها الورقية بصيغة رقمية، وبشكل مجاني، ومنذ عدة سنوات، والكثير يعتقد أن فشل هذه الصحف في التحول الرقمي، ساهم في إضعافها وفي انهيار مبيعاتها، مادام أن سياسة الكل المجاني على الويب أدت إلى خنق الصحف الورقية اقتصاديا.

أما عن الصحافة الرقمية الخالصة، فإن التجربة حديثة نسبيا، وهي متنوعة في توجهاتها التحريرية والاقتصادية واللغوية.

فخريطة الإعلام الرقمي في الجزائر، تتنوع، من الإعلام الرقمي الشامل، إلى الإعلام الرقمي المتخصص، إلى الإعلام الرقمي المحلي والجهوي، إلى الإعلام الرقمي الخاص بحركات المجتمع المدني والحركات السياسية.

لكن ما يهم أكثر بالنسبة لهذا المقام، هو الصحف الإلكترونية التي يقوم عليها صحفيون محترفون، لأن متابعة كل مظاهر الإعلام الرقمي الأخرى لا يمكن أن تتسع لها هذه الدراسة.

يمكن القول أن خريطة الصحف الإلكترونية التي يقوم عليها صحفيون محترفون، والتي تعمل بشكل منتظم ومستمر، تتوزع على أكثر من ثلاثين صحيفة إلكترونية بين عربية وفرنسية، غير أن الأكثر أهمية والتي تعمل بمهنية أكثر هي لا تتجاوز 10 صحف، ويمكن توضيح هذه الخريطة الإعلامية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4)

أهم الصحف الإلكترونية في الجزائر

اسم الصحيفة الإلكترونية	اللغة والوضع القانوني	سنة التأسيس	بلد إيواء الموقع
TSA Tout sur L'Algeire	فرنسية خاصة مسجلة	2007	فرنسا

	وفق القانون الفرنسي		
Maghreb émergent maghrebemergent.com	فرنسية خاصة	2008	سويسرا
le Huffpost Algérie	فرنسية خاصة	هي وليدة الصحيفة الدولية الأم	فرنسا
http://www.algeriepatriotique.com	فرنسية خاصة		الجزائر
http://www.leconews.com/	فرنسية خاصة	2012	الجزائر
Libre Algérie	فرنسية خاصة	2014	سويسرا
Algérie focus	فرنسية خاصة	2008	فرنسا
DIA	اخباري سليم اغار	غير واضح	غير واضح
Alg24 https://www.alg24.net	أنيس رحماني	2012	الجزائر
http://www.algerie360.com	اخباري	2014	فرنسا

Algerie part	إخباري	2017	فرنسا
كل شيء عن الجزائر	عربية	مايو 2017	فرنسا
الجزائر 24 ALjazair24.com	اخباري متنوع	غير متوفر	غير متوفر
سبق بريس www.sabqpress.net	اخباري متنوع		
الجزائر اليوم http://aljazairalyoum.com	اخباري متنوع اخباري		
جزائر سكوب http://algeriescoop.com	اخباري	غير متوفر	
الميدان elmaidane.com	رياضي	غير متوفر	
الكاشف www.elkachef.net	اخباري متنوع عبد المنعم شيتور التوجه: اسلامي	غير متوفر	
حصري http://hasrii.com	اخباري متنوع	غير متوفر	

	حيمر محمود		
شرشال ينوز /http://www.cherchellnews.dz	جوارية	غير متوفر	
الطريق نيوز	إخباري	2014	بلجيكا

مسيرة الصحافة الإلكترونية: من 1998 إلى 2017

يمكن التأكيد من الناحية التاريخية، أن أول جريدة إلكترونية خالصة عرفتها الجزائر كانت سنة 1998 مع تجربة "ألجيريا أنترفاس'، من طرف وكالة "أنترفاس ميديا"، ورغم النقائص التي كانت مسجلة في بداية التجربة، إلا أن الجريدة استطاعت أن تكسب جمهورا محددا، وهي التجربة التي دامت خمس سنوات، حيث توقفت سنة 2003 لأسباب مالية، بعد أن توقف الدعم المالي لها، حيث استفادت هذه البوابة من دعم مالي محدد بالوقت من قبل مؤسسة أولف بالما السويدية.

ثم عادت الوكالة نفسها التي أطلقت ‘‘ألجيريا أنترفاس"، لتؤسس جريدة إلكترونية أخرى سنة 2008 وباللغة الفرنسية دائما، وهي بوابة "ماغراب أيمرجان"، وهي جريدة اقتصادية مغاربية، وهي مستمرة إلى اليوم، وبالرغم من الصعوبات المالية المسجلة حسب تصريحات أحد المسئولين عن الجريدة،[80] إلا أن الجريدة تمكنت منذ أشهر من فتح رأسمالها على بعض رجال الأعمال، حيث تمتلك أربع شركات الكثير من أسهم الشركة،

[80] مقابلة مع السيد جعفر السعيد أحد مؤسسي ماغراب ايمارجون يوم 22 يونية 2017

ومكنت عملية فتح رأس المال من إحداث توازن مالي نسبي يمكن الموقع من الاستمرار في العمل.

ومن جانب آخر، نستطيع التأكيد أن أكثر الجرائد الإلكترونية نجاحا ورواجا في الجزائر، هي جريدة "تي أس باللغة الفرنسية، وهو اختصار باللغة الفرنسية لجملة هي "كل شيء عن الجزائر"، وهي التي تأسست سنة 2007.

وقد استطاع هذا الموقع الإخباري الناطق بالفرنسية "كل شيء عن الجزائر" أو "تي آس آ" من احتلال الموقع الريادي بين المواقع الإخبارية الوطنية، ونجح بعد 10 سنوات من تأسيسه في كسب عدد كبير من القراء والمتابعين.

ويبرز كأهم موقع إلكتروني في الجزائر، بالنظر لعدد متصفحي الموقع، ومتابعيه، وهو في الوقت نفسه أحد أكبر المواقع الأكثر استقطابا للمعلنين، حيث تقتني أكثر من 35 شركة من كبريا ت الشركات الجزائرية والأجنبية الموجودة في الجزائر، مساحات إعلانية بشكل مستمر. وقد أطلقت هذه الجريدة طبعتها باللغة العربية في مايو من سنة 2017.

ويحظى هذا الموقع الإخباري بدعم واضح من بعض الدوائر السياسية المشكلة لشبكات منظومة الحكم، كما يحظى بتمويل غامض غموض النظام السياسي وآلته الاقتصادية، حيث أن الموقع يشغل أكثر من عشرين صحفيا بأجور معتبرة بالمقارنة مع العديد من قاعات التحرير الأخرى، وهو ما يؤكد وجود مصادر تمويل أخرى لأن عائدات الإشهار لا يمكن في كل الحالات من تغطية تكاليف الإنتاج، خاصة وأن أسعار الإعلانات على الويب تبقى رخيصة جدا بالمقارنة مع أسعارها في الوسائل الإعلامية الأخرى.

ومن جانب آخر، توجد جرائد إلكترونية أخرى باللغة الفرنسية تتفاوت في درجة المهنية والجودة والحرفية، ويمكن في هذا المجال اعتبار جريدة "ليبر ألجيري"، واحدة من أهم الصحف الإلكترونية، التي يمكن تصنيفها ضمن صحف الرأي، حيث تعمل هذه الصحيفة منذ سنة 2014، كجريدة إلكترونية، بعدما كانت ورقية، حيث يعود تأسيسها في المنفى، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي من قبل المحامي الجزائري

والمعارض للنظام علي مسيلي، والذي اغتالته المخابرات الجزائرية بالتواطؤ مع المخابرات الفرنسية في 7 أبريل 1987 بباريس.

كما أطلق فريد نزار نجل وزير الدفاع الأسبق، خالد نزار، موقعا إلكترونيا إخباريا باللغة الفرنسية، كثيرا ما يستخدم للدفاع عن أطروحات والده، المتهم بالضلوع في خروقات كبيرة لحقوق الإنسان، والتسبب في مآسي إنسانية عندما كان وزيرا للدفاع وعضوا في المجلس الأعلى للدولة في التسعينيات من القرن الماضي، بعد إلغاء المسار الديمقراطي في يناير 1992 وإعلان حالة طوارئ دامت 19 سنة.

كما يعرف مجال الصحافة الإلكترونية المتخصصة، صحيفة اقتصادية أخرى مهمة، وهي جريدة "يكو نيوز" الصادرة باللغة الفرنسية، والتي تأسست في 2 مايو 2012، وهو موقع محترف، يحظى بمرافقة بعض المعلنين ورجال الأعمال.

وفي مجال تجارب الصحف الإلكترونية باللغة العربية، نجد صحيفة الحدث الجزائري" أول موقع مهني احترافي جزائري تشهده ساحة الصحافة الإلكترونية باللغة العربية في الجزائر التي كانت تحصي تاريخ إطلاق الموقع في الفاتح نوفمبر 2013 أزيد من 6 مواقع إخبارية إلكترونية باللغة الفرنسية. وهي التجربة التي دامت سنتين، بسبب صعوبات مالية وشح الموارد، حسب شهادة رئيسة تحريره.[81]

كما تم تأسيس العديد من المواقع الإخبارية الناطقة بالعربية، في الخمس سنوات الأخيرة، يقف وراءها صحفيون شباب بإمكانيات بسيطة جدا، مثل "سبق برس" و"الطريق نيوز" و"الجزائر 24" و"النشرة دي زاد" و"الجزائر اليوم"، وهي تستفيد من دخول خدمات الجيل الثالث والرابع على الهواتف المحمولة وما توفرها من تدفق عال للإنترنت. غير أن العديد من المشاكل المالية قد تحول دون تطور أو استمرارية هذه التجارب.

---

[81] مقابلة مع السيدة فتيحة بوروينة رئيسة تحرير الحدث الجزائري يوم 13 أبريل 2017

ثالوث النموذج الاقتصادي للصحافة الإلكترونية في الجزائر:
ضعف موارد الإعلانات والكل المجاني والهشاشة الاقتصادية

يجدر في البداية التأكيد على أن منظومة الحكم في الجزائر مغلقة سياسيا، وغامضة اقتصاديا، وغير مبنية بشكل عقلاني مؤسساتيا، وحاملة للكثير من الفراغ القانوني فيما يتعلق بالصحافة الإلكترونية.

لذلك فإن كل هذه العوامل، تؤثر بشكل كبير على واقع الصحافة الإلكترونية، وعلى مستقبلها وتطورها.

فالنماذج الاقتصادية المعروفة، والتي تتبناها الصحف الإلكترونية في العالم، لم تتبلور بشكل واضح في الجزائر، لأسباب عديدة من أهمها عدم تبلور ومأسسة النظام السياسي والاقتصادي والتشريعي، فنموذج تمويل الصحيفة لنفسها وبشكل كامل موجود ولكن بشكل غامض وغير واضح، فبعض الصحف الإلكترونية وهي قليلة جدا لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة، من الواضح أنها تمول نفسها بشكل كامل، لكن لا يعرف بالضبط مصادر تمويلها، وهو غموض بنيوي مرتبط بغموض النظام السياسي والمنظومة الاقتصادية.

أما النموذج القائم على الإعلان والإشهار الإلكتروني، فهو لم يرق لأن يتحول إلى نموذج تبني على ضوئه البوابات الإلكترونية بنيتها الاقتصادية، حيث أن المعلنين لا يتسابقون على اقتناء مساحات إعلانية في المواقع الإلكترونية، لأنهم لا يشعرون بالحاجة لذلك، خاصة وأن القنوات التلفزيونية الخاصة التي تنافس الصحافة الورقية والإلكترونية، توفر مساحات إعلانية لها بفعالية أكبر في التأثير وبأسعار غير قابلة للمنافسة. كما أن المعلنين القلائل الذين يقتنون هذه المساحات على صحافة الويب ينجحون في شرائها بأسعار تقل أكثر من 30 مرة –في سعرها– عن تلك التي تنشر في الصحافة الورقية، مما يبين أن هذه الإعلانات حتى إذا ما حدث وأن كثر عددها، فهي من المستحيل أن تغطي أجزاء كبيرة من نفقات الإنتاج.

ومن جانب آخر فإن النموذج الثالث المعروف في التجارب العالمية، وهو النموذج المختلط: الذي يجمع بين سوق المعلنين وسوق المتصفحين، الذي يرتكز على تمويل الصحيفة الإلكترونية بالجمع بين موارد الإعلان الإلكتروني والاشتراك، وهو نموذج الجرائد الإلكترونية في البلدان الغربية، كبريطانيا وأمريكا وفرنسا وكندا، فإنه كنموذج لم يبدأ بعد في الجزائر، ولن يبدأ قبل عشر سنوات قادمة على الأقل، لأسباب عديدة من بينها، تخلف المنظومة المالية والبنكية، وعدم انطلاق مسار الدفع الإلكتروني، بالإضافة لعدم بروز بوادر ثقافة الاشتراك من قبل القراء لدى الصحف الإلكترونية، خاصة وأن مجانية المضامين الإعلامية موجودة بشكل كبير على شبكة الإنترنت، ومن غير المؤكد أن توفر الجرائد الإلكترونية مادة إعلامية راقية ومختلفة عما هو متوفر وبشكل مجاني ومتنوع على شبكة الإنترنت وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وهو ما يدعونا للوصول للحديث عن آخر نموذج اقتصادي، والقائم على الاعتماد على مداخيل الاشتراك فقط: دون اللجوء إلى الإعلان الإلكتروني أو لأي شكل آخر من أشكال تمويل الصحف الإلكترونية، وهو حال بعض المواقع الكبرى في الغرب والتي تحظى بمصداقية كبيرة، وبمادة إعلامية راقية، تهم فئات كبيرة من النخب السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والجامعية، وهو حال "ميديا بارت" مثلا في فرنسا وغيرها من المواقع. والوصول لهذا النموذج في الجزائر لا زال بعيدا للأسباب التقنية والسياسية والاقتصادية التي ذكرت في السابق، يضاف لها سببا سياسيا مركزيا كذلك، على علاقة ببنية النسق السياسي، حيث أن النسق السياسي في الجزائر، لا يسمح ببناء مواقع إلكترونية مؤثرة سياسيا واقتصاديا، تعمل على الاستقصاء وعلى بناء تفاعل فكري قد يفضي لبناء ديناميكيات ثقافية واجتماعية واقتصادية تتجاوز قدرة النظام السياسي في التحكم فيها.

وحتى نتمكن من اختصار ما سبق ذكره بشكل واضح ودقيق، فإنه يمكن القول إن النموذج الاقتصادي للصحف الإلكترونية يتميز بثالوث مشكل من ضعف موارد الإعلانات ومن سياسة تحريرية قائمة على نشر المادة الإعلامية بسياسة الكل المجاني

بالإضافة إلى الهشاشة الاقتصادية التي تتميز بها كل الصحافة الإلكترونية التي لا يمكن أن تستمر دون تدخل استثمارات رجال المال والأعمال.

المشاكل والتحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية في الجزائر

إن متابعتنا لواقع الصحافة الإلكترونية في الجزائر، ومقابلاتنا المتعددة مع أهم الفاعلين في هذا الحقل الإعلامي، توضح أن مشاكل وتحديات هذا القطاع كبيرة ومعقدة، قد لا تسمح على المدى القريب والمتوسط، من بناء صحافة إلكترونية محترفة وقوية مهنيا واقتصاديا ومؤثرة سياسيا وثقافيا، ويمكن حصر أهم هذه التحديات والمشاكل، فيما يلي:

1- الفراغ التشريعي والقانوني الخاص بتنظيم وضبط الصحافة الإلكترونية، حيث أن التشريع الجزائري لا يتضمن أي نص يعترف بالمشروعية القانونية للصحافة الإلكترونية، ككيان مهني واقتصادي، كما أن القانون لا يتحدث عن الهوية المهنية والقانونية لصحفيي الويب، وهو أمر يطرح مشاكل على عدة أصعدة خاصة وأن هذا القطاع الإعلامي يشغل ما لا يقل عن 250 صحفي في الوقت الحالي.

وقد بدأت بعض المشاكل تبرز في هذا المجال، فاللجنة الوطنية التي نصبها وزير الاتصال السابق والمكلفة باستصدار بطاقة الصحفي المحترف، رفضت ملفات طلبات استصدار بطاقات الصحفي المحترف، للصحفيين الذي يشتغلون لدى الصحف الإلكترونية، بحجة أن القوانين لا تنصص إلا على صحفيي الوسائط الإعلامية القديمة.

2- غياب قانون ينظم الإشهار في الجزائر، بالنسبة لكل القطاع الإعلامي بمختلف وسائطه القديمة والجديدة، وهو وضع عمق من ممارسات المنظومة السياسية وشبكاتها الاقتصادية لاستخدام الإعلان كسلاح سياسي للضغط على المؤسسات الإعلامية، والوضع الذي تعمق اليوم أكثر مع منافسة القنوات التلفزيونية الخاصة في سوق الإعلان والإشهار، والتي تتبنى أسعار بخسة غير قابلة للتنافس، وتبث الإعلانات في فترات طويلة تفوق كل المعايير الأخلاقية والمهنية المتعارف عليها، ولا تحترم الحد الأدنى من حقوق الجمهور، كما أن غياب آليات الضبط الإعلاني سيؤدي إلى استمرار

احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للإشهار على الويب، على حساب مصالح الإعلام الإلكتروني في الجزائر.

3- التحديات التقنية والتكنولوجية، حيث لا يزال تدفق الإنترنت في الجزائر ضعيف وخدماته بالمقارنة مع المعايير الدولية،[82] كما أن أنظمة تأمين المواقع الإلكترونية في الجزائر لا تزال ضعيفة، فحتى موقع وكالة الأنباء الجزائرية مثلا تعرض للقرصنة، بالإضافة لمواقع أخرى، كما أن خدمات الشركات الجزائرية التي تضمن خدمة إيواء المواقع، لا زالت خدمات ضعيفة وغير جيدة، وهو ما أدى بالغالبية الساحقة من البوابات الإلكترونية لإيواء مواقعها في الخارج، في فرنسا، وسويسرا وألمانيا بالأساس.

4- تخلف المنظومة المالية والبنكية في الجزائر، وهو عامل سيؤثر على تطور الصحافة الإلكترونية في بناء نموذج اقتصادي قوي للصحافة الإلكترونية، حيث أن أنظمة الدفع الإلكتروني بالنظر لوتيرة العمل من قبل الوزارات المعنية لن تبدأ فعليا قبل خمس سنوات، ومن غير المؤكد أن تكون مؤمنة بالشكل الكافي.

5- سياسة الكل المجاني المنتشرة على الويب، وهذه المجانية ستكون قاتلة اقتصاديا لكل المؤسسات الإعلامية، التقليدية والجديدة، لأنها منافسة غير متكافئة، تفرض على الصحافة الإلكترونية الحد من تكاليف الإنتاج على حساب نوعية المادة الإعلامية.

6- النسق السياسي والاقتصادي والتشريعي في الجزائر، الذي لا توجد أية مؤشرات جادة، على وعيه بضرورة إحداث التحولات التي تمكن الصحافة الإلكترونية من بناء نموذج اقتصادي يمكنها من أن تكون كيانا مهنيا وقانونيا، لبناء صحافة إلكترونية مهنية وتنافسية ومستقلة، تعمل على الاستقصاء والإخبار والمساهمة في صناعة الرأي العام.

---

[82] أنظر آخر تقرير دولي في هذا المجال صدر في نهاية يونية 2017

Débit Internet: L'Algérie et le Venezuela les mauvais élèves de la planète, https://is.gd/17pmx0

7- عدم وضوح الهوية القانونية والمهنية للصحفي على الويب في المنظومة التشريعية وفي الممارسة المهنية، ودور الصحفي في فضاء إعلامي مفتوح، يتدخل فيه الجمهور بالتفاعل وبإنتاج معلومة موازية للمعلومة التي ينتجها الصحفي المحترف، والمخاطر المحدقة باستقلالية وحرية الصحفي بسبب الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها صحفيي الويب.

الخلاصة:

يجب علينا التأكيد في آخر هذه الورقة، على أن أزمة الصحافة الورقية في الجزائر ستؤدي في الخمس سنوات القادمة على أقصى تقدير للموت المحتوم لغالبية العناوين الموجودة بالنظر للمؤشرات والمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبأن عدد العناوين الصحفية الورقية التي ستبقى تصدر، سوف لن يتعدى حسب أكثر السيناريوهات تفاؤلا ستة عناوين صحفية، ويتعلق الأمر بتلك التي ستكون مرتبطة بشبكات رجال المال والأعمال الموجودة على علاقة بمنظومة الحكم، وبعض عناوين الصحافة الحكومية التي تمارس الدعاية السياسية لصالح السلطة، وتلقى دعما ماليا مستمرا من الخزينة العمومية.

وأن هذه الصحف أن لم تتأقلم مع التحول الرقمي، والاستعداد لتطوير نموذج اقتصادي يجمع بين استراتيجية تسويق الورقي مع الصيغة الرقمية، فإنه من المحتمل ألا تبقى إلا أربع جرائد ورقية وفي أحسن الحالات.

أما عن الصحافة الإلكترونية، فإنه يمكن القول أن النموذج الاقتصادي للصحف الإلكترونية يتميز بثالوث مشكل من ضعف موارد الإعلانات ومن سياسة تحريرية قائمة على نشر المادة الإعلامية بسياسة الكل المجاني، بالإضافة إلى الهشاشة الاقتصادية التي تتميز بها كل الصحافة الإلكترونية التي لا يمكن أن تستمر دون تدخل استثمارات رجال المال والأعمال. ودون انفتاح النسق السياسي.

فتطوير الصحافة الرقمية يمر حتما عبر رفع مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية والتقنية والتكنولوجية والتشريعية والمهنية، والتي يمكن التأكيد أن البعض منها يصعب الوصول إليها على المدى القريب والمتوسط.

فالتسيير "السياسي" حتى لا نقول "البوليسي' للحقل الإعلامي، والتأخر الإرادي المسجل في انتشار الإنترنت، يؤدي إلى ضعف المنتج الإعلامي الجزائري على الويب. وهي المفارقة الكبيرة لبلد لا يزال نظام الحكم فيه يرى في الويب تهديدا. فعوض تطوير وتشجيع مضامين جزائرية على الشبكة، فإن السلطة تلجمها وتعرقلها (غياب المنظومة التشريعية، ومقاطعة إعلانية عمومية شاملة).

إن تأخر الجزائر في المضامين المنتجة على الويب كبير بالمقارنة حتى مع البلدان المجاورة، وهذا أحد أكبر تناقضات ومفارقات النظام الجزائري: فباسم التهديد المفترض للشبكة، يقوم بعرقلة المضمون الجزائري، وبالتالي فإن المضمون "الأجنبي"، يصبح الأكثر اطلاعا من قبل المستخدمين الجزائريين للإنترنت، وهو ما يعني في النهاية أن النظام الجزائري يرى وبشكل عملي أن التهديد كامن في المضمون الجزائري.

وما يمكن قوله في الأخير، هو أن، التحدي المشترك للصحافة الإلكترونية والورقية، يبقى البحث عن تحسين الأداء المهني للصحفيين، من أجل بناء هوية مهنية تحقق حق الجمهور في الإعلام، وواجب الصحفيين في ممارسة مهنية تحترم أخلاقيات المهنة، وقواعد الممارسة الإعلامية النظيفة التي تنقل الإعلام من منظومة الدعاية والإشهار، إلى منظومة الإعلام والإخبار.

الفصل السادس

نمط ملكية المؤسسات الإعلامية وطبيعة الممارسة الإعلامية في المغرب

عبد الحق ساعف

لم يعد اليوم خافيا على أحد الأهمية التي أضحى يكتسبها الإعلام في مجتمعاتنا المعاصرة خصوصا في ظل العولمة الزاحفة وما يواكبها من تطور تكنولوجي متسارع لوسائل الإعلام والاتصال واجتياح الرقمنة لها[83]. فقد أصبحت هذه الوسائل أكثر من أي وقت مضى، عبر ما تحمله من مضامين، من أنجع آليات تشكيل الرأي العام. وتلاحظ أهمية الإعلام بشكل جلي في الدول الديمقراطية كسلطة رقابية على ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك كوسيلة للتنشئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطرح القضايا التي تهم المجتمع في الفضاء العام. ومن المفروض أن يقوم الإعلام في البلدان العربية بهذه الأدوار. بل أن الحاجة إلى قيامه بها فيها تكتسي أهمية خاصة نظرا لتحديات التحديث والعصرنة التي تواجه هذه البلدان، ونظرا أيضا لتحديات الانتقال الديمقراطي الذي أصبح يفرض نفسه عليها في سياق ثورات "الربيع العربي"[84].

وكيفما كان دور الإعلام سواء في البلدان الديمقراطية أو في غيرها، فإنه من المعروف أن النشاط الإعلامي يمارس بوسائل مختلفة الأنواع والأشكال. فهناك الإعلام المكتوب، والإعلام السمعي البصري والإعلام الإلكتروني. وبغض النظر عن نوعية هذا الإعلام، فإنه يمارس في إطار مؤسسات تختلف طبيعتها ونمط ملكيتها حسب الظروف التاريخية

---

[83] Jean-Marie Charon. Les médias à l'ère numérique, les cahiers du journalisme numéro 22 /23 – automne 2011, p 14, 26

[84] مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم وتنمية وسائل الإعلام. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة "اليونيسكو"، 2008، ص3،4.

والسياسية لكل بلد. فإلى جانب المؤسسات الإعلامية التي تملكها الدولة، توجد أخرى يملكها الخواص. هذا فضلا عن وجود مؤسسات إعلامية تنشأ في إطار حزبي أو جمعوي أو حتى تعاوني أو بمساهمات الإعلاميين أنفسهم. وقد نجد مختلف هذه الأنماط متعايشة في نفس البلد أو نجد بعضها فقط. كما يمكن أن نجد هيمنة نمط واحد على الأنماط الأخرى حسب تطور كل مجتمع. ويعتبر تعدد أنماط ملكية المؤسسات الإعلامية في بلد من البلدان في حد ذاته دليلا على مدى دمقرطة الدولة والمجتمع وعلى مدى فسح المجال للتعددية وكذلك على درجة حرية التعبير فيه. ذلك أن هيمنة نمط واحد من ملكية هذه المؤسسات يعتبر مؤشرا على احتكار ملكية وسائل الإعلام وعلى غياب الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير[85].

وإذا نظرنا إلى وضع المؤسسات الإعلامية في البلدان العربية فإننا نلاحظ، باستثناء حالة القليل منها، أن النمط السائد منذ استرجاع استقلالها هو هيمنة نمط ملكية الدولة لوسائل الإعلام[86]. أن لشيوع هذا النمط أسباب تاريخية وسياسية أفرزت أنظمة حكم يطبعها الاستبداد وهيمنة الحزب الواحد على دواليب الدولة وعلى وسائل الإعلام بهدف تشكيل الرأي العام وفق توجهاته بغية تبرير شرعية سياساته. وقد عرفت هذه البلدان تطورات سياسية واقتصادية تحولات اجتماعية وثقافي وتحولات اجتماعية وثقافية ما فتئت تنعكس على دور الإعلام فيها حيث جعلت من نمط ملكية المؤسسات الإعلامية قضية راهنة وذات أهمية في هذه المرحلة من تاريخها.

وتطرح دراسة أنماط ملكية وسائل الإعلام إشكالية العلاقة بين رأس المال واستقلالية ومهنية المؤسسات الإعلامية، ومدى تأثير مالكه على ممارسة نشاطها واحترامه أو عدم احترامه للقواعد والأخلاقيات المهنية المتعارف عليها. كما أنها تطرح تساؤلات حول مستوى التزام الدولة التي تمارس فيها تلك الوسائل نشاطاتها بالديمقراطية، ومدى وجود احتكار كلي أو جزئي لوسائل الإعلام واستقلالها وبالتالي

---

[85] نموذج الإعلام بالبلدان الشيوعية.

حريتها في التعبير. انطلاقا من هذه الإشكالية، يمكن أن نطرح بعض التساؤلات عن وضع أنماط ملكية وسائل الإعلام في المغرب. لمن تعود ملكيتها؟ ما طبيعة رأس المال الذي يستثمر فيها؟ هل هناك نمط واحد سائد أم أن هناك أنماط مختلفة تتنافس لأداء المهام الإعلامية؟ وما هي علاقة المالك للمؤسسة الإعلامية بخطها التحريري؟ وكيف يؤثر صاحب الرأس المال في تقوية أو إضعاف ممارساتها؟ وإلى أي حد تحترم قواعد وأخلاقيات المهنة الإعلامية؟ يلاحظ انه باستثناء بعض الدراسات القليلة الإشكالية التي يطرحها تأثير رأس المال على الإعلام، رغم أهميتها لم تحظى بالاهتمام الكافي من لدن الباحثين والإعلاميين في مختلف البلدان العربية[87].

إن محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية يفرض بدءا تشخيص وضعية أنماط ملكية المؤسسات الإعلامية في المغرب ومحاولة رصد العوائق التي تحول دون قيمها بطرق مهنية للمساهمة في انتقال ديمقراطي حقيقي، وفي مرحلة ثانية يتحتم البحث عن الشروط التي من شأنها أن تمكن هذه المؤسسات من تجاوز هذه العوائق وربح رهان المأسسة والمهنية من أجل ممارسة ترمي إلى دمقرطة الدولة والمجتمع.

I. تعدد أنماط ملكية المؤسسات الإعلامية في المغرب وعوائق المأسسة والمهنية.

خلافا لما صارت عليه أحوال الإعلام في أغلب البلدان العربية التي تأثرت بالمسارات السياسية التي تم اختيارها بعد حصولها على الاستقلال والتي طبعها هيمنة المؤسسات الإعلامية التابعة للنظام السياسي الحاكم، حيث وظفها لتعبير عن صوته دون ترك مساحات لأصوات مختلفة أو معارضة، فإن الإعلام في المغرب كما هو الحال بالنسبة

---

[87] انظر، عمرو الشوبكي، أنماط الملكية وتحديات بناء إعلام مهني، اوراق عمل مؤتمر الإعلام الثورة المصرية ما قبل وما بعد. القاهرة يونية 2011.

- انظر، نفيسة صلاح الدين، مشكلة الملكية وتأثيرها على وسائل الإعلام. https://is.gd/xYfPn6
- انظر، محمد ناصر، العلاقة بين الملكية والسياسية التحريرية في الإعلام الخاص. قراءة في وضعية الفضائيات المصرية الخاصة، منتدى البدائل للدراسات، 2011.
- انظر، محمود البنهاوي، ملكية وسائل الإعلام لأنماط والتنظيم دراسة مقارنة، 2014، مركز دعم تقنية المعلومات.

للإعلام في بعض هذه البلدان خصوصا (لبنان ومصر –قبل ثورة 1952)، عرف تعددية لهذه المؤسسات وتنوعا لمنابرها التي عكست إلى حد ما مختلف التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.

وتأتي هذه التعددية الإعلامية في سياق التعددية السياسية الذي اختاره المغرب منذ فجر الاستقلال في ظل نظام الملكية والذي كرسه أول دستور المملكة سنة 1962. ويمكن لمن يتفحص المشهد الإعلامي المغربي الوقوف بسهولة على هذه تعدد وتنوع المؤسسات والمنابر الإعلامية، وكذلك اختلاف طبيعة الأشخاص والهيئات المنشئة لها وطبيعة رأس المال الذي استثمر فيها. وتؤكد حقيقة هذه التعددية، ليس فقط التقارير الوطنية الرسمية[88] وغير الرسمية، ولكن أيضا التقارير الدولية. ذلك أننا نجد مؤسسات إعلامية تملكها الدولة، وأخرى يملكها القطاع الخاص، وأخرى تملكها هيئات حزبية أو هيئات من المجتمع المدني. إلا أنه إلى حد الآن لم تعرف الساحة الإعلامية المغربية لا النمط التعاوني ولا نمط مساهمة الإعلاميين في رأس مال المؤسسة الإعلامية التي يشتغلون بها.

إن ما يفسر وجود هذه التعددية لأنماط ملكية المؤسسات الإعلامية هي السياقات والظروف التي مر منها التطور السياسي المغربي وطبيعة الفاعلين السياسيين الذين أبرزهم الكفاح الوطني من أجل استقلال البلاد وخصوصا طبيعة الحركة الوطنية المغربية المختلفة المشارب الفكرية والعقائدية والثقافية.

إذا كان تكريس مبدأ التعددية السياسية دستوريا وترجمته في الساحة الإعلامية مؤشرا على وجود هامش من الديمقراطية فهل هذا كاف لإقرار وجود تعددية وحرية حقيقية للتعبير. وهل هذه التعددية تسمح لسلطة الإعلام بممارسة أدوارها الرقابية للسلطة الدستورية وبتوعية المجتمع وتثقيفه والمساهمة في تشكيل الرأي العام؟ أم هناك ضرورة لشروط أخرى لممارسة المؤسسات الإعلامية لنشاطها كيفما كان نمط ملكيتها

---

[88] أنظر تقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2016. ص 33

وطبيعة مالكها ورأس مالها؟ لا شك أنه كيفما كانت طبيعة هذه المؤسسات الإعلامية وتوجهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، فإنه من الضروري لكي تحظى بحد أدنى من المصداقية، أن تمارس نشاطها في إطار احترام القواعد المهنية والأخلاقية المتعارف عليها والتي أفرزتها الممارسة الطويلة في البلدان المتقدمة إعلاميا.

إلا أن اختصاص واقع الممارسة الإعلامية في المغرب يبين بشكل جلي أنه رغم تعدد وتنوع المؤسسات الإعلامية، فإن الهامش الديمقراطي المتاح في المغرب منذ الاستقلال لم يسمح في كل الأوقات باستقلالية فعلية لأغلبها، إذ لم يسمح لها بحد أدنى من حرية التعبير إلا استثناء في ظروف سياسية خاصة. وتنسحب هذه الحالة بدرجات متفاوتة على كل المؤسسات الإعلامية سواء منها تلك المملوكة للدولة (1) أو التي يملكها القطاع الخاص (2) وحتى تلك التي أنشأتها الهيئات الحزبية (3).

المطلب الأول: المؤسسات الإعلامية العمومية

1–صحافة الورقية العمومية

ترجع رغبة النظام السياسي المغربي في امتلاك صحافة ورقية تكون لسان حاله وتعبر عن إرادته وسياساته إلى ما قبل فترة الاستقلال. والحافز الأساسي لهذه الرغبة هو الاستفراد بوسائل تشكيل الرأي العام حتى يضمن موالاة لأوسع فئات الشعب وللتقليص من تأثير خطابات المعارضة.

في فترة الحماية لم تكن للسلطات الاستعمارية الفرنسية والاسبانية استثمارات مباشرة في مجال الصحافة المكتوبة، لكنها عملت بطريقة غير مباشرة على تشجيع الصحافة الخاصة وعلى قمع صحافة الحركة الوطنية التي كانت تناهض سياساتها وتسعى لتحريض الشعب المغربي عليها.

وبعد الاستقلال، وفي سياق سياسي تميز بالصراع على السلطة بين القصر المعارضة المنبثقة من الحركة الوطنية، حاول النظام السياسي ولسنوات طويلة إصدار بعض الصحف والمجلات كجريدة "الأنباء" ومجلة "المشهد" حتى تكون أدواتها في نشر خطابها والتأثير على الرأي العام في وقت كان لصحافة أحزاب المعارضة، إشعاع وانتشار

كبير في أوساط المجتمع المغربي. ويعود رأس مال هذه المؤسسات الصحفية للدولة التي كانت توفر لها عبر الوزارة المكلفة بالإعلام الإمكانات اللوجيستية من مقرات وتجهيزات أساسية وموارد بشرية وتمويل للتسيير والتوزيع... ولا غرابة أن كانت تفرض عليها خطها التحريري الذي يخدم مصالحها حسب الظروف والملابسات التي تمر بها البلاد. غير أنه رغم التسهيلات والدعم الكبير الذي كانت تلقاه هذه الصحف، فإنها لم تستطع الاستمرار في الصدور وذلك لعدة عوامل أهمها ضعف انتشارها ومردوديتها الاقتصادية والمهنية. وكذلك بسبب خطها التحريري الغارق في الرسمية ومضامينها الروتينية التي كانت تفتقد لأية جاذبية، فضلا عن كونها كانت بعيدة كل البعد عن انشغالات مختلف الفئات المجتمعية، خصوصا وأنها كانت معرضة للمنافسة القوية من طرف صحف أحزاب المعارضة التي كانت تحظى بأكبر نسبة من المقروئية.

وأمام فشل رهان خلق مؤسسات صحفية عمومية، عملت الدولة بشكل تدريجي على إقبارها. إلا أنها استمرت في دعم صحف القطاع الخاص الموالية لسياستها، وخصوصا تلك الموروثة عن المقاولات الصحفية الاستعمارية كـ ''مجموعة ماس" (Groupe Mas)[89] والتي أضحت تحمل عناوين جديدة كجريدة: "صباح الصحراء" ((le Matin du Sahara وجريدة "ماروك وسوار" (Maroc Soir)... إضافة على هذا حرصت على مواصلة احتكارها لوسائل الإعلام السمعية البصرية نظرا لطبيعتها الاستراتيجية.

---

[89] نجيب تقي، مجموعة ماس الإعلامية بالمغرب في فترة الحماية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ 2000، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.

2. احتكار الدولة للإعلام السمعي البصري

مشيا على ما سارت عليه السياسة الإعلامية للسلطات الاستعمارية[90] وعى النظام السياسي في المغرب منذ حصول البلاد على الاستقلال بالأهمية الاستراتيجية للإعلام السمعي البصري بسبب القوة التواصلية التي يمنحها في مجتمع أهم خصائصه وجود نسبة عالية للأمية والإقبال الكبير على استهلاك الصورة. ولهذا فقد أبقى على الإذاعة والتلفزيون كإحدى مصالح الإدارة[91] قبل أن يجعل منها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي[92]. واعتبر العاملون فيها، بمن فيهم الإعلاميون، موظفو

---

[90] انظر الظهير 25 نوفمبر 1924، المتعلق باحتكار الدولة للمجال التلغراف والتلفون بسلك أو ابدون سلك (الجريدة الرسمية عدد 635 بتاريخ 23 ديسمبر 1924)، والنصوص المعدلة له، وخصوصا ظهير 1949، (الجريدة الرسمية عدد 1919 بتاريخ 5 أغسطس 1949)...

انظر عبد الكريم العبدلاوي وآخرون، الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة، وضعية الإعلام المرئي والمسموع في المغرب" سلسلة قضايا الإصلاح، مركز القاهرة للدراسات، حقوق الإنسان 2008، ص159

حرصت سلطات الحماية على احتكار الوسائل السمعية البصرية للإعلام والاتصال فاتخذت جميع الإجراءات القانونية والتقنية والمادية لتحقيق هذا الهدف. وسنت سلطات الاستعمارية قانون 1948، الذي يكرس هذا الاحتكار بشكل واضح حيث أعتبر مجال التلغراف والتلفون السلكي واللاسلكي، الذي يتم عبره البث الإذاعي والتلفزي، من المجالات الخاضعة حصريا للدولة. ونصت على عقوبات زجرية قاسية ضد من ينتهك هذا الاحتكار وفي هذا السياق أطلقت عدة إذاعات حتى تتمكن في إيصال خطابها إلى الشعب المغرب، وكانت أول إذاعة عصرية "راديو المغرب «Radio Maroc» "سنة 1928 ووضعها تحت السلطة المباشرة للمقيم العام الفرنسي في المنطقة الخاضعة لنفوذ فرنسا، و"إذاعة درسة Radio» " «DERSA في المنطقة التابعة للنفوذ الإسباني، بينما كانت "إذاعة طنجة «Radio Tanger» "سنة 1946، و"راديو إفريقيا «Radio Africa» "سنة 1947 في المنطقة الدولية بطنجة شمال المغرب. أما بالنسبة للتلفزيون، فإن أول إذاعة تلفزية عرفها المغرب في 1948، كانت مملوكة للدولة واعتبرت مرفقا عاما ووضعت تحت سلطة مدير إدارة البريد والتلغراف والتلفون في إطار شركة فرنسية تسمى "تيليما .(Telema)

[91] ظهير رقم 173-1 بتاريخ 18 مايو 1959، (الجريدة الرسمية عدد 2430، 22 مايو 1959).

[92] مرسوم 22نوفمبر 1966، ثم مرسوم ملكي صدر في 22 فبراير 1967 في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الانباء.

انظر أيضا، يونس مسكين، الإعلام السمعي البصري في المغرب بين الضبط والتحرير، رسالة لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، السنة الجامعية 2007-2008، ص 32

الدولة خاضعين لنظام الوظيفة العمومية دون تمييز بينهم وبين الإداريين[93] وذلك في تعارض صارخ مع ما كان عليه الوضع آنذاك في البلدان المتقدمة. وقد أدى حرص الدولة على احتكار الإعلام السمعي البصري في بداية التسعينات، وبالتحديد سنة 1994 حين اللحاق وزارة الإعلام بوزارة الداخلية التي أصبحت تتحكم بشكل مباشر في الإذاعة والتلفزة المغربية. فقد منح تسييرها لرجال السلطة من درجة والي (محافظ) تحت إمرة ومراقبة وزير الداخلية. وفي غضون سنوات التسعينات، وبالرغم من الانفتاح السياسي الذي أدى إلى صعود حكومة التناوب التوافقي التي قادتها أهم أحزاب معارضة سنوات الرصاص، فإن برنامجها لإصلاح قطاع الإعلام لقي مقاومة شديدة من بعض الجهات النافذة في الدولة، تجسدت في نشوب خلافات حادة بين وزير الاتصال ومدير الإذاعة والتلفزيون. وانتهى الصراع في آخر المطاف بإحباط الوزير الذي اضطر إلى تقديم استقالته بسبب فشله في إرجاع المدير إلى منصبه الأصلي في وزارة الداخلية. وهكذا لم تتمكن الحكومة في إنجاح مشروعها الإصلاحي لقطاع الإعلام السمعي البصري الذي تبين جليا أن الدولة تعتبره مجالا سياديا محفوظا.

ومع التحولات التي طرأت على السياق الوطني والدولي نتيجة لضغوط داخلية وخارجية اضطرت الدولة إلى إنهاء احتكار الإعلام السمعي البصري[94] الذي دام 75 سنة بعدما أحدثت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا) (HACA)، بموجب قانون13 غشت 2002[95]. الذي فتح الباب للخواص للحصول على رخص

---

[93] عبد الجبار الرشيدي، علاقة الدولة بالإعلام، دينامية الصراع والتحول، أطروحة دكتوراه 2016 كلية الحقوق المحمدية، جامعة الحسن الثاني، ص105 وما يليها.

[94] عبد الجبار الراشدي نفس المرجع، ص 115 وما يليها.

[95] ظهير رقم 1.02.212، صادر في 31 أغسطس 2002، الموافق لـ 22 من جمادى الأخيرة 1423، يقضي بإحداث الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، الجريدة الرسمية، عدد 5035 بتاريخ 2 سبتمبر 2002. ومرسوم بقانون رقم 663.02.2، صادر في 10 سبتمبر 2002، بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي والصادر في الجريدة الرسمية عدد 5040 بتاريخ 12 سبتمبر 2002.

لاستغلال الخدمات الإذاعية. إلا أنه رغم تحرير الفضاء السمعي البصري، ظلت الدولة تهيمن على القطاع الإعلامي السمعي البصري عبر ترسانة من القنوات في قالب شركات شبه عمومية تملك فيها كامل رأس المال. وتتشكل هذه الترسانة من 10 قنوات تلفزية و14 إذاعة وطنية جهوية تغطي كافة التراب الوطني وموزعة حسب تخصصات موضوعاتية مختلفة مثل الرياضة والبرامج الدينية، الثقافة[96]...الخ. لقد كان الهدف من وراء تغيير النظام القانوني للقنوات العمومية سنة 2005 من مرفق إداري عمومي إلى شركة عمومية تدبر وفق أسلوب القطاع الخاص هو الحد من الهدر المالي ومن ثقل البيروقراطية وزرع روح الابتكار وتجويد المنتوج الإعلامي.

إلا أنه بعد مضي حوالي 10 سنوات على إحداث هذه الشركات الشبه عمومية أو المختلطة رأس المال يلاحظ استمرار نفس السلبيات التي سادت عهد التدبير العمومي المباشر. وتتجلى هاته السلبيات على الخصوص في الخرق المتكرر لقواعد وأخلاقيات مهنة الإعلام، كتدخل السلطة السياسية عبر الأجهزة الإدارية المسيرة للقنوات العمومية في العمل الإعلامي الصرف والتأثير في مضمون ما تبثه وبالتالي التأثير على خطها التحريري مما يبقي على ضعف جودة منتوجها الإعلامي وحملها لخطاب إعلامي رسمي أحادي، وغياب البرامج الحوارية، وعدم معالجة القضايا التي تهم الحياة اليومية للمواطنين بشكل مهني ومتوازن يعكس تعدد التيارات الفكرية والثقافية والسياسية الموجودة في المجتمع المغربي. ونتيجة لذلك، يتم تسجيل تدني واضح لنسب مشاهدة هذه القنوات وهجرة المشاهدين والمستمعين المغاربة إلى القنوات الأجنبية[97].

انظر كذلك عبد العزيز النويضي: الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في المغرب، دراسة في النشأة والمهام، دار الأمان، الرباط 2004، ص 30.

[96] انظر التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة،2016، وزارة الاتصال، ص33.

[97] انظر محمد العربي المساري، الإعلام العمومي الأن، مداخلة في ندوة قوانين الإعلام في البلدان العربية، نظمها مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، سنة 2011، منشور على موقع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، .www.cerrss-ma.org

3. وكالة المغرب العربي للأنباء

لا يخفى على أحد دور وكالات الأنباء في ترويج صورة البلاد، وفي تغطية الأحداث الوطنية والدولية وتوزيع الأخبار على مختلف المنابر الإعلامية الوطنية والأجنبية سواء كانت مكتوبة أو سمعية بصرية أو حتى إلكترونية. وبسب هذا الدور الاستراتيجي يمكن تفسير إقدام الدولة على تحويل الإطار القانوني لوكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) من شركة مساهمة أحدثت سنة 1959إلى مؤسسة عمومية[98] خاضعة للقانون العام تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام (قانون1977)[99] وممولة من المال العام.

وباستثناء فترات قليلة عرفت فيها ممارسة إعلامية مهنية، فإن الوكالة ظلت على العموم خاضعة للدولة وتابعة لها تمارس وظائفها تحت توجيهها ومراقبتها، مما حال دون تحقيق تقدم ملموس على مستوى خدمة المرفق العام التي تقتضي التمتع بخط تحريري مستقل يمكنها من تأمين تغطية موضوعية ومتوازنة تعكس تعددية الفاعلين في الحياة العامة المغربية، وحيوية المجتمع المدني المغربي والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشغل بال الرأي العام ودافعي الضرائب. فقد الزمها القانون المذكور ب: ''القيام لحساب السلطات العمومية الدستورية بنشر كل خبر ترى هذه السلطات فائدة في إبلاغه إلى العموم'' و''المساهمة في المغرب والخارج في نشر وجهات نظر المملكة المغربية وأهداف سياستها ومراميها''[100].

وبالرغم من توسيع شبكة مكاتبها ومراسليها وطنيا ودوليا، وبالرغم كذلك من تحسين بنيتها التحتية وتجهيزاتها، ومن التطور التكنولوجي الذي ادخل عليها مبكرا فإنها تعرف منذ مدة طويلة عدة اختلالات تمنعها من القيام بخدمة عمومية كمثيلاتها في البلدان الديمقراطية. فهي تظهر أكثر كإدارة وليس كمؤسسة إعلامية. ذلك أن ثقافة

---

[98] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، تحول وكالة المغرب العربي للأنباء إلى نظام القانون، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد الثالث، نوفمبر 1994، ص30،31.

[99] انظر ظهير رقم 235.75.1. الجريدة الرسمية رقم 3387 بتاريخ 28 سبتمبر 1977 ص 1045.

[100] المرجع نفسه

التدبير البيروقراطي السائدة فيها تغلب بكثير على ثقافة الإعلام والاتصال بما يتطلبه من موضوعية وليونة وإبداع. وهذا يؤثر في سياستها الإعلامية وفي تحديد أولويات عملها اليومي. فمن بين 600 مستخدم نجد حوالي 214 إداريا أي بنسبة 38 في المائة أي أكثر من ثلث المستخدمين في حين توكل لأغلب الصحفيين وعددهم 311 مهام غير مهام إنتاج المحتويات (القصاصات) على عكس ما هو المعدل الحاصل في الوكالات العالمية الكبرى. في حين لا يتجاوز عدد التقنيين 36 أي بنسبة 6.1 في المائة، مما يؤثر سلبا على إمكانية الوكالة مسايرة التطور التكنولوجي الذي تعرفه وسائل الإعلام والاتصال ومنافسة الوكالات الدولية. ولهذا الطابع البيروقراطي للاشتغال الوكالة تأثيرا عميقا ليس فقط على إنتاجاتها ولكن أيضا على مردوديتها الاقتصادية. فعدم استقلالية خطها التحريري عن الدولة يؤثر على مصداقيتها وعلى جاذبية وترويج منتوجاتها. فاعتمادها الشبه كلي على دعم الدولة الذي يصل إلى 85% من الميزانية العامة للوكالة يجعلها لا تبذل جهدا كبيرا للرفع من مداخيلها التي تصل بالكاد إلى 15% من هذه الميزانية[101]. لقد كانت هناك محاولات لإصلاح طريقة اشتغال الوكالة وعيا بالدور الذي يمكن أن تقوم به في الدمقرطة والتنمية، كإحداث آليات داخلية لإرساء حكامة جيدة كمجلس التحرير مثلا، إلا أن أغلبية أعضاءه كانوا معيين وغير منتخبين. وقد بقيت هذه الآليات في كثير من الأحيان شكلية يتم القفز عليها دون أدنى احترام لمبادئ الحكامة وهو ما يشكل تناقضا صارخا بين الخطاب والممارسة[102].

فالوكالة تفتقد إذا إلى نموذج اقتصادي يفرض إعادة هيكلتها حتى يمكنها معالجة الاختلالات الناتجة عن تبعيتها للدولة وعن اعتمادها الشبه كلي على دعمها وكذا عن التسيير البيروقراطي لشؤونها. أن أي إصلاح للوكالة يجب أن يمكنها تدريجيا من الاعتماد

[101] انظر الإعلام والمجتمع في المغرب: التشخيص وخارطة الطريق، الحوار الوطني الإعلام والمجتمع، 2011، ص158،134.

[102] المرجع نفسه ص 134، وما يليها.

على مداخيل إنتاجاتها حتى تحصل على استقلالية خطها التحريري وتقوم بنشاطها في إطار الخدمة العمومية[103] المفروض أن تؤديها أية مؤسسة تمول من المال العام[104].

المطلب الثاني: الصحافة الحزبية

بعد استقلال المغرب كان من الطبيعي أن تختفي عدة منابر ويتقلص حجم سحب عدد آخر وأن تعوضها أخرى تعبر عن طموحات الشعب المغربي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. وقد وجدت تيارات الحركة الوطنية الفرصة سانحة لتوسع مساحة انتشار العناوين التي أنشأتها خلال فترة الحماية أو لإحداث عناوين جديدة[105]. والحقيقة أن صحافة الحركة الوطنية لعبت أدورا مهمة في المسار النضالي للشعب المغربي من أجل استرجاع سيادته. وساهمت كذلك بعد الاستقلال في تأطير الرأي العام المغربي لما كان لها من مصداقية في مختلف أوساط المجتمع. وخلال الصراع السياسي بين القصر والأحزاب الذي طال عدة عقود منذ الستينات، لعبت هذه الصحافة الحزبية المنبثقة عن الحركة الوطنية أدوارا هامة حيث كانت الوسيلة الفعالة للتعبير عن معارضتها للسياسات المتبعة وللدفاع عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[106].

وقد استغلت هذه الصحف شعبية أحزاب المعارضة التي كانت تعبر عن آرائها لممارسة النقد باستقلالية عن الدولة رغم التضييق السياسي والقانوني والاقتصادي والمحاكمات والمنع والحجز التي كانت تتعرض له باستمرار. وهكذا لعبت الصحف الحزبية كجريدة "العلم" لسان حال حزب الاستقلال، وجريدة "التحرير" و"المحرر" لسان حال الحزب الوطني للقوات الشعبية، و"الكفاح" لسان الحزب الشيوعي المغربي و"أنوال" منبر

---

[103] حسناء حنين، الخدمة العمومية للإعلام الرسمي في المغرب، استراتيجيته ورهاناته، https://is.gd/APq5p6

[104] جمال الدين الناجي، وكالة المغرب العربي للأنباء، مكسب وطني تغفل طموحاته المشروعة. الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد الثالث، نوفمبر 1994، ص 65.

[105] ايمن بن اتهامي، الإعلام الحزبي لم يعد يطرب في المغرب، https://is.gd/dSsTwM

[106] حسن اليوسفي المغاري، جدلية السياسي والإعلامي في المغرب: علاقة الجريدة بالحزب 1930-1996، مطبعة أنفو برانت.

إحدى أهم المنظمات اليسارية الراديكالية.... الخ. دورا مهما في التعبير في الرأي الأخر المعارض لسياسات الدولة. وقد ظهرت فيما بعد عناوين أخرى فرضتها التحولات التي عرفها المشهد الحزبي فصدرت "جريدة الاتحاد الاشتراكي" عن حزب الاتحاد الاشتراكي وجريدة "البيان" عن حزب التقدم والاشتراكية "والمنعطف" لحزب جبهة القوى و"الرسالة" والحركة"... الخ.

وإذا كان رأس مال هذه الصحف الحزبية ملكا لهذه الأحزاب، فإن سبب وجودها وطبيعة رسالتها لم تكن لتجعلها تدار باستقلالية عن قيادة الأحزاب المعنية[107]. بل أن تدخل هذه القيادة كثيرا ما كان يتم في خرق للقواعد المهنية وأخلاقيات الصحافة المتعارف عليها. إضافة إلى أن أغلب هذه الجرائد تمارس النشاط الصحفي بدون هيكلة واضحة وإدارة متخصصة ومنظمة كل هذا يفسر تراجع مقرؤيتها ورهنها[108].

المطلب الثالث: المؤسسات الإعلامية المملوكة للقطاع الخاص

إن ظهور مؤسسات إعلامية مملوكة للقطاع الخاص في المغرب يرجع إلى بدايات وجود إعلام عصري فيه. فقد ظهرت أولى المنابر الصحافية قبل وضع المملكة المغربية تحت الحماية الفرنسية الإسبانية على يد خواص أوروبيون كانوا يرمون التمهيد لاحتلال البلاد. وإبان الحماية سهلت السلطات الاستعمارية إحداث صحافة موالية لها تشيع خطابها وتنافس الصحافة الوطنية المقاومة لها والتي كانت في معظمها مبادرات برأس مال لأفراد أو جماعات وطنية تحركهم الغيرة الوطنية وضرورة الكفاح ضد المستعمر ومستوطنيه[109].

---

[107] حسن اليوسفي الصحافة الحزبية المغربية والعلاقة بين الحزب والجريدة، https://is.gd/pZFr08

[108] سعيد بن سعيد العلوي، وهن الصحافة الحزبية، جريدة المساء، يوم 30.06.2014، https://is.gd/e1Sfps

عبد الوهاب الرامي، الصحافة المكتوبة بالمغرب ومحك النموذج اللبرالي، في "حرية التعبير مفاهيم وسياقات" المركز المغربي للقلم الدولي، منشورات عكاظ 2011، ص 39.

[109] زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، نشأتها وتطورها، الجزء الأول، نشر وزارة الأنباء، مطبعة فضالة، المحمدية، السنة غير معروفة، ص7.

وبعد الاستقلال ظل المجال مفتوحا للخواص للاستثمار في النشاط الإعلامي خصوصا وأن أول دستور عرفته البلاد سنة 1962، كرس حرية المقاولة واقتصاد السوق، ومبدأ التعددية السياسية. وعلى هذا الأساس تم إصدار العديد من المنشورات إما في شكل صحف أو دوريات أو مجلات برأس مال خاص. إلا أنه بالنسبة لمجال الإعلام السمعي البصري، فقد ظل محتكرا من طرف الدولة إلى غاية سنة 2005 حين صدور قانون التحرير والذي سمح بظهور قنوات إذاعية وتلفازية برأس مال خاص، وقدت أدت لاحقا الثورة الرقمية والتطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا أزمة الصحافة الورقية إلى بروز إعلام إلكتروني بمبادرات خاصة... أن انتشار الإعلام المملوك للخواص، سواء كان ورقيا أم سمعيا بصريا أو إلكترونيا يُبقي السؤال مطروحا حول مدى تمتعه بالاستقلالية خصوصا تجاه الدولة ومدى اتساع ممارسته لحرية التعبير وكذلك بقدر احترام قواعد والأخلاقيات المهنية.

1. الصحافة الورقية

ا. الصحف المحدثة قبل الانفتاح السياسي في التسعينيات

استمرت الصحافة المملوكة للخواص بعدا الاستقلال في الصدور إلى جانب الصحافة الحزبية التي كان لها الصدى الأوسع في أوساط المثقفين والمتعلمين. ويعتبر وجود صحافة مملوكة لرأس مال خصوصي تجسيدا لاختيارات المملكة المغربية السياسية[110]. فقد كرس الدستور المغرب بوضوح مبدأ التعددية السياسية وحرية المقاولة والمنافسة. ولهذا كان من الطبيعي أن يعكس المجال الإعلامي هذه المبادئ، ويفتح المجال لاستثمارات رأس المال الخاص. وعلى هذا الأساس ظل مشهد الصحافة الورقية في

- جامع بيضا، الصحافة المغربية من النشأة إلى سنة 1956، أطروحة دكتورة باللغة الفرنسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس،1965، ص 5.
- سعيد حجي، فجر الصحافة الوطنية المغربية، تصنيف وتقديم عبد الرؤف حجي، ص275.
- محمد بنعزيز، نشأة الصحافة في المغرب، مقال منشور في يونية 2013، www.alifpost.com

[110] انظر تصدير دستور المملكة المغربية ل سنة 2011، وخصوصا مقتضيات الفصل 28.

المغرب يزخر منذ القديم بمنشورات مختلفة متعددة الأشكال والأنواع والمضامين والتوجهات.

فبالإضافة إلى الصحف الموروثة عن المجموعات الاقتصادية الاستعمارية مثل "مجموعة ماس" والتي تم تفويتها إلى شركة تخضع لتأثير السلطة السياسية[111]، فقد صدرت منذ الستينات إلى حدود اليوم العديد من العناوين باللغتين العربية والفرنسية[112]مبادرة من طرف أفراد أو مجموعة أفراد عن طريق مساهماتهم أو عن طريق تمويل أو دعم من طرف مؤسسات اقتصادية كبرى غالبا ما كانت قريبة من السلطة السياسية. والحقيقة أن هذه الصحافة الخاصة الموالية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تنهجها الحكومات المتعاقبة ازدهرت في مرحلة كان النظام السياسي في حاجة إلى منابر توصل خطابه إلى الفئات المثقفة وإلى الجماهير الشعبية بغاية الحد من تأثير الصحافة الحزبية المعارضة لها. أن ازدهار هذه الصحافة الموالية للنظام السياسي خلق فرصا سانحة لكثير من الإعلاميين انتهزوها للحصول على مداخيل مالية في مقابل ممارسة صحافية لم تكن تكترث بما تمليه عليهم قواعد وأخلاقيات مهنتهم.

وفي المقابل ظهرت صحف ومجلات ودوريات أصدرها أشخاص برأس مال خاص مستغلين الهامش الضيق من الحرية الذي كان متاحا. وكانت أغلبها ذات ميول يسارية تعتمد خطوطا تحريرية نقدية لسياسات الدولة. إلا أن انتقاداتها ظلت في غالب الأحيان لا تتعدى الخطوط الحمراء التي كان يضعها النظام السياسي. ومن بين هذه المنشورات صدرت باللغة الفرنسية جريدة "المغرب" (Le Maghreb) ومجلة "لاماليف" (Lamalif)، ومجلة "الأساس" (Alassass) وغيرها.... أما باللغة العربية فقد صدرت مجلة" الثقافة الجديدة"، وأنفاس" وجسور" والمقدمة"... وكان هدف

---

[111]La presse indépendante en crise, 26 avril 2010, https://goo.gl/6BWzuK

[112] Khadija Redouane, La presse indépendante au Maroc: le cas de Maroc-hebdo international, Mémoire D.E.S (isic) rabat.

أصحاب هذه المبادرات الصحفية، خلق فضاء عمومي لطرح ونقاش القضايا التي كانت تعتبرها ذات أولوية من حيث كونها تهم العيش اليومي للمواطنين. إلا أنه في سياق الصراع السياسي الذي كان دائرا بين المؤسسة الملكية المعارضة خلال ما يسمى بـ"سنوات الرصاص"، كانت أغلب هذه الصحف والمجلات تعاني من التضييق. وقد زاد في أزمتها قلة القراء وبالتالي فتقلصت مداخيلها، بحيث عرف أغلبها أزمات اقتصادية حادة انتهت بها إلى التوقف عن الصدور. ولم تستطع الاستمرار إلا تلك التي بقيت تتلقى الدعم المباشر أو غير المباشر من كبرى المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية بسب موالاتها لدولة. ومع ذلك فإن هذا الصنف الأخير لم يستطع جلب فئات عريضة من الجمهور ولم يرقى في تدبيره وفي ممارسته الإعلامية إلى مستوى الصحف والمجلات الإعلامية الكبرى حيث أن هذه الممارسة كانت تعرف تأثير مالكيها أو مدعميها على خطها التحريري وذلك ضدا على قواعد وأخلاقيات الممارسة الإعلامية الحقة.

وقد استمر الوضع على هذا الحال إلى غاية بداية التسعينيات حيث اضطرت السلطات السياسية تحت ضغوط داخلية (انسداد الحياة السياسية وظهور مؤشرات انفجار اجتماعي)، وأخرى خارجية (شروط الانفتاح التي فرضتها العولمة وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996) أدت إلى انفتاح إعلامي سمح بظهور صحف ومجلات وكذلك مواقع إلكترونية مستقلة أنشأت من طرف خواص برؤوس أموال خاصة.

ب. الصحافة "المستقلة" منذ بداية التسعينيات

في ظرف سياسي تميز بالانفتاح الذي اضطر إليه النظام السياسي تحت ضغوط الوضع الداخلي (انسداد آفاق الحياة السياسية الداخلية وظهور مؤشرات انفجار اجتماعي)، وكذلك تحت التأثيرات الخارجية (تلبية شروط الاندماج في مسار العولمة والالتزامات التي نتجت عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المبرمة سنة 1996). صدرت صحافة مستقلة برؤوس أموال خاصة بشكل ملفت بعيد المناظرة الوطنية الأولى حول الإعلام التي عقدت سنة (1993).

في هذا السياق ظهرت عناوين جديدة بالعربية والفرنسية متخذة خطوطا تحريرية تميزت بجرأة غير مسبوقة في التطرق إلى مواضيع كانت إلى فترة قريبة من التابوهات المحرمة والخطوط الحمراء التي لم يكن يسمح بتجاوزها، والتي كانت تعرض الصحفيين إلى مختلف أشكال القمع السياسي والقانوني والاقتصادي. حيث تناولت مواضيع جد حساسة من قبيل ثروة الملك والامتيازات التي يحصل عليها المقربون من القصر، وقضايا الفساد...الخ... كما أنها تميزت بانتهاج أساليب جديدة في الممارسة الصحفية لم تكن سائدة في الإعلام بالمغرب كصحافة التحقيق والاستقصاء. وكانت على العموم حريصة على استقلاليتها وعلى الموضوعية في تناول القضايا التي كانت تعالجها وعلى احترام قواعد وأخلاقيات مهنة الصحافة المتعارف عليها عالميا. وقد أدت طبيعة ممارسة هذه الصحف والمجلات وجرأتها إلى جذب نسبة كبيرة من القراء حيث كانت تقوم بدور معارضة سياسية للسياسات الحكومية ورقيبة على التسيير الحكومي للشأن العام في وقت ضعفت فيه المعارضة السياسية الحزبية ومنظمات المجتمع المدني. ومن بين هذه الصحف والمجلات يمكن ذكر الجرائد مثل "الصحيفة"، و"الجريدة الأخرى" و"نيشان ‘‘و"مجلة وجهة نظر" و"مجلة نوافذ".... التي كانت تصدر باللغة العربية، وأيضا مجلة ‘‘لجورنال’’ (Le journal) و"تيل كيل" (Tel Quel) وغيرها... باللغة الفرنسية.

غير أن الإحراج الذي خلقته هذه الصحافة المستقلة للسلطة السياسية جعل هذه الأخيرة تقرر تضييق الخناق عليها اقتصاديا وقانونيا إما عن طريق غلق باب الاستشهار على صفحاتها خصوصا من طرف المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وبالأخص تلك التي تملكها الدولة والتي كانت الدعامة الأساسية لتمويلها[113]، أو عن طريق تعريضها للمحاكمات[114] التي كانت تنتهي بأحكام تلزمها بأداء غرامات مالية كبيرة لم تكن تستطع تحملها. وقد أدى هذا التضييق إلى توقف أغلبها عن الصدور مثل "الجريدة"

---

[113] بوبكر الجامعي، تقرير حول وضعه الإعلام في المغرب، المركز العربي لتطوير الحكم والقانون والنزاهة، ص 21، منشور في https://is.gd/TtNry1

[114] عبد الجبار الراشدي، مرجع سابق، ص232 وما يليها.

و"الجريدة الأخرى" و"لوجورنال" و"نيشان"، في حين تم بيع الأخرى إلى خواص لم يكن لهم نفس المنظور لممارسة النشاط الصحفي[115]. وهكذا تم تغييب هذه المنابر عن المشهد الإعلامي المغربي واضطر أصحاب رؤوس الأموال الذين أحدثوها إلى تغيير مجال استثمارهم. أما الإعلاميون الذين كانوا يمارسون نشاطهم في هذه الصحف والمجلات المستقلة فقد اضطروا إما إلى تغيير مجال عملهم، وإما إلى الانتقال إلى الإعلام الإلكتروني أو مغادرة البلاد والهجرة إلى بلدان أجنبية بحثا عن حرية تعبير أوسع.

2. الإعلام السمعي البصري الخصوصي

عرف قطاع الإعلام السمعي البصري في المغرب بعض الاستثناءات لاحتكار الدولة، قبل سنة 2005. (أ) وقد خلق إحداث الهيأة العليا للإعلام السمعي البصري (الهاكا) سنة 2002 ثم صدور قانون التحرير سنة 2005، إمكانية فتح المجال لرأس المال الخصوصي للاستثمار في هذا القطاع (ب). وقد أدى هذا التطور القانوني والمؤسساتي إلى إحداث قنوات سمعية بصرية بدأت تتكاثر بحيث أصبحت تطرح بإلحاح سؤال الاستقلالية والمهنية في ممارستها الإعلامية.

ا. –استثناءات احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري قبل قانون التحرير

حرصت الدولة دوما على احتكار الإعلام السمعي البصري لأهميته الاستراتيجية، إلا أن ظروفا استثنائية فرضت عليها القبول بإحداث قنوات تلفزية وإذاعية خاصة. وهكذا في المجال الإذاعي تم إنشاء إذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية ميدي1 (Radio Medi1) بموجب اتفاقية بين الدولة المغربية وفرنسا أسند تدبيرها إلى شركة سوفيراد (SOFIRAD) برأس مال مختلط فرنسي مغربي وفق دفتر تحملات لم يسمح إلى غاية اليوم الاطلاع عليه. وقد ساهم في هذا الاستثمار من الجانب المغربي شركة كومينيكاسيون بـ23% والبنك المغربي للتجارة الخارجية بـ23% وشركة شوسبريس بـ25%. أما من الجانب الفرنسي فساهمت فيه الشركة الدولية للإذاعة

---

[115] حسن اوريد، الصحافة بالمغرب بين المهنة الرسالة https://is.gd/BQSH6E

والتلفزيون بنسبة 49%. وقد كان الهدف من إنشاء هذه القناة هو بالنسبة للمغرب هو في نفس الوقت إيجاد نافذة إعلامية على البحر الأبيض المتوسط وفي نفس الوقت خلق فضاء إعلامي لإيصال خطاب الدولة إلى النخبة الفرنكوفونية. أما بالنسبة لفرنسا فهو تعزيز حضورها الإعلامي والثقافي في منطقة المغرب العربي.

إضافة إلى القناة الإذاعية ميدي 1، فقد حصلت "راديو سوا" الناطقة باللغة العربية (SAWA) والتابعة لمكتب الإذاعات الدولية الأمريكية والممولة من طرف الكونغريس، على ترخيص من طرف السلطات المغربية سنة 2002، وذلك في سياق تبعات أحداث شتنبر 2001. وقد تم منح هذا الترخيص لهذه القناة دون نشره في الجريدة الرسمية وفي غياب أي معطيات عن وجود دفتر تحملات من عدمه[116].

أما في المجال التلفزي، فقد تم سنة 1989 إحداث قناة تلفزية تبث باللغتين العربية والفرنسية تحت اسم «2M» وذلك بموجب عقد امتياز بين الدولة وشركة الإنجازات والدراسات السمعية البصرية "صوريا (SOREAD) أوكل تسييرها إلى شركة "أونا أمنيوم" والمجموعة الكندية "فيديورون" بشراكة مع القناة الفرنسية الأولى. وقد أسندت إدارتها إلى صهر الملك آنذاك. ويدل هذا على حرص القصر على جعل هذه القناة تخضع لمراقبة الدولة التي منحتها لانطلاقتها دعما ماليا هاما (500 مليون درهم). إلا أن التسيير الإداري والمالي والإعلامي للقناة كان بعيدا عن النجاعة والمهنية بحيث سرعان ما عانت من عجز مالي مما أدى إلى إعادة رسملتها. وهكذا تحولت الدولة إلى أكبر مساهم في رأس مالها بنسبة 70% للدولة و30% لكل من المجموعة الاقتصادية "أما أونا أمنيوم" والبنك المغربي للتجارة الخارجية.

بعد هذا الاستثناء الأول لاحتكار الدولة المجال التلفزي، أحدثت قناة تلفزية شبه عمومية ثانية تحت اسم "ميدي1 سات" (Medi1 SAT). وتساهم في رأس مالها

116 انظر نجاة بوتسوت والمختار امياب ولد زيان، تحرير القطاع السمعي البصري بالمغرب ومسألة الاستثمار، بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، السنة الجامعية 2006، و2007. ص21.

شركات عمومية تابعة للدولة كشركة "اتصالات المغرب" (Maroc Telecom)، وشركات خاصة وأبناك تجارية وثم مؤخرا شركات خليجية.

يظهر جليا أنه رغم هذه الاستثناءات فإن الدولة ظلت حريصة على أن تبقى القنوات السمعية البصرية المحدثة برأس مال خاص أو مختلط خاضعة لنفوذها تروج لخطابها دون منح مساحات للخطابات المختلفة والمعاكسة له. ويمكن سحب هذه الملاحظة على القنوات التي أحدثت بناء على قانون 2005 الذي أقر رسميا بتحرير القطاع السمعي البصري.

2-القنوات السمعية البصرية المحدثة بعد صدور قانون التحرير

تفعيلا لقانون 03 -77 لسنة 2005 القاضي بتحرير الاتصال السمعي البصري تم الترخيص في المرحلة الأولى إلى عشر قنوات إذاعية وذلك من مجموع 52 طلب أنشاء إذاعة خاصة. كما منحت ترخيصا واحدا لتلفزة ثبت عبر الساتلايت من التراب الوطني، وهي ميدي أن سات، Medi 1 SAT "، وفي الحقيقة في هذه الحالة الأخيرة فإن الأمر لا يتعلق بترخيص جديد ولكن بتسوية لوضع قانوني لهذه القناة ذات الرأس مال المغربي فرنسي.

وبعد ذلك في مرحلة ثانية بينما تم رفض الترخيص لخمسة مشروعات قنوات تلفزية. بمبرر عوامل الظرفية والقطاعية وخصوصا وضعية السوق الإشهاري، واحتمال تقلص نموه، وباحتمال الإخلال بتوازن القطاع السمعي البصري، فإنه تم منح الترخيص لثلاث قنوات إذاعية هي راديو لوكس "Radio lux "، وراديو مارس "Mars" وراديو ميدينا إم ف "Medina Fm ".

وقد أثار قرار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا) عدة انتقادات منها أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التلفزية ليست من اختصاصاتها والحقيقة أن الدولة، رغم إقرارها للتحرير قطاع الإعلام السمعي البصري وفتح بابه أمام الاستثمارات الخاصة، إلا أنه يظهر من الترخيص الممنوحة ومن دفاتر التحملات المفروضة على أصحاب القنوات المرخصة والرفض الذي تم إقراره يظهر بشكل جلي إرادتها في استمرار

في الحرص على مراقبة هذا القطاع الاستراتيجي والتحكم فيه والتدرج في الانفتاح على المبادرة الخاصة.

3. مؤسسات الإعلام الإلكتروني

أ. المواقع الإعلامية الإلكترونية

لم يكن للإعلام في بلد منفتح على العالم مثل المغرب أن يبقى دون أن يتأثر بالتطورات الهائلة خصوصا في مجال التكنولوجية الرقمية. فقد انتشر الإنترنيت في المغرب بشكل متسارع حتى أصبح عدد المشتركين فيه مع نهاية سنة 2016، يناهز 16.92 مليون مشترك من مجموع 30 مليون مواطن ومواطنة[117]. وفي سياق انتشار استعمال الإنترنيت ظهرت تدريجيا منذ سنة 2000 مواقع إعلامية إلكترونية مختلفة الأشكال والمضامين، ما فتئت تعرف نموا مضطردا[118].

وترجع بعض أسباب تفريخ هذه المواقع إلى الحجم الضئيل للاستثمار فيها وغياب إطار قانوني دقيق يضع شروطا ثقيلة بالإضافة إلى أزمة الصحافة الورقية[119] التي هاجر معظمها إلى الشبكة العنكبوتية. ورغم ازدهار المواقع الإعلامية الإلكترونية فباستثناء عدد قليل منها التي استطاعت الاستمرار ومواصلة الانتشار، يعاني أغلبها من أزمة اقتصادية خانقة. ويلاحظ أن اغلبها يبقى بعيدا عن ممارسة مهنية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية النشر عبر الشبكة العنكبوتية. ويمكن إرجاع أسباب ضعف هذه المواقع إلى كون أغلبها غير مهيكل، وإلى عدم إسناد تدبيرها إلى أطقم متخصصة في الإعلام الرقمي ومتوفرة على خبرة وتجربة إعلامية كافية. ومن أسباب ضعفها كذلك، غياب

---

[117] انظر التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة، مرجع سابق، ص29.

وانظر ايضا، الإعلام والمجتمع في المغرب، التشخيص وخاصة الطريق، المرجع السابق، ص 188 وما يليها.

[118] التقرير السنوي، حول جهود النهوض بحرية الصحافة، مرجع السابق، ص29

Fathallah daghmi, olivier pulvar, farid toumi, Médias et publics au maroc, les enjeux de l'information et de la communication, 7 october 2012, p86 www.u-grenoble3.fr/les_enjeux numéro 13/1.2012.

[119] La presse écrite au maroc: un secteur crise https://is.gd/YDVRT8

تصوراتها ليس فقط من حيث الشكل ولكن كذلك من حيث المضمون. ويرجع هذا الضعف أيضا إلى عدم مراعاة خصوصيات البث الإلكتروني كالآنية والتفاعلية وغياب الهاجس التجاري. ذلك أن هناك انتشار واسع لمجانية الخدمات الإعلامية عبرها. وبإيجاز يمكن إرجاع ضعف وهشاشة هذه المواقع الإعلامية وانحرافها عن القواعد والأخلاقيات المهنية، إلى غياب نموذج اقتصادي تسير وفقه وإطار قانوني دقيق يؤطر ممارستها ويجنبها السلوكيات غير المهنية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن التجربة الأولى في المغرب لبيع الأخبار عبر الانترنيت هي تجربة جريدة "أوجور دوي لوماروك" (Aujourd'hui le Maroc) عبر الاشتراكات. إلا أن هذا الموقع لم يلق إلى حد اليوم انتشارا واسعا لأسباب مختلفة. وتشكل هذه التجربة منعطفا مهما في اهتمامات بعض المؤسسات الإعلامية الإلكترونية التي بدأت تتخلى عن المجانية وتطلب مقابل ماليا لخدماتها خاصة عبر الاشتراكات.

وعلى العموم فقد ظهرت عدة مواقع إعلامية إلكترونية عرفت مسارات مختلفة منها التي نجحت ومنها التي فشلت. ويمكن ذكر المواقع الإخبارية مثل مينارا (Menara) و"إي مراكش" (E. Marrakech) و"يا بلادي" (Yabiladi) و"هيسبريس" Hespress و"هبة بريس" Hibapress . و"لكم" (Lakom) و"كود" (Goud) و"العمق المغربي"...الخ... بالإضافة إلى العديد من المواقع الإلكترونية الجهوية...

وإذا كان العدد المتزايد للمواقع الإعلامية الإلكترونية، وازدياد نسب متابعتها مؤشرا يدل على إقبال واسع على هذا النوع من الإعلام، فإنه لا يعني بالضرورة أن هذه المواقع الإعلامية أصبحت تحصل على مداخيل مهمة تضمن استمرارها واستقلاليتها عن

سلطتي السياسة والمال وتقوي هياكلها وتجود منتوجها. فأغلبها يفتقر لنموذج اقتصادي يمكنها من احتلال وضعية تنافسية مربحة[120].

ب.الإعلام الإلكتروني الجمعوي

بسبب حرص الدولة على احتكار الإعلام السمعي البصري، فإنه لم يكن ممكنا قبل الانفتاح السياسي والإعلامي الذي عرفه المغرب في التسعينات، أن يسمح لغيرها منافستها فيه. غير انه بعد صدور قانون 77.03 المتعلق بتحرير الإعلام السمعي البصري، فإنه بالإضافة إلى التراخيص التي منحت إلى مستثمرين من القطاع الخاص في قنوات إذاعية عبر البث الهرتزي، تم الشروع في منح تراخيص للبث الإذاعي عبر الإنترنيت لمكونات المجتمع المدني. ويضيف هذا الوافد الجديد قيمة مضافة في المشهد الإعلامي المغربي يكرس مبدأ التعددية[121]. هكذا أصبح يؤثث المشهد الإعلامي المغربي اليوم ما يناهز 68 إذاعة جهوية إلكترونية[122] يتمركز أغلبها في المدن الكبرى كالرباط، والدار البيضاء وطنجة وأكادير ومراكش

ولأن الجمعيات التي تنشأ هذه الإذاعات ضعيفة اقتصاديا ولا تتوفر على تمويلات قارة، ولأن البث عن طريق الإنترنيت لا يسمح لها بالانتشار الواسع واستقطاب جمهور عريض من المستمعين، والاستفادة بقدر مهم من الإشهار فقد ارتأت تشكيل شبكة للتنسيق من اجل المطالبة بقانون يفتح لها للبث عبر الشبكة الهرتزية. ويندرج هذا المطلب الذي لم تتم الاستجابة له لحد الآن في إطار المرافعة للتوسيع وتعزيز نطاق حرية التعبير وضمان تعددية وتنوع وسائل الإعلام بالمغرب. وليس غريبا أن تطبع هذه الإذاعات

---

[120]Azhar majdoulin, la presse d’information en ligne au Maroc, réalité et perspectives, mémoire de siècle supérieur, Institute supérieur de l’information et de la communication

[121] انظر عبد العالي زينون، الإذاعات الخاصة وقيمتها المضافة في المشهد الإعلامي بالمغرب، بحث السلك العالي، المعهد العالي للإعلام والاتصال 2013،2014.

[122] انظر مريم التومي، الإذاعات الجمعوية دراسة حالة إذاعة جسور، بحث السلك العالي المعهد العالي للإعلام والاتصال الرباط. 2013،2014

الهشاشة بسبب الضعف المالي والمادي وعدم التوفر على الأطر الكفؤة الكافية المتخصصة في العمل الإذاعي. فأغلب مسيري ومنشطي هذه الإذاعات في المرحلة الحالية، هم متطوعون من نشطاء هذه الجمعيات نفسها لم يتلقوا إلا تكوينات غير منتظمة وقصيرة المدد. وطبعي أن تنعكس هذه الهشاشة على الممارسة الإعلامية لهذه الإذاعات بحيث تفتقد في كثير من الأحيان إلى المهنية وإلى احترام أخلاقيات مهنة الإعلام.

يتبين مما سبق أن المؤسسات الإعلامية بالمغرب بغض النظر عن نمط ملكيتها، يوجد اغلبها في وضعية هشاشة وضعف، وتبقى بعيدة كل البعد عن نموذج المؤسسات الإعلامية في دول العالم المتقدم. فهي تشكو من غياب مقومات المأسسة والمهنية. ذلك أنها تفتقد إلى نموذج اقتصادي يوفر لها الحد الأدنى من الاستقلالية، كما أنها لا تتوفر في غالبها على هياكل تسمح بتدبيرها بنجاعة تضمن لها مردودية عالية وجودة لإنتاجاتها. ثم أن ممارستها تبقى في الكثير من الأحيان بعيدة عن أخلاقيات مهنة الإعلام. ولكي يتم تجاوز هذه الوضعية وتقوية المؤسسات الإعلامية وتحقيق ممارسة إعلامية وفق القواعد المهنية والأخلاقية المتعارف عليها، لابد من توفر جملة من الشروط التي بدونها لن يتمكن الإعلام من المساهمة الانتقال الديمقراطي المنشود.

II. شروط لربح المؤسسات الإعلامية لرهانات المأسسة والمهنية.

تبرز نتائج تشخيص واقع اغلب المؤسسات الإعلامية في المغرب مدى هشاشتها الاقتصادية وضعف هيكلتها وبنياتها التحتية وعتاقة مناهج تدبيرها وتدني مستوى تأهيل معظم مواردها البشرية. وتجعلها هذه الوضعية سهلة الاستمالة للانحراف في ممارسة نشاطها الإعلامي عن القواعد والضوابط الأخلاقية لمهنة الإعلام المتعارف عليها. وهي –الوضعية–تؤدي بها في كثير من الأحيان للتنازل أمام ضغوطات مالكها –صاحب رأس المال–إلى رهن استقلالية خطها التحريري والتخلي عن الرسالة الإعلامية المفروض أن تؤديها.

منذ حركات "الربيع العربي"، أضحى المغرب يعرف تحولات مهمة بدأت وثيرتها تتسارع وتتعمق بفعل ارتفاع وعي المواطن المغربي الراجع إلى عوامل مختلفة. وقد بدأت انعكاساتها تتجسد في تزايد الاحتجاجات الشعبية على سياسات الدولة غير المنصفة؛ وفي المطالبة بهامش أوسع من الديمقراطية وبالعدالة الاجتماعية وبتوسيع الحريات. فلم يعد الوضع يحتمل إعلاما ضعيفا في حالة شرود عن القضايا الأساسية التي تشغل بال أوسع الفئات الشعبية. ولم يعد كذلك يقبل بمؤسسات إعلامية هشة وضعيفة لا تكثرت إلى احترام المبادئ ولا تلتزم بالقواعد والأخلاقيات المهنية وتخضع لتأثير أصحاب رأس المال و/أو النفوذ السياسي حيث تضفي شرعية على توجهاتهم وسياساتهم.

في مرحلة تستدعي انتقالا ديمقراطيا حقيقيا أصبحت الحاجة ضرورية وملحة إلى مؤسسات إعلامية قوية ومستقلة منفتحة على قضايا المجتمع تطرحها في الفضاء العمومي بشكل موضوعي يحرص على احترام مبدأ التعددية بحيث يتسع للرأي والرأي الأخر. ولكي تكتسب هذه المؤسسات الإعلامية القوة والصلابة التي تمكنها من ربح رهانات المأسسة المهنية وضمان استقلالية خطها التحريري والمساهمة في دمقرطة الدولة والمجتمع وإنجاح مشروع التنمية الشاملة لابد من توفر جملة من الشروط.

أولا: لا يمكن تصور مؤسسات إعلامية قوية ومستقلة عن تأثير الدولة أو عن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين أو غيرهم دون توفر حد أدنى من الديمقراطية وحرية التعبير.

ثانيا: ضرورة تأطير قانوني ومؤسساتي يمنح لهذه المؤسسات إمكانية التطوير وفي نفس الوقت ضرورة الممارسة المسؤولة للنشاط الإعلامي.

ثالثا: أن ضمان استمرار المؤسسات الإعلامية وممارسة نشاطها في ظروف جيدة، لا يمكن أن يتحقق في المرحلة الحالية من غير دعم اقتصادي عمومي ممنوح على أساس معايير موضوعية ومنطقية وفق مرجعية قانونية واضحة تراعي مبدأ الإنصاف. ويفترض أن يوجه إلى تأهيل البنيات التحية ومناهج التدبير والرفع من مستوى الموارد البشرية.

رابعا: لا يمكن للمؤسسات الإعلامية أن تقوم برسالتها في إطار الاستقلالية والحرية في التعبير دون تنمية ثقافة الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية لدى الإعلاميين أنفسهم.

المطلب الأول: ضرورة حد أدنى من الديمقراطية وحرية التعبير

إن أي تنمية حقيقية لبلد ما لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار ديمقراطية تشاركية يكون فيها للإعلام دورا أساسيا في التوعية وطرح القضايا التي تشغل الرأي العام وتساهم في النقاش العمومي. ومن المعلوم أن هذا الدور يستدعي وجود مؤسسات إعلامية مؤهلة تتمتع باستقلالية خطها التحريري وهامش أوسع من حرية التعبير تمكنها من ترجمة التعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تزخر بها البلاد وبانتفاء استقلالية وحرية حقيقيتين سيكون هذا الإعلام تابعا يخدم مصالح السلطة السياسية والاقتصادية المهيمنة ولن يفسح المجال إلا للرأي الواحد. فحد أدنى من الديمقراطية شرط أساسي لوجود مؤسسات إعلامية تقوم بمراقبة السلطة الدستورية وبتنوير الرأي العام إزاء السياسات العمومية المنتهجة من طرف الحكومة، وعدم تركه فريسة للإشاعة والمغالطات وما يعرف عموما بالشعوبية والإثارة.[123] وإذا كان هامش الديمقراطية يضيق ويتسع في المغرب حسب ظروف الصراعات السياسية بين المؤسسة الملكية والمعارضة قبل اندلاع ما يسمى بـ "الربيع العربي" فان توسيع هذا الهامش أصبح ضروريا أمام ازدياد وعي الشعب وإرادته في الحصول على حريات أكبر ومنها حرية الرأي والتعبير[124].

وقد استجاب دستور 2011 للكثير من مطالب الحركات الاحتجاجية حيث انه كرس حرية الرأي والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومة[125]. كما جعل الهيأة العليا

---

[123] محمد العربي المساري، إعلام جديد مشاكل جديدة "حرية التعبير، مفاهيم وسياقات، المركز المغربي للقلام الدولي، منشورات عكاظ 2011، ص 36.

[124] عبد الحق ساعف، تأثير السياق السياسي على الإعلام في المغرب، "الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، إشكالية ورؤى، أعمال ورشة عمل بيروت 8،9 أكتوبر 2016، منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي بالإسكندرية. طبعة الأولى 2017، ص230.

[125] انظر دستور المملكة المغربية، بالخصوص الفصول 25، 27و 28، بالإضافة إلى الديباجة.

وانظر أيضا، محمد الإمام ماء العينين وعبد الرحمان علال، حالة حرية الصحافة والإعلام بالبلدان المغاربية غداة ثورات الربيع العربي. ص 31،30.

للاتصال السمعي البصري مؤسسة دستورية قائمة الذات. إلا انه برغم كل هذا فان العلاقة بين الدولة والمؤسسات الإعلامية ما زالت، رغم مرور أكثر من ست سنوات على صدور الدستور، يشوبها الكثير من الغموض على ارض الواقع. فالممارسات تبين يوم بعد يوم عن تراجعات متكررة عن مجموعة من الحريات الفردية والجماعية ومنها الرأي والتعبير، ولقد تم تسجيل هذه التراجعات من قبل عدة منظمات وطنية ودولية في تقاريرها التي ترصد واقع حرية الإعلام[126]. أن غياب ضمانات واضحة لتطبيق حرية الرأي والتعبير يحول دون ممارسة المؤسسات الإعلامية أنشطتها بشكل مهني. وان ضعف هذه الممارسة يؤدي بها حتما إلى فقدان مصداقيتها مما ينعكس سلبا على موقعها وقدرتها التنافسية مما يقودها في غالب الأحيان إلى أزمات لا ربما إلى الإفلاس.

وهكذا يتبين أن دسترة حرية الرأي والتعبير ومؤسسات الإعلام لا يمكن أن تكون لوحدها ضامنة لعدم الانتكاسة عن هذه المكتسبات. بل تظهر جليا ضروري خلق آليات لتفعيل مقتضيات الدستور الحالي بروح ديمقراطية. وهذا يتطلب إرادة حقيقية وثقافة للتغيير من أجل الانتقال الديمقراطي ليس فقط من جانب الدولة ولكن أيضا من جانب الإعلاميين أنفسهم وباقي الفاعلين السياسيين والمدنيين.

المطلب الثاني: الحاجة إلى إطار قانوني ومؤسساتي ضامن لحماية وإنعاش المؤسسات الإعلامية.

من بين أسباب ضعف المؤسسات الإعلامية في المغرب عدم توفر إطار قانوني ومؤسساتي واضح ودقيق يستجيب لضرورة حماية هذه المؤسسات والعاملين فيها، وفي نفس الوقت يواكب التحولات التي عرفها قطاع الإعلام بفعل التطور التكنولوجي وتعدد مصادر المعلومة وعصرنة مناهج تدبير المقاولة الإعلامية. فالقوانين التي كانت تنظم النشاط الإعلامي قبل نهاية القرن الماضي لم تكن تضمن بما يكفي حماية المؤسسات الإعلامية ولا العاملين فيها بما فيهم الإعلاميين. فبالعودة إلى مقتضيات معظمها، سواء

[126] انظر تقرير مراسلون بلا حدود 2017، وتقرير فريدوم هاوس 2017 وتقرير منظمة حريات الإعلام والتعبير "حاتم" 2017.

تعلق الأمر بقانون الصحافة أو القوانين المنظمة للبث الإذاعي والتلفزي أو القانون التجاري والمالي أو قانون الشغل وغيرها، فانه يمكن الوقوف على العديد من الثغرات والنواقص التي طالما رافعت من اجل معا معالجتها /تجاوزها المنظمات الحقوقية والمهنية والنقابات والهيئات السياسية والمدنية.

فقانون الصحافة مثلا تميز بالطابع القمعي للحرية التعبير، والقوانين المنظمة للبث الإذاعي والتلفزي كرست احتكار الدولة لوسائل هذا البث. أما القانون التجاري وقانون الشركات التجارية وباقي القوانين المصاحبة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية النشاط الإعلامي ولم تتضمن أي تشجيع ملموس للمقاولة الإعلامية. كما أن ممارسة هذه الأخيرة عرفت تجاهلا صارخا لمقتضيات قانون الشغل، بحيث أنها لم تكفل بشكل كاف حقوق العاملين فيها وخصوصا الإعلاميين منهم، بالإضافة إلى إقصاءهم في قوانين الحماية الاجتماعية.

على المستوى المؤسساتي تميزت وضعية الإعلام في المغرب بإحداث هيئات كانت في معظمها عمومية أو خاضعة لوصاية الدولة بحيث لم يكن يشرك في القرارات التي تتخذها ولا في تدبيرها غير ممثلي الدولة، فالإعلاميون كانوا في معظم الأحيان مقصين في هذه العمليات. وكانت القوانين المنظمة لهذه الهيئات لا تتضمن معايير الحكامة الجيدة التي تخضع مسيريها للمسألة والمحاسبة.

ونظرا للتطور الذي عرفه المغرب بصفة عامة والمشهد الإعلامي فيه بصفة خاصة أصبح من الضروري إصلاح المنظومة القانونية والمؤسساتية للنشاط الإعلامي، حتى تتمكن المؤسسات الإعلامية من الاستجابة لسياق المرحلة الجديدة.

وهكذا ابتداء من سنة 1998 تم فتح ورش إصلاح المنظومة القانونية والمؤسساتية في المغرب ذلك أن حيث حكومة التناوب التوافقي شرعت في بلورة عدة مشروعات قوانين في هذا المجال. منها على الخصوص مشروع قانون الصحافة والنشر وقانون صحافي المهني ومشروع إصلاح منظومة الإعلام العمومي بهدف توجيهه للقيام بمهامه في إطار الخدمة العمومية.

إلا أن هذه الحكومة لم تنجح في إتمام ما بدأته ولم ير النور إلا قانون الصحافة[127] الذي ووجه بانتقادات حادة لعدم تنصيصه على ضمانات واضحة لتوسيع حرية الإعلام وحماية الإعلاميين وكذلك قانون تحرير الاتصال السمعي البصري وقانون إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري[128].

ومع استمرار مطالبة الإعلاميين بإصلاح عميق للمنظومة القانونية والمؤسساتية للإعلام، عملت الحكومة المنتخبة بناء على دستور 2011، على إصدار جملة من القوانين الجديدة التي تستجيب لبعض مطالب الإعلاميين، من أهمها تعديل قانون الصحافة والنشر الذي تميز بإلغائه للعقوبات السالبة للحرية بالنسبة للإعلاميين، وكذلك قانون الصحفي المهني الذي سعى إلى ضمان حماية اجتماعية لهم. كما أصدرت الحكومة قانونا لإحداث المجلس الوطني للصحافة الذي نقلت له مجموعة من الاختصاصات التي كانت تمارسها السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال كمنح البطاقة الصحفية. ومن مبادرات هذه الحكومة كذلك فرض دفاتر التحملات لمتعهدي الإعلام والسمعي البصري. وقد أثارت هذه الدفاتر صراعا سياسيا بين الحكومة ورؤساء بعض وسائل الاتصال السمعي البصري الذين قاوموا هذا المشروع الذي لم يتم اعتماده إلى بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

ولكن رغم هذه الإصلاحات، فان المنظومة القانونية والمؤسساتية ما تزال غير كافية لحماية المؤسسات الإعلامية والإعلاميين ولا تسمح بإنعاش هذه المؤسسات وتشجيعها

---

[127] ظهير رقم 2070.0221، الصادر في 25 رجب 1423، الموافق 3 أكتوبر 2002، بتنفيذ القانون رقم 00-77، المتغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 378.58.1، الصادر في جمادى الأولى 1378(15 نوفمبر 1958) بشأن قانون الصحافة.

[128]ظهير رقم 1.02.212. صادر في رجب 1423، الموافق 10 سبتمبر 2002، بانها احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزيوني، والصادر في الجريدة الرسمية عدد 5040 بتاريخ 12سبتمبر 2002.

انظر أيضا، مرسوم قانون رقم 663.02.1، صادر في 2 رجب 1423، الموافق لـ10 سبتمبر 2002 بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي والصادر في الجريدة الرسمية عدد 5040، بتاريخ 12 سبتمبر 2002.

على ممارسة إعلامية مهنية. ولذلك يبقى ضروريا تقوية هذه المنظومة لحماية أوسع وإنعاش أنجع. إذا كان هناك إرادة حقيقة في الانتقال إلى النظام ديمقراطي.

المطلب الثالث: ضرورة دعم اقتصادي منصف

إن ما يطبع أغلب المؤسسات الإعلامية في المغرب؛ هو هشاشتها الاقتصادية وعدم توفرها على هيكلة ملائمة لوظائفها وعدم تدبير شؤونها وفق قواعد واضحة تميز بين جهازها الإداري وجهازها إعلامي، مما يؤثر على ممارسة نشاطها وعلى مردوديتها وجودة إنتاجها وحجم مداخيلها التي تمكنها من ضمان استمراريتها واستقلاليتها[129]. أن هذه الهشاشة تجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على البقاء، مما يضعها أمام خيارين؛ إما أن ترضخ لضغوط المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، وتغير خطها التحريري وفق رغباتهم وإما أن تعرض نفسها إلى الإفلاس.

لم يكن الأمر كذلك في سياق المرحلة الأولى من استقلال المغرب حيث كانت المؤسسات الإعلامية تعتمد على إمكانياتها الذاتية، إما عبر مبيعات الصحف التي كانت تصدرها أو عن طريق دعم بعض النخب الوطنية، أو عن طريق المداخيل الإشهارية[130]. ويرجع سبب ذلك أن قانون الحريات العامة لسنة 1958، كان يمنع الدعم سواء من المؤسسات العمومية أو الوطنية أو الأجنبية[131].

لم يفتح باب الدعم العمومي للصحافة إلا سنة 1987، بأمر ملكي مباشر إلى الحكومة التي عملت على إدراجه في قانون المالية لتلك السنة[132]. إلا انه يكن خاضعا لضوابط دقيقة وواضحة بحيث كان موجها لبعض الصحف دون أخرى. وقد كان الهدف المعلن منه هو تأهيل الموارد البشرية وخصوصا الصحفيين. وكانت الصحف الحزبية بكل

---

[129] محمد العربي المساري، إعلام جديد مشاكل جديدة "حرية التعبير، مفاهيم وسياقات، المركز المغربي للقلام الدولي، منشورات عكاظ 2011، ص 36. التوثيق المغربي، نوفمبر 1997، ص 52-54.

[130] عبد الجبار الراشدي، مرجع سابق، ص202.

[131] انظر المادة 18، من قانون الحريات العامة 1958، قبل التعديل.

[132] انظر النص الكامل لهذه الرسالة في دفاتر

تلاوينها المستفيد الأكبر[133]. لكن تراجع هذه الأخيرة وظهور صحافة "مستقلة" تميزت بنفس نقدي كبير وبجرأة في تناول قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية محرجة للسلطة السياسية، دفع بالدولة إلى إعادة تنظيم الدعم. وهكذا أصبح ابتداء من سنة 2005 رهينا بعقد برنامج خاص بين وزارة الاتصال والفيدرالية المغربية لناشري الصحف غايته المعلنة تقوية الأداء الاقتصادي للمقاولة الصحفية وتحديث بنيات التوزيع، وتجويد المضمون، وتأهيل مواردها البشرية وتحسين أوضاعها الاجتماعية، إضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها هذا القطاع[134].

وبالتالي، أصبح هذا الدعم، الذي بلغ سنة 2005/ 12 مليون درهم. رهين شروط ومعايير مهنية محددة حسب نسب المبيعات ومستوى مداخيل الإشهار ومدى توظيف الدعم في تطوير وعصرنة المؤسسات الصحفية. والملاحظ أنه رغم الاتفاق القائم بين وزارة الاتصال وفيدرالية الناشرين فإن الصحف الحزبية ما زالت تحصل على دعم مالي خاص من رئاسة الحكومة وهي إعانات لا يتم الكشف عن حجمها. وقد بلغ حجم الدعم الذي صرف لـ 76 منبرا إعلاميا برسم الشطر الثاني من سنة 2015، والشرط الأول لسنة 2016، 57 مليون درهم برسم هذا العقد[135].

يمكن اعتبار الانتقال من تدبير عمومي إلى تدبير تشاركي مع المهنيين في إطار اللجنة الثنائية للصحافة تقدما إيجابيا كونه يضفي على عملية الدعم بعض الشفافية، ولو أن قرار منح الدعم يبقى بيد السلطة الحكومية. إلا أن استمرار انفراد هذه الأخيرة بقرار توزيع منح الدعم أثار الكثير من الانتقادات. ذلك لأن كثيرا من الصحف تستفيد

---

[133] الإعلام والمجتمع في المغرب، التشخيص وخارطة الطريق، الحوار الوطني الإعلام والمجتمع، 2011، ص 122

[134] انظر التقرير السنوي حول الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري، وزارة الاتصال، مطبعة الأنباء، 2005، ص21. حسب بلاغ مشترك صدر بين النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف. تقدم الدولة بموجب عقد برنامج دعما ماليا سنويا للصحف المكتوبة والإلكترونية يخصص لشراء الورق والهاتف وغيره وقد بلغ في سنة 2014، 45 مليون درهم استفادة منه حوالي 450 جريدة.

[135] تقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2016، ص 34.

منه هي في غنى عنه كونها تحصل على مداخيل مهمة عبر قنوات مختلفة تحقق من خلالها أرباحا ضخمة وأرقام معاملات عالية.

إلى جانب الدعم العمومي، تعيش المؤسسات الإعلامية في المغرب على الموارد التي تأتي من الإشهار. ويمثل الحجم الإجمالي للاستثمارات الاستشهارية في قطاع الإعلام والصحافة سنة 2016، حوالي 7,140 مليار درهم[136]. إلا أنه يعاب على السوق الإشهارية عدم تنظيمها وعدم شفافيتها وخصوصا عدم خضوع توزيع الاستشهار لمعايير مهنية منصفة. ويشكو عدد من المؤسسات الإعلامية إلى استعماله كوسيلة للضغط الاقتصادي على توجهها العام وعلى خطها التحريري. وكأداة للرقابة بيد السلطة السياسية. فهي تمنعه عن مؤسسات إعلامية لها خط تحريري نقدي لسياسات الدولة؛ وتمنحه لأخرى موالية لها تضفي شرعية عن هذه السياسات وتدافع عن مصالح المؤسسات الاقتصادية الكبرى العمومية والخاصة، وذلك رغم مقرؤيتها الضيقة وضعف جودة منتوجها.

إن تحكم الدولة في الدعم العمومي للمؤسسات الإعلامية وفي منح أو منع الاستشهار يُبقي سؤال استقلالية هذه المؤسسات مطروحا بقوة. لذا برزت مطالب لتنظيم الدعم والإشهار وفقا للمعايير المعمول بها دوليا، وإحاطته بالضمانات الكافية – من قبيل إنشاء هيئة مستقلة–التي يمكنها أن تحقق الإنصاف وتحافظ على التعددية والتنوع، وتعمل على ترسيخ قيم الاختلاف وحرية الرأي والتعبير، كما تقترح ذلك بعض المنظمات الدولية.

إن قطاع الإعلام السمعي البصري في المغرب يعتمد بشكل شبه تام على دعم الدولة والإشهار وذلك عبر الميزانية العامة وصندوق النهوض بالمشهد السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي والإشهار، وضريبة تنمية المشهد السمعي البصري الوطني. ومجموع ما حصلت عليه الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ما بين 2006 و2015 يصل

[136] تقرير سنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة، مرجع السابق، ص33.

إلى 5.10 مليار درهم بنسبة 88 في المائة من الدعم العمومي مقابل 430 مليون درهم للقناة الثانية[137].

رغم هذا الدعم الهائل للقطب الإعلامي العمومية فان غرقها في التبعية للخطاب الرسمي للدولة، وعدم استقلاليتها عن دواليبها، وطرق تسيرها الذي تغلب عليه البيروقراطية، واستشراء ممارسات بعيدة عن تلك التي تفرضها الحكامة الجيدة، وعدم قيامها بالخدمة العمومية[138] المنوطة بها كمرفق عمومي يشتغل في إطار المصلحة العامة[139]، يفسر فقدان مصداقيتها وجاذبيتها وهجرة المتلقين إلى القنوات الأجنبية. وهكذا في غياب نموذج اقتصادي مخطط له بعناية شمولية فان الاعتماد الشبه كلي على الدعم العمومي وعلى الإشهار يجعل مؤسسات القطاع الإعلامي السمعي البصري العمومي رهين في برمجته لرغبات المستشهرين والمؤسسات الاقتصادية التي تقف ورائها. ولا غربة أن تغلب عليها برامج الترفيه والمسلسلات الأجنبية (التركية والمكسيكية) وغيرها... بدل تقديم برامج التثقيفية والإخبارية والحوارية والترفيهية المفيدة التي ترمي إلى توعية المتلقي وتنوير الرأي العام.

لذا أن تقوية المؤسسات الإعلامية في المغرب سواء كانت تشتغل في مجال الإعلام الورقي[140] أو الإلكتروني أو السمعي البصري رهينة باعتماد هذه المؤسسات لنموذج اقتصادي قصير ومتوسط وبعيد الأمد يمكنها من تأمين حد أدنى من المداخيل وتكثيف إنتاجها وتجويده واكتساب أكبر قدر من المصداقية وبالتالي التمتع باستقلالية أكبر. وهي رهينة كذلك باعتمادها لطرق التدبير العصرية المستلهمة من نموذج مؤسسات القطاع الخاص.

[137] تقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، ص 115.

[138] عبد الجبار رشدي مرجع سابق. ص 166،167،168.

[139] انظر ديباجة القانون 77.33 مرجع سابق.

[140] Abdelmadjid Fadil, économie de la presse écrite, essai sur le cas du maroc in économie de l'information, serré table rende de l'LAEM, septembre 1996.

المطلب الرابع: ضرورة الضبط المهني والأخلاقي.

بالإضافة إلى هشاشتها الاقتصادية، وضعف هيكلتها وعتاقة مناهج تدبيرها، وللوضعية الاجتماعية المزرية لمعظم العاملين فيها، ولقصور المنظومة القانونية والمؤسساتية التي تؤطرها، فإن ما يطبع الممارسة الإعلامية في الكثير من الأحيان هو انحرافها عن القواعد المهنية والأخلاقية التي تسير وفقها مثيلاتها في الدول المتقدمة[141]. أن هذه الهشاشة تجعل هذه المؤسسات سهلة التأثر من العديد من الإغراءات والضغوط التي تجعلها لا تحترم القواعد المذكورة. وهذا يفسر تفشي مجموعة من الممارسات الإعلامية المشينة من قبيل القذف والسب، وعدم احترام الحياة الخاصة للأشخاص، والترويج لخطاب العنف والكراهية ونشر الشائعات والأخبار الزائفة، وكذلك وقوع بعض الإعلاميين في قضايا الرشوة[142]، ويسمح هذا الوضع كذلك بانتشار الصحافة الصفراء التي تهتم أساسا بالفضائح الأخلاقية وتتجاهل القضايا المعيشية التي تشغل الرأي العام وبامتهان العمل الإعلامي لمن لا مهنة له...الخ

ورغم الجهود التي بذلتها ولا تزال بعض الهيئات المهنية والنقابية وغيرها من أجل معالجة هذا الوضع، إلا أن هذه الممارسات لازالت تطغى بشكل ملحوظ. ففي ظل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، تستمر هذه الممارسات بسبب سهولة تأثر المؤسسات الإعلامية بالضغوطات التي تمارسها عليها مختلف القوى المهيمنة سواء السياسية منها أو الاقتصادية. لمعالجة هذا لا يكفي اللجوء إلى القانون الذي

---

[141] جمال الدين الناجي، وسائل الإعلام والصحافيون، موجز آداب المهنة، منشورات مركز التوثيق الإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، الطبعة الأولى يناير 2004.

[142] مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم وتنمية وسائل الإعلام. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة "اليونيسكو"، 2008، ص 16.

سعاد العبودي، أخلاقيات مهنة الصحافة دراسة مسحية لأساليب ممارسة المهنة، بحث السلك العالي، المعهد العالي للإعلام والاتصال الرباط 1998.

تضعه الدولة، بل ربما يكون الانضباط إلى القواعد المهنية والأخلاقية التي يبلورها الجسم الإعلامي من تلقاء نفسه أكثر تأثيرا وفعالية[143].

في هذا الإطار يمكن اعتبار إحداث المجلس الوطني للصحافة[144] سنة 2011، باختصاصات تنظيم المهنة الصحافية وبلورة ضوابطها الأخلاقية، تقدما قد يعطي الأمل في إمكانية نشر ثقافة المسؤولية في الممارسة الإعلامية والقضاء على سلبيات تأثير المال على السلوكيات المهنية للإعلاميين. فالقانون أعطى للمجلس صلاحية التأديب للمهنيين المخالفين لقواعد وأخلاقيات المهنة. يبقى أن تقوم هذه المؤسسة بدورها في وضع الضوابط المهنية والأخلاقية الكفيلة من الحد من تفشي الأخبار الزائف والإشاعات وعدم احترام الحياة الخاصة للمواطنين والرشوة ونشر خطاب الكراهية والعنف وكل الظواهر السلبية التي تسيء إلى المجتمع[145]. ولكي ينجز هذا المجلس هذه المهام لا بد من مشاركة جميع المهنيين والفاعلين السياسيين والمدنيين. فبدون هذه المشاركة لن يمكن للمؤسسات الإعلامية في المغرب أن تساهم في مسار الانتقال الديمقراطي وفي تنمية البلاد المنشودة.

استنتاج عام:

يستخلص مما سبق أن المشهد الإعلامي في المغرب يتميز بتعدد المؤسسات الإعلامية سواء في مجال الصحافة الورقية أو الإعلام السمعي البصري أو الإعلام الإلكتروني. وتعكس هذه التعددية الإعلامية التعدد السياسية التي اعتمدت منذ استقلال البلاد سنة 1956. إلا أن التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق جعل الدولة تسعى في غالب الأحيان إلى الهيمنة على وسائل الإعلام عبر إخضاع

---

[143] يحيى اليحياوي، في الإعلام والسياسية والأخلاق، منشورات عكاظ،2015، ص 153.

عبد الجبار الراشدي المرجع السابق، ص257،256،255،

جمال الدين الناجي، المرجع السابق.

[144] المجلس الوطني للصحافة رقم 90.30 ظهير شريف رقم 1.160.24، صادر في 10 مارس، 2016، بالجريدة الرسمية عدد 6454، 7ابريل 2016.

[145] عبد الجباري الراشدي، ص 252، وما يليها.

المؤسسات التي تنشط في الساحة لتأثيرها لتضفي الشرعية على خطابها وسياساتها، ولم ينفلت من هذه الهيمنة إلا البعض منها. كالصحافة الحزبية إبان فترة سنوات الرصاص أو الصحافة "المستقلة" في فترة التسعينيات أو حاليا بعض المنابر الإلكترونية.

وتبرز ممارسة المؤسسات الإعلامية في المغرب بشكل واضح هشاشة الاقتصادية لهذه المؤسسات، وضعف هيكلتها ومنهاج تدبيرها، وهزالة بنياتها التحتية وعدم استقلالية خطها التحريري.

إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر في ظل التحولات العميقة التي يعرفها المغرب خصوصا منذ نهاية القرن الماضي وبالأخص منذ اندلا ع حركات "الربيع العربي". ذلك أن ارتفاع مستوى وعي المواطن بفعل انفتاحه على وسائل الإعلام الأجنبية، وانتشار المواقع الإعلامية الإلكترونية يطرح بإلحاح ضرورة تأهيل المؤسسات الإعلامية المغربية بغض النظر عن نمط ملكيتها. أن هذا التأهيل لا يجب أن يقتصر على الجانب الاقتصادي، فحسب بل يجب كذلك أن يهم جوانب أخرى وخصوصا التأطير القانوني والأخلاقي وتطوير قدرات الإعلاميين.

إن الانتقال الديمقراطي الذي طالما نودي به، يتطلب دورا مركزيا للإعلام كسلطة رابعة. ويستدعي من مؤسساته التي تمارس على ارض الواقع، القيام بكل ما من شأنه أن يرفع من مستوى وعي المواطن المغربي وتشكيل رأي عام متنور. ولن تتمكن هذه المؤسسات من النجاح في هذه المهام دون اكتساب صلابة اقتصادية وتأهيل بنياتها المؤسساتية ومواردها البشرية وضمان استقلاليتها عن رأس المال. أن تحقيق هذه الشروط كفيل بان يجعل هذه المؤسسات قادرة على تكريس ممارسة مهنية سليمة ومفيدة لرسالتها الإعلامية.

يبقى أن تحقيق مشروع تأهيل المؤسسات الإعلامية في المغرب يظل رهينا بتقدم مسار الانتقال الديمقراطي الذي يتطلب انخراط كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والمدنيين والإعلاميين.

الفصل السابع

نمط ملكية المؤسسات الإعلامية في تونس المستقبل والتحديات

فاضل بليبش

تجد المؤسسات الإعلامية في تونس نفسها في قلب تحولات المشهد الاتصالي وذلك في وقت تواجه فيه الإصلاحات المرتقبة رهانات وتحديات جسيمة ومعقدة. وإن انخراط تونس في مسار يسعى لتكريس نظام ديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات التي تحترم فيها الحقوق والحريات، جعلها تؤكد صلب دستورها وتشريعاتها على أن الحق في حرية التعبير والإعلام مضمون وجعلها تشدد على أن ممارسة هذا الحق تتم ضرورة وفقا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[146] وبقية المواثيق الدولية ذات العلاقة، المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية. وبين المشرع أن الحق في حرية التعبير، يشمل حرية تداول ونشر وتلقي الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها[147]. كما حرص على بيان صور إمكانية التقييد من حرية التعبير والإعلام وجعلها لا تتسنى إلا بمقتضى نص تشريعي وبشرط أن تكون الغاية منه تحقيق مصلحة مشروعة تتمثل في احترام حقوق وكرامة الآخرين أو حفظ النظام العام أو حماية الدفاع والأمن الوطني. كما نوه إلى كون تلك التضييقات لا تكون مشروعة إلا متى كانت ضرورية ومتناسبة مع ما يلزم اتخاذه

---

[146] انخرطت تونس في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب القانون عدد 30 لسنة 1968 المؤرخ في 28 نوفمبر 1968، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 51 الصادر في 29 نوفمبر 1968، الصفحة 1477.

كما تولت تونس عن طريق الأمر عدد 551 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مايو 2011 لمصادقة على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 36 الصادر في 20 مايو 2011، الصفحة 725.

[147] الفصل 31 من دستور 2014.

من إجراءات في مجتمع ديمقراطي ودون أن تمثل خطرا على جوهر الحق في حرية التعبير والإعلام. [148]

قبل الثورة[149] لم يتجاوز عدد القنوات التلفزية الأربعة وهي تونس 7 وقناة 21 العموميتين، وقناتي نسمة وحنبعل الخاصتين وكان عدد الإذاعات في حدود 14 إذاعة منها 9 عمومية و5 خاصة إضافة إلى 9 صحف يومية منها 5 خاصة و2 عمومية و2 تابعة للحزب الحاكم و21 صحيفة أسبوعية منها عدد من الصحف الحزبية[150] إضافة إلى بعض الدوريات نصف الشهرية والشهرية، ولم يكن عدد المواقع الرقمية التي تقدم خدمات إخبارية وعملا صحفيا ليتجاوز الثمانية.

ثم مباشرة بعد الثورة، أي خلال سنة 2011، بلغ عدد الصحف 229 صحيفة من بينها 17 يومية و103 أسبوعية و69 شهرية و5 نصف أسبوعية و11 نصف شهرية وبالنسبة إلى الصحف الحزبية لم تبق إلا 4 صحف، أما بالنسبة إلى الإعلام السمعي البصري فلقد تجاوز عدد القنوات التلفزية التونسية التي تبث، 12 قناة في حين تمت إضافة 12 إذاعة خاصة للمشهد ليكون العدد الجملي في حدود 29 إذاعة منها 9 عمومية. بيد أن الحريات الجديدة التي سمحت بإحداث وسائل الإعلام المذكورة "لم تلد الإعلام الجديد الذي كان غيابه مرتبطا في المخيال العام بإكراهات السلطة. ولكن فك العلاقة العضوية بين السلطة السياسية والإعلام لا يضمن بالضرورة تجديد الإعلام الذي يمثل عملية متعددة الأبعاد: اقتصادية ومؤسسية وثقافية ومجتمعية. فالحريات الجديدة لا تصنع الإعلام الجديد لأن الإعلام نظام متعدد الأبعاد لا يمكن اختزاله في الصحفي الحر".[151] فنمط ملكية وسائل الإعلام وعلاقته بقوى السياسة والمال من

---

[148] الفصل 49 من دستور 2014.

[149] أنظر، حمدان (م.)، مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس (1838-1988)، منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار، 1990.

[150] منها صحف الحزب الحاكم وصحف المعارضة المناضلة وجرائد المعارضة المعاضدة أو معارضة الديكور.

[151] الحمامي (ص.)، الإعلام التونسي.... أفق جديد (بورقيبة الفيسبوك.... المدونون.... الإعلام والنقاب)، تونس: دار آفاق، برسبكتيف للنشر بتونس، ص. 7-8.

شأنه أن يؤثر في مدى حرية الإعلام. حيث أنه رغم "النجاحات التي حققها الإعلاميون على الصعيد التشريعي وعلى صعيد الحريات فإن المعركة الإعلامية مازالت متواصلة بالنظر للتحديات التي أصبحت مطروحة بحكم دخول المال الفاسد للقطاع وبحكم هشاشة الأوضاع الاقتصادية وأطماع من يمسكون بمقاليد السلطة في التحكم في الإعلام وفي حريته." [152]

وتعتبر مسألة ملكية وسائل الإعلام أمرا جد هام، فوسائل الإعلام لها تأثير كبير في طريقة مقاربة الحقائق والموضوعات المختلفة التي يقع مناقشتها من قبل المجتمع.[153] حيث أنها تساهم بصورة كبيرة في بناء الرأي العام،[154] ذلك أن الاستقلالية وتنوع الإعلام وتعددية الآراء والتعليقات، بما في ذلك تقييم أداء الأغلبية الحاكمة وانتقاده، أمر حيوي لحماية وتطوير نظام ديمقراطي سليم.[155] حيث أن مراقبة وضمان تعددية الملكية هي بلا ريب الخطوة الأولى نحو الاستقلال وحرية الرأي: فكيف بوسع العموم

---

[152] شيراز بن مراد، "الإعلام التونسي قبل وبعد الثورة: بين معادلة الحرية والتهميش"، نشر ضمن مؤلف جماعي حول الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، إشكاليات ورؤى، القاهرة-الإسكندرية: منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2017، ص. 117.

[153] Voir,

- TOPPE (G.), BARRAT (J.), La typologie des médias dans les pays en développement: le cas de la Côte d'Ivoire, Paris: Editions Université Panthéon-Assas, 2010.

- BOURDON (J.), Introduction aux médias, 3ème édition, Paris: Montchrestien, 2009.

[154] Voir, DERVILLE (G.), Le pouvoir des médias, Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 2013.

[155] Voir, DAKHLIA (J.), Tunisie: le pays sans bruit, Arles (France): Actes Sud, 2011

تقييم مصداقية المعلومات والأخبار إذا لم يعرفوا من يبثها؟[156] وكيف للصحفيين المنتدبين في مؤسسة إعلامية ما، أو المتعاونين معها أن يعملوا بطريقة ملائمة إذا لم يعرفوا الشركة التي يعملون معها؟ وكيف للسلطات الإعلامية أن تنظم التركز المفرط لملكية وسائل الإعلام طبقا لأحكام التشريعات ذات العلاقة إذا كانوا يجهلون من يديرها؟

وبالتأكيد أنه يمكن لهياكل الملكية أيضا أن تكون مؤثرة على طريقة إدارة صناعة الإعلام لمواردها، وأن تكون مؤشرا ذا بال لأهمية وفعالية القطاع، وهو أمر له بلا ريب تأثير على تصرف المستثمرين المحتملين.

ولا شك كذلك في أن أنماط الملكية الذي تخضع إليها مختلف وسائل الإعلام عامل جد مؤثر في ديمومة حالة حرية التعبير والإعلام وفي مدى استقلالية وسائل الإعلام التونسية باختلافها إزاء السلطة والقوى السياسية ومراكز النفوذ الاقتصادي والمالي وحتى الحراك الاجتماعي. كما أن الآفاق المستقبلية للإعلام التونسي قد تتباين باختلاف أنماط ملكيته، سواء تعلق الأمر بالإعلام العمومي **(الجزء الأول)** أو بالإعلام الخاص بتفريعاته. **(الجزء الثاني)**

الجزء الأول: آفاق تطور الإعلام العمومي:

إن التأكيد على أن المكسب الأساسي لثورة 14 يناير 2011 هو حرية التعبير وأن ذلك يسر انتقال وسائل الإعلام المملوكة للدولة من هياكل تكرس إعلاما حكوميا إلى هياكل تشكل إعلاما عموميا، أي مرفقا عموميا يقدم خدمة للعموم تتناسب مع اختصاص المرفق المعني. ويرى الكثيرون بكونه يتوجب على الإعلام العمومي أن يضطلع بدوره كآلية محورية لمساعدة المتلقي على تكوين رأيه حول القضايا

[156] Voir, CHOMSKY (N.) et EDWARD (H.), La fabrication du Consentement, de la propagande médiatique en démocratie, Marseilles: Agone, 2009.

المصيرية.[157] وقد ذهب البعض إلى تسمية " *الإعلام العمومي بإعلام المجتمع المدني أو بإعلام الفضاء العمومي، فهو الوسيط الأساسي الذي يوفر شروط وجود فضاء عمومي*"[158] حسب مفهوم الفيلسوف الألماني يرغن هابرماس الذي يرى فيه: "*مسارا يقوم في إطاره الجمهور المؤلف من أفراد يستخدمون عقلهم لغاية تملك المجال العام الذي تسيطر عليه السلطة وتحويله إلى مجال يمارس فيه النقد ضد سلطة الدولة*".[159] ويختلف حاضر وآفاق الإعلام العمومي حسب مجالاته (أ)، كما تتباين الفرضيات المتعلقة بمستقبل الإعلام العمومي بين التفاؤل والتشاؤم (ب)

أ-اختلاف حاضر الإعلام العمومي وآفاقه حسب المجالات:

تعتبر وسائل الإعلام العمومية مؤسسات تملكها الدولة ومن ورائها المجتمع وتخضع إلى نمط متميز من الإدارة والتمويل يقوم إلى حد ما على معاليم إجبارية يدفعها المنتفعون بالمرفق العام وغالبا ما يعتمد كذلك على مداخيل الإشهار، باستثناء بعض الحالات كحالة هيئة البي بي سي البريطانية.[160]

وإن توجه الدولة في تونس نحو تراجع تدخلها في القطاعات غير الاستراتيجية منذ سنة 1986 [161]وبفعل اختلال توازناتها المالية، نتيجة تضخم نفقاتها وتراجع مداخيلها،

---

[157] Voir, HUYGHE (F.-B.), Comprendre le pouvoir stratégique des médias, Paris: Eyrolles, 2005.

[158] الشرفي (س.)، "الإعلام العمومي والفضاء العمومي لا يستقيم الواحد منهما وعود الآخر أعوج" ضمن مؤلف جماعي قامت بتنسيقه البور (ح)، وسائل الإعلام العمومي العربية وعمليات التحول الديمقراطي، تونس: معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد اديناور، 2013، ص. 19

[159] Voir, HABERMAS (J.), L'espace public: archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, (Traduit par DE LAUNAY (M.), Paris: Payot, 2007, p.21.

[160] Voir, BALLE (F.), Les médias, Collection Que sais-je ? Paris: PUF, 2017.

[161] Voir,

واستجابة لإملاءات صندوق النقد الدولي (الذي يعتبره البعض كأحد أضلاع محور الشر)[162] من شأنه أن يؤثر في مستقبل الإعلام العمومي. ولكن يجدر هنا التساؤل حول ما إذا كان الإعلام العمومي يعد قطاعا استراتيجيا أو أنه ليس كذلك؟ قد لا يتسع المجال ضمن هذا العمل للإسهاب عند الإجابة على هذا السؤال. ولكن بوسعنا أن نقول بأن الإعلام العمومي لم يعد قطاعا استراتيجيا اليوم، باعتبار الطبيعة الديمقراطية للسلطة التي لا تحتاج ضرورة إلى إعلام عمومي باعتبار أنها لا تسعى مبدئيا إلى الزيغ به نحو إعلام حكومي يتحول إلى بوق دعاية، بما قد يعيد تونس إلى المربع الأول أي مربع الاستبداد.[163] ويمكن أن نعتبر أن التخلي عن وجود وزارة للإعلام مؤشرا إضافيا على تحول الدولة نحو توجه يسلم بضرورة احترام حرية الإعلام واستقلالية الإعلام العمومي.

ويعتبر أغلبية الملاحظين أن الإعلام العمومي المكتوب: ليست له آفاق واعدة **(1)** أما الإعلام العمومي المسموع فآفاق تمدده محدودة **(2)** في حين أن الإعلام العمومي المرئي مرشح لبعض التطور **(3)** وهو ما قد يصح أيضا بالنسبة للإعلام العمومي الإلكتروني **(4)**

- BEN MESSAOUD (K.), Le désengagement de l'Etat des entreprises publiques et à participations publiques, Thèse de doctorat en droit public, Tunis: F.D.S.P.T., 2001, (dactylographiée.)
- BEN ROMDHANE (M.), « Fondement et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie », Annuaire d'Afrique du Nord, volume XXVI 1987, p. p. 150 et s.
- DURUFLE (G.), L'ajustement structurel en Afrique, Paris: Karthala, 2000

[162] إلى جانب البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، أنظر

RAMONET (Ignacio), « L'axe du Mal », Le Monde diplomatique, mars 2002, p. 1.

[163] أنظر، مركز تونس للصحافة، صحافيون تونسيون في مواجهة الديكتاتورية: ثلاث وعشرون سنة من القمع والتضليل، تونس: مركز تونس للصحافة، 2013.

1-الإعلام العمومي المكتوب: آفاق غير واعدة:

تمتلك الدولة التونسية حاليا مؤسسة واحدة في قطاع الصحافة المكتوبة وهي الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر (سنيب). وتصدر دار سنيب صحيفتي "لابراس" الناطقة بالفرنسية و"الصحافة اليوم" بالعربية. وقد تمتعت صحيفة لابراس زمنا طويلا بمكانة مرموقة صلب المشهد الإعلامي نظرا لعراقتها[164] ولقيمة الكفاءات التي تحتويها وقد استمر ذلك نسبيا حتى بعد مصادرتها لفائدة الدولة،[165] وسرعان ما تزايدت حدة سيطرة النظام السابق على الصحيفة وعلى خطها التحريري بما حال دون تطورها وجعلت صحافييها يضيقون ذرعا بالممارسات المذكورة ويقومون بحركات احتجاجية سنتي 2008 و2009.

وتشكو الصحيفتين الصادرتين عن شركة "سنيب" منذ سنة 2011 وضعا متردیا حيث بلغ سحب صحيفة "لابراس" في أكتوبر 2011، 28968 نسخة وحجم مبيعاتها 16721 ولم يتجاوز معدل سحب جريدة «الصحافة" خلال نفس الفترة 2000 نسخة بينما تردى عدد مبيعاتها إلى حدود 463 نسخ. وأمام هذا الوضع حاولت إدارة المؤسسة إيقاف صدور جريدة "الصحافة" أو تغيير صيغتها لكنها اصطدمت بمعارضة الصحفيين العاملين فيها وعددهم 63 (لا يباشر العديد منهم مهامهم بتاتا بالجريدة، بل أن بعضهم يعمل بانتظام في مؤسسات إعلامية أخرى

---

164 بدأ توزيع صحيفة لابراس في 12 مارس 1936 تحت إدارة صاحبها هنري سمادجة.

KRAEMER (G.), Trois siècles de presse francophone dans le monde: hors de France, de Belgique, de Suisse et du Québec, Paris, Editions L'Harmattan, 1995, p. 216

165 تمت مصادرة كافة أملاك هنري سمادجة ومن ضمنها صحيفة لابراس وذلك على إثر محاكمته وإدانته من أجل تهريب مبالغ جد هامة من العملة إلى الخارج.

AYACHI (T.), « Combat pour la survie », La Presse de Tunisie, numéro spécial « La Presse fête son 70 ème anniversaire », 14 mars 2006, p. 2.

ويتقاضى مرتبا جد محترم من مؤسسة "سنيب").[166] ومثل هذه الوضعيات تبرز أن إصلاح هذا القسم من الإعلام العمومي لا يجب أن يطال فقط الجوانب المهنية بل كذلك الإدارية والمالية لوضع حد لبعض الوضعيات المزرية لتبديد ونهب المال العام.

ونتيجة لما سبق فإن ديمومة صحيفتي "لابراس" الناطقة بالفرنسية و"الصحافة اليوم" بالعربية هي في الميزان ومن ورائها بقاء الإعلام العمومي المكتوب. حيث أن هذا النوع من الإعلام فقد مبرر وجوده في تونس نتيجة للتحول الديمقراطي الذي شهدته، ذلك أن أغلب الدول الديمقراطية لا توجد فيها صحف أو دوريات إخبارية تنتمي للقطاع العام[167] بحيث أنه غالبا ما يقترن وجود الإعلام العمومي المكتوب بسياق الأنظمة السياسية الاستبدادية والتسلطية. إضافة إلى أن انحسار هذا القطاع بفعل مد الصحافة الإلكترونية.[168] ولكن نجد من يرى أن هناك ما يبرر استمراريتها صحف قطاع الإعلام العمومي، فصحيفة "الصحافة اليوم" يمكن أن "تكون فضاء متعاليا عن الخطابات الحزبية والسياسية وفضاء جامعا يعكس داخله تنوع المجتمع التونسي وهي وظيفة لا يمكن للصحافة الحزبية وحتى الخاصة أن تؤديها.... فبما أنها صحيفة عمومية تلتزم، في إطار العقد الذي يربطها بالدولة، بمهام المرفق الإعلامي العمومي.... وهي بفضل هذا العقد خاضعة للمساءلة والمحاسبة على عكس الصحف الحزبية أو الخاصة."[169]

---

[166] أنظر، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، التقرير العام للهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، تونس: 2012.

[167] Voir, LIBOIS (B.), FERRY (J.-M.), La communication publique: pour une philosophie politique des médias, Paris- Budapest- Torino: l'Harmattan, 2002.

[168] Voir, GREINER (D.), « La presse écrite face au défi du numérique », In Transversalités, Revue de l'Institut Catholique de Paris 2010/4 (N° 116), pp. 79-84.

[169] الحمامى (ص.)، الإعلام التونسي.... أفق جديد (بورقيبة الفيسبوك.... المدونون.... الإعلام والنقاب)، سبق ذكره، ص. 77-78.

2-الإعلام العمومي المسموع: آفاق التمدد محدودة

تحتل الإذاعة المرتبة الثانية في تونس من حيث شعبيتها بعد التلفزيون.[170] ويتابع ثلثي التونسيون الأخبار من خلال هذه الوسيلة الإعلامية[171] منهم نسبة متزايدة تتابع الاذاعة عبر الإنترنت[172]. وبعد الثورة يعتبر 55 بالمائة من التونسيين أن المعلومة التي تبثها الاذاعة صحيحة.[173]

يبلغ عدد الإذاعات العمومية التسعة، أربع منها وطنية،[174] أقدمها الإذاعة الوطنية التي أحدثت سنة 1938، وخمس إذاعات جهوية.[175] تغطي مع الإذاعات الوطنية الأقاليم الأربعة للبلاد. وبحكم ظهور العديد من الإذاعات الجهوية والمحلية الخاصة، سواء منها الجمعياتية أو الربحية، فقد أفضى ذلك إلى تغطية الولايات (المحافظات) التي تضم كل المدن الكبرى وأغلب المدن المتوسطة بمحطات إذاعية سعت لتوطيد الصلة مع المتساكنين في المستوى المحلي والجهوي ومن شأنها تقديم خدمات إعلامية جهوية تساهم في تنشيط عديد القطاعات الاقتصادية وتساعد منظمات المجتمع

---

[170] 67% من العائلات تمتلك جهاز راديو (المعهد الوطني للإحصاء سنة 2012)

[171] استخدام وسائل الإعلام في الشرق الأوسط سنة 2014.

[172] نفس المصدر

[173] نفس المصدر

[174] وهي:

- الإذاعة الوطنية
- الإذاعة الدولية RTCI
- إذاعة الشباب
- إذاعة تونس الثقافية

[175] وهي:

- إذاعة صفاقس
- إذاعة المنستير
- إذاعة الكاف
- إذاعة قفصة
- إذاعة تطاوين

المدني المحلي على الاضطلاع بدورها وعلى تدعيم إشعاعها. وعادة ما تتدخل الدولة لإسداء خدمات مرفقية عند بروز حاجة للمنتفعين الكامنين من المواطنين، ولكن باعتبار أن وجود الإذاعات الجهوية والمحلية الخاصة الجمعياتية أو الربحية، والتي بحكم طبيعة نشاطها تعيش أساسا من بيع خدمة الإشهار، بحيث لا تتحصل على مقابل مادي من المستمعين بل هي تسعى إلى الترفيع من حصتها في نسب الاستماع باستقطاب العدد الوافر من المستمعين عبر الاستجابة لانتحارات الأغلبية منهم.

وتتبع الإذاعات العمومية التسعة مؤسسة إدارية وحيدة هي مؤسسة الإذاعة التونسية.[176] وقد تولت إطارات المؤسسة ومجلسها التنفيذي وضع مشروع لإصلاحها وضع على ذمة العموم.[177] وبالاطلاع على نسخة مشروع الإصلاح رصدنا نية في الزيادة في عدد الإذاعات التابعة للمؤسسة وذلك بإثراء المشهد الإعلامي بإذاعتين تبثان من العاصمة في اتجاه كامل البلاد. وقد تم بعد الحصول على ترخيص لإذاعة إخبارية ولكن بدأ نشاطها رهين دراسة جدوى زيادة إحداث الإذاعات المركزية الجديدة وكذلك الحصول على مقر مناسب. كما سيتم انطلاق راديو بانوراما (قبل موفى 2017) والذي يهدف إلى تثمين إنتاجات الإذاعات الجهوية الخمسة وتعريف جمهور أوسع بها. ويشدد مشروع الإصلاح المقترح على ضرورة تدارك عدة نقائص تشكو منها المؤسسة من بينها التراجع الكبير في نسب الاستماع ووجود مناخ اجتماعي صعب داخل المؤسسة. إضافة إلى ذلك، وقع إعداد مشروع للهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي من شأنه أن يخول تطويرا نوعيا لأداء الإعلام العمومي المسموع، كما تمت كذلك صياغة

---

[176] أمر عدد 1867 لسنة 2007 مؤرخ في 23 يوليو 2007 يتعلق بإحداث مؤسسة «الإذاعة التونسية» وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 60 الصادر في 27 يوليو 2007، الصفحات 2656 إلى 2663.

[177] للاطلاع على نسخة المشروع، https://is.gd/Qbkxap

مشروع مدونة سلوك والسياسة التحريرية وآخر لمركز التدريب والبحوث الاستراتيجية.[178]

3-الإعلام العمومي المرئي: احتمال التطور الكمي والنوعي

يتركز مجمل قطاع الإعلام العمومي المرئي حاليا ضمن مؤسسة التلفزة التونسية وهي مؤسسة عمومية للقطاع السمعي البصري انبثقت عن مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية في 23 يوليو 2007 بعد قرار التقسيم بين التلفزة والإذاعة[179].

وتنطوي مؤسسة التلفزة التونسية على قناتان هما الوطنية الأولى والوطنية الثانية اللتان تبثان على الأقمار الصناعية وعلى الشبكة الأرضية. ويعود تاريخ إنشاء التلفزة التونسية إلى سنة 1966 وبدأ إنتاج برامجها بالألوان سنة 1976. وفي سنة 1983 ظهرت قناة تلفزية ثانية.[180] وفي سنة 2010 انتقلت التلفزة إلى مقرها الجديد.[181]

وقد شهد الإعلام العمومي المرئي تطورا ملموسا في نسبة مشاهدته، لاسيما بالنسبة للقناة الوطنية الأولى، التي تطور منسوب مصداقيتها بعد الثورة حيث صارت الأخبار التي تقدمها محل ثقة المشاهدين، بما ساهم في تحول نسبة محترمة من مشاهدي القنوات الإخبارية الأجنبية (الجزيرة، العربية،)[182] إلى متابعة القناة التونسية المذكورة، ولكن هذه القناة غير قادرة على المنافسة الجدية للقنوات التونسية الخاصة خصوصا في

---

[178] أنظر إلى كافة المشروعات باعتماد الرابط الإلكتروني السابق ذكره.

[179] أمر عدد 1867 لسنة 2007 مؤرخ في 23 يوليو 2007 يتعلق بإحداث مؤسسة «الإذاعة التونسية» وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 60 الصادر في 27 يوليو 2007، الصفحة 2663 وما يليها.

[180] كانت ناطقة بالفرنسية وتسمى إت ت 2 وكانت ثمرة تعاون بين تونس وفرنسا وعوضت سنة 1994 بقناة 21 التي سميت كذلك بقناة الشباب.

[181] وهو مبنى ضخم تم تصميمه خلال ثمانينات القرن الماضي ليكون مقرا مركزيا لجامعة الدول العربية قبل إقرار عودتها إلى القاهرة سنة 1990.

[182] Voir, DEKKAR-FERAHTIA (N.), Les chaînes arabes de télévision d'information en continu, Thèse de Doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Panthéon-Assas Paris 2, 2013.

فترات ذروة المشاهدة، أي أساسا خلال شهر رمضان. وتكمن أسباب محدودية تنافسية الإعلام العمومي المرئي أمام الإعلام الخاص إلى تباين القدرات المالية في القطاعين.

وإن الإعلام العمومي التلفزيوني ممول أساسا بإتاوة[183] ولدى استجوابنا لصحفيين[184] انقسم المستجوبون حول ضرورة مواصلة التمويل الجزئي للإعلام العمومي التونسي السمعي والبصري عبر الإتاوة المفروضة قانونا، من عدمها، ومدى ضرورة الحفاظ على معلومتها في مستواه الحالي، إلى فريقين:

أحدهما يميل إلى الاستغناء عن الإتاوة المفروضة قانونا، والتي تخول التمويل الجزئي للإعلام العمومي التونسي السمعي والبصري، لاسيما وأن المواطنين أرهقوا بحجم الاقتطاعات والدفوعات، على أن يتم الاستغناء عن الإتاوة، في حال إقرار مبدئه، بصورة تدريجية.

أما الفريق الثاني فيؤكد على أنه من الضروري مواصلة التمويل الجزئي للإعلام العمومي التونسي السمعي والبصري عبر الإتاوة المفروضة قانونا وذلك لأن الإعلام العمومي لا يمكن أن يصبح إعلاما تجاريا،[185] كما أن هذا النمط من التمويل معتمد بالدول الديمقراطية.[186]

---

[183] يدفع معلومها كل شهرين منذ 1979 ضمن فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز من قبل كل المشتركين في شبكة الكهرباء بما فيهم من قد يثبت عدم امتلاكه لتلفزيون أو مذياع.

[184] ضمن استبيان قمنا به في بداية سنة 2015.

[185] بحيث يجب أن نبتعد عن تحويل الإعلام العمومي إلى إعلام تجاري يبحث عن جلب المشاهد بأية كلفة كانت وأن يلهث وراء ارتفاع نسب المشاهدة حتى على حساب جودة البرامج سعيا إلى جلب المستشهرين، وبالتالي المداخيل الإشهارية، بما قد يحول الإعلام العمومي إلى إعلام نفعي دون هوية حقيقية. فالإعلام العمومي له خاصية تتمثل في كونه ينبغي أحيانا أن يوفق بين مقتضيات الجودة ولكن أيضا الإشعاع.

[186] أنظر حول المثال الفرنسي:

SENAT COMMISSION DES FINANCES, DU CONTROLE BUDGETAIRE ET DES COMPTES ECONOMIQUES DE LA NATION, Rapport d'information sur le financement de l'audiovisuel public, Paris: Sénat, 2000.

وفيما يخص مستوى معلوم الإتاوة، فقد انقسم أنصار الحفاظ عليها إلى ثلاثة مواقف فهناك من يرى أنه يمكن الذهاب إلى التخفيض فيها، في صورة ما إذا تدعمت الموارد الذاتية للإعلام العمومي، وذلك دون السقوط في الصبغة التجارية الفجة. أما الموقف الثاني فيرى أن الأفضل هو الحفاظ على الوضع الراهن، حيث وقع التأكيد على أن المبادرة بالترفيع في الإتاوة يمكن أن ينجر عنها منازعة لمشروعيتها بما قد يفضي إلى رفض تواصلها، ففي الحفاظ على الوضع الراهن تجنب للإشكالات. في المقابل، رأت أقلية أنه يمكن الترفيع في معلوم الإتاوة للاستجابة إلى حاجة المرفق إلى التمويل، اعتبارا لكون مستواه (أي معلوم الإتاوة) حاليا ضعيف.

وقد تقرر بعد انقلاب 7 نوفمبر 1987، الذي قاده الجنرال زين العابدين بن علي، أن يقع تعزيز مداخيل الإعلام العمومي المرئي بتخويله بث ومضات إشهارية، وفعلا ففي ديسمبر 1987 قامت التلفزة التونسية بتقديم عرض إشهار تجاري (دعاية) لأول مرة.

وقد انقسم نفس المستجوبون لدى استفسارهم حول ما يتعين أن تكون عليه مكانة الإشهار في تمويل الإعلام العمومي التونسي إلى موقفين أساسيين:

ويرى الموقف الأول أن الرهان بالنسبة للإعلام العمومي التونسي هو إيجاد توازن بين الإشعاع وجودة البرامج فيلاحظ البعض أن للبرامج الثقافية، العلمية والتربوية طابعا نخبويا يجعل نسب مشاهدتها محدودة. لكن هذا الأمر يتجاوب مع دور المرفق العام، الذي عليه ألا يقدم ما هو تجاري فقط والذي يكون متماشيا مع الذوق السائد،

بل عليه أن يحاول تكريس الذوق الرفيع.[187] ولكن من ناحية أخرى، لا بد للإعلام العمومي من حد أدنى من الاستقلالية عبر تحقيق مداخيل ذاتية[188].

أما الموقف الثاني فيؤكد على أن مكانة الإشهار كمصدر تمويل للإعلام العمومي التونسي يجب أن تكون هامة بل يجب أن تتحول إلى الجانب الأساسي من مداخيل المؤسسات المعنية، بحيث تفوق مداخيل الإتاوة.[189]

وقد اعتبر بعض المستجوبين أن المؤسسات الإعلامية العمومية مقصرة في عمليات استقطاب الإشهار.[190] ومن الأكيد أن المحافظة على استقلالية الإعلام العمومي المرئي كمرفق عمومي، مرتبطة إلى حد ما بمصدر تمويله، فإن كانت المؤسسات الإعلامية العمومية في تبعية كبيرة إلى تمويل من السلطة العمومية (أي دعم مادي من ميزانية الدولة ينضاف إلى الإتاوة)، فذلك يخشى منه خطر التدخل والتوظيف السياسي من قبل الحكام. وإذا نزع الإعلام العمومي إلى استقطاب المداخيل الإشهارية، فيخشى أيضا أن يقع تحت سطوة لوبيات المال الخاص أي مصالح قد تضر بجودة البرامج.

---

[187] Voir, BENOIT (N.), La définition de la mission de la télévision publique, Mémoire de DEA: Droit de la communication / Université Panthéon-Assas, Paris II, 1999.

[188] وهذا يتطلب المعادلة بين الإشعاع والمشاهدة، باعتبار أن نسبة المشاهدة هي التي تجلب المستشهرين ولكن يكون ذلك دون السقوط في الصبغة التجارية المبتذلة ومع المحافظة على قيم الجودة ومقتضيات المرفق العام. فطبعا مكانة الإشهار في تمويل الإعلام العمومي هي مكانة هامة ولكنها غير محددة.

[189] ويرى أصحاب هذا الموقف أن المؤسسات أو الأشخاص الراغبة في القيام بالإشهار تهمهم صورة المؤسسات الإعلامية. ومن هنا ضرورة أن تعمل المؤسسات الإعلامية العمومية على تحسين صورتها وتحسين نسب المشاهدة وتطويرها إلى أقصى مدى ممكن لدى الرأي العام ولدى المشاهدين أو المستمعين، فالمستشهر يتصل بوسيلة الإعلام العمومية ليغنم شيئا يتمثل في الحصول على رضا مستهلكين جدد ولكن هذه الرغبة لا يجب أن تقيد المؤسسات الإعلامية العمومية لأن تمويلها ليس مرتهنا بالإشهار فقط، فذلك مبدئيا حال المؤسسات الخاصة، بينما مداخيل الإشهار التي تسجلها المؤسسات الإعلامية العمومية تمكنها من التخفيض من التبعية للسلطة السياسية.

[190] بحيث لا تقوم بمجهودات كافية لجلب المستشهرين رغم أن المداخيل الإضافية التي ستدرها العقود المبرمة معهم من شأنها أن تساعد على تحسين ظروف العمل في المؤسسات الإعلامية العمومية ووضعيات أعوانها وربما تحول عراقيل إجرائية بيروقراطية دون النجاعة الكافية للجهة الإدارية المكلفة باستقطاب الإشهار وقدرتها على زيادة وتنويع مداخيل قطاع الإعلام العمومي.

4-قابلية الإعلام العمومي الإلكتروني للتطور

يبدو الإعلام العمومي الإلكتروني في وضعه اليوم محدودا ولكن هناك مداخل لتطويره حيث أنه بفعل التقاء وسائل الإعلام حيث نجد نسخة إلكترونية لصحيفة "لابراس" العمومية (الناطقة بالفرنسية) كما نجد مواقع إلكترونية للإذاعة الوطنية ولمؤسسة التلفزة الوطنية ولكن لا نجد مواقع إخبارية عمومية ذات بال عدا موقع وكالة تونس إفريقيا للأنباء وهي وكالة الأخبار الوطنية، وهو ليس موقعا تفاعليا.

ولكن لا يستبعد البعض تطويرا فعليا وحقيقيا للإعلام العمومي الإلكتروني بفعل مقتضيات القوانين. حيث أن القانون الجديد المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة[191]، الذي جاء ليفعل الحق في النفاذ إلى المعلومة الذي كرسه دستور 2014 في الفصل 32، أقر وجوب قيام أغلب الهياكل الإدارية العمومية بنشر وتحيين عديد المعلومات ووضعها على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال.[192] وفي هذا كسب

---

[191] قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 26 الصادر في 29 مارس 2016، الصفحة 1029 وما يليها.

[192] حيث ينص الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، سبق ذكره، على أنه: " يتعين على الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشر وتحين وتضع على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال المعلومات التالية:

- السياسات والبرامج التي تهم العموم،
- قائمة مفصلة في الخدمات التي يسديها للعموم والشهادات التي يسلمها للمواطنين والوثائق الضرورية للحصول عليها والشروط والآجال والإجراءات والأطراف والمراحل المتعلقة بإسدائها،
- النصوص القانونية والترتيبية والتفسيرية المنظمة لنشاطه،
- المهام الموكلة إليه وتنظيمه الهيكلي وعنوان مقره الرئيسي ومقراته الفرعية وكيفية الوصول إليها والاتصال بها والميزانية المرصودة له مفصلة،
- المعلومات المتعلقة ببرامجه وخاصة إنجازاته ذات الصلة بنشاطه،
- قائمة اسمية في المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة، تتضمن البيانات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 32 من هذا القانون إضافة إلى عناوين بريدهم الإلكتروني المهني،
- قائمة الوثائق المتوفرة لديه إلكترونيا أو ورقيا والمرتبطة بالخدمات التي يسديها والموارد المرصودة لها،
- شروط منح التراخيص التي يسديها الهيكل،

هام في اتجاه فرض احترام مقتضيات مبدا الشفافية ووضع لإكراهات قانونية من شأنها أن تفضي إلى تدعيم ذا بال للإعلام العمومي الإلكتروني. ونجد تشريعا آخر يسعى إلى نفس الاتجاه، فمشروع مجلة الجماعات المحلية الذي قام بتنزيل الأحكام الواردة في الباب السابع من الدستور التونسي المتعلق بالحكم المحلي، يسعى لتكريس آليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة، حيث يتعين على الجماعات المحلية (بلديات وجهات) أن تنشر بمواقعها الإلكترونية جملة من المعلومات والوثائق التي من شأنها أن تساعد على تفعيل الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة.[193] وهذه الأحكام القانونية من شأنها أن تفرض على الـ350 بلدية وال 24 جهة، التي تعدها البلاد التونسية حاليا، أن يكون لها مواقع إلكترونية ثرية ومحينة، من شأنها أن تعزز الإعلام العمومي الإلكتروني. ولكن هل أن إعلام المواطنين أو المتساكنين عبر مواقع إلكترونية يعد إعلاما عموميا بمعنى مؤسسة صحفية تنشر إبداعاتها على الإنترنت؟ الأكيد أن هناك فرق بين الإثنين وأن الإعلام العمومي الإلكتروني المقصود في هذه الورقة يفترض وجود هيئات تحرير مشكلة من صحفيين محترفين وعدم الاكتفاء بنشر وثائق ومعلومات والتفاعل مع الجمهور في هذا المجال، بل يفترض عملا صحفيا فيه تحليل وتعليق وبحث واستقصاء للخبر وما وراءه. وهذا الأمر لا نرى أفاقا واضحة لتطوره كمكون مهم للإعلام العمومي.

- الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها والتي يعتزم الهيكل إبرامها ونتائج تنفيذها،
- تقارير هيئات الرقابة طبقا للمعايير المهنية الدولية،
- الاتفاقيات التي تعتزم الدولة الانضمام إليها أو المصادقة عليها،
- المعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك نتائج وتقارير المسوحات الإحصائية التفصيلية طبق مقتضيات قانون الإحصاء،
- كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية بما في ذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي والمعطيات المتعلقة بالمديونية العمومية والحسابات الوطنية وكيفية توزيع النفقات العمومية وأهم مؤشرات المالية العمومية،
- المعلومات المتوفرة لديه حول البرامج والخدمات الاجتماعية."

[193] أنظر مشروع قانون أساسي يتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية (ماي 2017)، القسم الخامس: في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة، الفصول من 28 إلى 34.

وتفيدنا التجارب الدولية أن "الإشكالية لا تتعلق بإنشاء المواقع الإخبارية الذي يجب أن يبقى حرا وغير خاضع لأي شكل من أشكال الترخيص لكن بالاعتراف بهذه المؤسسات الصحفية في مستوى إسناد بطاقة الصحفي وتنظيم المساعدات العمومية.... الذي يجب أن يقتصر نشاطها الاقتصادي على الإعلام وفي مستوى المحررين (صحفيين) وفي مستوى مضامينها (أصيلة وغير مستنسخة من مواقع أخرى) ودوريتها والتزامها بأخلاقيات العمل الصحفي."[194]

ب –الفرضيات المتعلقة بمستقبل الإعلام العمومي

إن وجود تونس في مرحلة انتقال ديمقراطي، أي ضمن مسار غير مستقيم، بل متعرج، فقد تكتنفه تطورات إيجابية أو انتكاسات غير متوقعة، لا تيسر على الباحث اقتراح فرضيات متعلقة بمستقبل البلاد في أي مجال، لا سيما في مجال هش وهو مجال الإعلام العمومي،[195] مقترن بصورة وطيدة بحرية التعبير، وهذا ما يجرنا إلى التساؤل حول مدى استدامة حرية واستقلالية الإعلام العمومي وأن نعتبر أن احتمالات الخصخصة[196] غير مطروحة بالنسبة لأغلب مجالات الإعلام العمومي.

---

[194] الحمامي (ص.)، الإعلام التونسي.... أفق جديد (بورقيبة الفيسبوك.... المدونون.... الإعلام والنقاب)، سبق ذكره، ص.33.

[195] Voir, GONTARA (M.), « Médias publics tunisiens et transition démocratique, Quelles perspectives d'avenir », In EL BOUR (H.), Médias publics arabes et transitions démocratiques, Op. Cit. 2013, p. p. 63-82.

[196] Voir,

- BIZAGUET (A.), Le secteur public et les privatisations, Paris: PUF, 1988.
- BEDHRI (M.), La privatisation dans les pays de l'U.M.A., Casablanca: Edition Afrique-Orient, 1991.
- BOUIN (O.), La privatisation dans les P. V. D.: Réflexions sur une panacée, Paris: OCDE, 1991.
- DRUMAUX (A.), Privatisation= moins d'Etat, Bruxelles: Editions de l'université de Bruxelles, 1988.

1-إحتمالات محدودة لخصخصة الإعلام العمومي

إذا كان هناك مجال ينتمي للإعلام العمومي تعتبر ديمومته في الميزان فإنه بلا منازع الإعلام العمومي المكتوب. حيث أن البعض يرون أن هذا النوع من الإعلام فقد مبرر وجوده في تونس نتيجة للتحول الديمقراطي الذي شهدته، ذلك أن أغلب الدول الديمقراطية لا توجد فيها صحف أو دوريات إخبارية تنتمي للقطاع العام. إضافة إلى أن انحسار هذا القطاع بفعل مد الصحافة الإلكترونية يعطي مبررا لخصخصته أو إنهاء وجوده. وقد تكون موازين القوى النقابية محددة في النزال المحتمل بين العاملين في الصحيفتين الموجودتين والدولة المالكة لهما، فإن ضعفت النقابات فقد تكون الفرصة سانحة لإنهاء وجود الإعلام العمومي المكتوب، وفي الحالة المعاكسة سيكون السعي للحفاظ عن السلم الاجتماعية عاملا محددا للإبقاء على مكونات الإعلام العمومي المكتوب. فبالتالي فإن بيع المؤسسة للقطاع الخاص أمر وارد مستقبلا، إذا سمحت الظروف للحكومة بذلك، ولكن فرضية اندثار صحيفتي "لابراس" و"الصحافة اليوم"، في نسختيهما الورقية، في المدى المتوسط، أمر وارد كذلك وقد يتم تعويضهما بصيغ إلكترونية.

أما بالنسبة للإعلام العمومي السمعي والبصري، فيجدر التذكير بوقوع دعوة إلى خصخصة القطاع أطلقها في عهد سيطرة الترويكا أبرز قياديي الأغلبية داخل المجلس الوطني التأسيسي وكذلك رئيس الحكومة ورئيس حركة النهضة[197] بعد أن كان قد وصف الإعلاميين بأوصاف قاسية على غرار "عملاء الديكتاتورية وأعداء الحرية"،[198] ودعمت هذه الدعوة بحملة أطلقها مستشار سياسي في حكومة الترويكا وأسسها على

- BEN SGHAIER (A.), La politique de privatisation, étude comparative de quelques expériences (Chili, Maroc, Mexique, Tunisie), Mémoire de DEA en sciences politiques, Tunis: FDSPT, 1994, (dactylographiée).

[197] غبشي (ب.)،"الإعلام العمومي يخضع الحكومات الجديدة للاختبار"، الصحيفة الإلكترونية إيلاف، عدد 4535 الصادر في 21 أكتوبر 2013، https://is.gd/nu2oQh

[198] نفس المرجع.

تصريح يقول فيه " أشعر وأنا أشاهد نشرة الثامنة على القناة الوطنية بأن تونس تعيش حربا أهلية، ولكنني عندما أنزل إلى الشارع أجد الأمر مختلفا تماما"،[199] وهنا تساءل الكثيرون هل أن الدعوة إلى خصخصة القطاع التلفزيون العمومي نابعة من قناعة بضرورتها غذتها عوامل موضوعية؟ أم أنها تندرج في خانة تهديد السياسيين لإعلاميي القطاع العمومي، لغاية تطويعهم وتدجينهم؟ تبدو القراءة الثانية هي الأرجح، لاسيما وأن مسألة الخصخصة لم تتبلور في برنامج حكومي محل متابعة. ولكن هل أن عزوف السياسيين عن خصخصة قطاع الإعلام العمومي، وخصوصا منه السمعي والبصري، ليس مرده أنه لهم أمل في توظيفه مجددا، متى سنحت تقلبات الظروف لهم بالعودة إلى المربع الأول أي مربع تقييد حرية الإعلام.

2-حرية الإعلام.... لكن إلى متى؟

إن حرية التعبير من المكاسب الهشة بالنسبة للدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا، فهذا المكسب هو الأكثر عرضة إلى مخاطر الردة التي قد يبررها الحنين إلى سلطة تسلطية[200] يريدها البعض كبديل لوضع غير مطمئن تنامت فيه ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني وكثرت فيه وضعيات الاحتقان الاجتماعي، ولاسيما منها تلك التي تجسمها بصورة صادمة بعض الاحتجاجات الاجتماعية ذات المنسوب المرتفع، خصوصا منها تلك التي تقترن بعرقلة أو شل الأنشطة الاقتصادية، والتي تجسمت في عدة مناسبات في منع تسيير وسائل النقل الحاملة لكميات من المستخرجات المنجمية

---

[199] نفس المرجع.

[200] أنظر،

- حملة الإعلانات التي أطلقتها بداية من أول أكتوبر 2011 منظمة مراسلون بلا حدود في شوارع العاصمة التونسية تحت عنوان: "أحرار... لكن إلى متى؟".
- أنظر في نفس المعنى صحيفة «لابريس» الناطقة بالفرنسية، وسائل الإعلام في تونس: أحرار ولكن إلى متى؟ عدد خاص، مايو 2012.

أو منع تدفق منتجات نفطية عبر أنابيب أو شاحنات وبواخر.[201] فعملا بمقولة "سلطان غشوم ولا فتنة تدوم" يعبر البعض صراحة عن حنينه إلى المنظومة السابقة التي كان شعارها "تونس بلد الأمن والأمان"، بما من شأنه أن يعطي الأولوية مجددا للحلول الأمنية على حساب التفاوض واحترام الحق في "الاحتجاج السلمي". وبما أن الحرية أمر لا يتجزأ فإن ضرب إحدى الحريات يكون له آليا تداعيات وخيمة بالنسبة لسائر الحريات وخصوصا منها تلك التي تلازم ممارسة الحريات الأخرى وعلى رأسها حرية التعبير والإعلام.

وفي الواقع فقد برزت منذ نهاية سنة 2011 مؤشرات سلبية تجسم حدا لحرية الإعلام. فقد اعتبر رئيس الحكومة الأولى للترويكا السيد حمادي الجبالي "أن المؤسسات الإعلامية لا تعبر عن الإرادة الشعبية المجسمة لنتائج الانتخابات"[202] وقد استهجنت النقابة الوطنية للصحفيين هذه التصريحات واعتبرت أن "مواصلة الحديث عن الإعلام العمومي على اعتبار انه إعلام حكومي يمثل«تخلفا» عن استحقاقات الثورة وعدم الإدراك بالتغييرات التي أحدثتها في مختلف المجالات منها المجال الإعلامي"[203]، كما تمثلت الرغبة في الحد من حرية الإعلام في إصرار حكومة الترويكا على عدم تفعيل المرسومين عدد 115 و116 لسنة 2011، بما جعل نقابات الصحفيين تقرر شن إضراب عام بتاريخ 17 أكتوبر 2012 [204]. ونشدد إضافة إلى هذا المؤشر على آخر يخص مسألة تعيين أو إقالة كبار المسؤولين في مجال الإعلام العمومي، حيث أن ذلك

---

[201] لابد من الإشارة في الحالة الأولى إلى الاعتصامات التي دامت أشهرا وعرقلت مرور قطارات نقل الفسفاط من منطقة الحوض المنجمي بولاية قفصة إلى مناطق التحويل أو التصدير بمدن صفاقس وقابس. وفي الحالة الثانية نشير إلى اعتصامات قرقنة والكامور والفوار بولايات صفاقس وتطاوين وقبلي التي أفضت إلى إيقاف نقل النفط المستخرج من مناطق الإنتاج نحو مناطق الاستهلاك أو التصدير.

[202] الموقع الإلكتروني تورس، "النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين تستهجن تصريحات الوزير الأول"، نشر في 27 ديسمبر 2011، https://is.gd/agN01W

[203] نفس المصدر.

[204] لائحة عامة صادرة عن اجتماع المكتب التنفيذي الموسع لنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بتاريخ 25 سبتمبر 2012.

يخضع إلى ما يسمى بالرأي المطابق للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري التي يتوجب تبعا لذلك استشارتها بصريح نص المرسوم عدد 116 لسنة 2011 مع احترام محتوى رأيها،[205] لاسيما عند تعيين الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة التونسية.[206] وهذا ما وقع مثلا على التوالي عند تعيين السيد مصطفى بن لطيف ثم السيد إلياس الغربي[207] ولكن عملية إعفاؤهما من مهامهما كان من المفروض، رغم سكوت النص، أن تخضع لمبدأ توازي الصيغ والشكليات، الذي كان يتطلب الحصول على رأي مطابق من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، وهذا ما لم يقع وأفضى إلى احتجاج الهايكا (التي ساندها في ذلك عدد من مكونات المجتمع المدني)، كما تولت الهيئة رفع دعوى قضائية في هذا المعنى على أنظار المحكمة الإدارية، لم يتم بعد البت فيها. وفي الحقيقة حتى وإن كنا إلى حد الآن بمنأى عن عودة واضحة لمظاهر عبادة الفرد،[208] التي كانت تؤثث مختلف مكونات الإعلام العمومي في ظل النظام البائد[209]، فإن المؤشر

---

[205] Voir, JANSSEN (M.), FURNEMONT (J-F), Analyse du Décret-loi 2011-116 pour le Groupe des partenaires techniques et financiers en appui au secteur des médias tunisiens, 2012.

[206] Voir, DE LA BROSSE (R.), « L'action des organes de régulation de la communication en faveur de l'émergence de médias de service public », In EL BOUR (H.), Médias publics arabes et transitions démocratiques, Op. Cit., p. p. 39-48.

[207207] علما وأن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري طلبت من الحكومة أن ترشح أكثر من شخص لكن هذه الأخيرة سعت لفرض خيار واحد.

[208] أنظر حول التجربة الغابونية في هذا المجال:

- MAVOUNGOU (Vincent), Institutions et publics de la radiotélévision au Gabon: Essai sur la personnalisation du pouvoir à travers la communication politique par les médias, 1986, Thèse de 3ème cycle, Sociologie, Université Panthéon-Assas, Paris 2, 1986.

[209] ولو أن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري عبرت في بيانها بتاريخ 6 أكتوبر 2017 والذي يحمل عنوان " الهيئة تدعو إلى النأي بالمرفق الإعلامي العمومي عن التوظيف السياسي الضيق" عن وجود بعض المقدمات لذلك، حيث ورد

سالف الذكر وسواه غير مطمئنة بالمرة وتحمل في طياتها مدخلا جديا لفرض مشيئة السلطة على كبار مسؤولي الإعلام العمومي، بما قد ييسر انزلاقهم إلى مربع التبعية التامة للأغلبية المتنفذة ويفضي نتيجة لذلك إلى تلاشي استقلالية وحياد الإعلام العمومي وإلى اتصافه مجددا بالحكومي.[210]

ويبدو إفلات أبرز رموز معاداة الإعلام الحر في ظل النظام السابق من العقاب والتطبيع معهم من قبل بعض قادة النظام الحالي، الذين يعتبرون بدورهم (من بعض الأطراف) كقوى مضادة للثورة،[211] من المؤشرات المزعجة، والتي يرى فيها البعض "عودة بعض من أزيحوا من الباب عبر الشباك"[212] وتبييض لفيف منهم بفضل تشريع العفو العام الذي يستند إلى قانون المصالحة الإدارية.[213]

في بيانها ما يلي: " رصدت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري تغطية القناة الوطنية الأولى لزيارة رئيس الجمهورية إلى ولاية سوسة في نشرة الأخبار الرئيسية التي تم بثها بتاريخ 04 أكتوبر 2017.

ولاحظت أن هذه التغطية التي افتتحت بها النشرة، واستغرقت نحو 4 دقائق، تضمنت ربورتاج اتسم بأسلوب دعائي لم يحترم قواعد المهنة الصحفية إذ ركز في مساحة هامة منه على مظاهر الاحتفاء، التي تذكرنا بالتحشيد وتسخير إمكانيات المؤسسات العمومية في خدمة صورة الشخص في تغييب كلي لآراء ومشاغل متساكني ولاية سوسة".

[210] أنظر حول حياد الإعلام

- OKOBE (M.), La neutralité de l'information radiotélévisée en France, Thèse de doctorat en Droit public, Université de Paris Descartes, Paris 5, 1991.

[211] القلالي (مم.)، بن يوسف (ط.)، "القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قائد السبسي نموذجا، تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012

[212] أنظر مقال ياسين النابلي، " عبد الوهاب عبد الله:" غوبلز ""النظام يعود من شباك القصر"، منشور بموقع نواة 28 مايو 2016، https://nawaat.org/portail /

[213] وهو القانون الذي وقعت المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب يوم 13 سبتمبر 2017 في ظل أجواء جد مشحونة داخل المجلس وخارجه حيث تعددت المسيرات والوقفات الاحتجاجية ضده. وهذا النص صادق عليه رئيس الجمهورية بعد فشل الهيئة الوقتية لرقابة دستورية مشروعات القوانين في التوصل إلى قرار على إثر الطعن في دستوريته (بسبب انقسام الأعضاء الستة بين موقفين وعدم تمتع رئيس الهيئة بصوت مرجح) وقد تم نشر القانون الأساسي عدد 62 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أكتوبر 2017 يتعلق بالمصالحة في المجال الإداري، بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 85 الصادر في 24 أكتوبر 2017، الصفحة 3625.

إن ديمومة حرية التعبير والإعلام معركة يتعين أن يخوضها بصورة يومية الإعلاميون ومعهم نشطاء المجتمع المدني تحت شعار "لن يمروا"، فاليقظة الدائمة شرط استدامة هوية الإعلام العمومي كمرفق عام محايد وفي خدمة الديمقراطية التعددية والمواطن.[214] وما من شك أن هذه الاستدامة عامل مهم وجد مؤثر في التطور المطرد للإعلام الخاص.

الجزء الثاني: الإعلام الخاص مرشح لتطور مطرد

لقد صنفت الإعلامية المناضلة نزيهة رجيبة[215] الإعلام الخاص خلال العهد البائد إلى ثلاثة أقسام " أولها «إعلام مباح »غابت عنه الصحافة الحرة، وثانيها» إعلام متحمل »مثلته بالخصوص صحافة المعارضة، وثالثها» إعلام ممنوع وملاحق »والذي مثل حركة مقاومة إعلامية."[216] وقد تولت وزارة الإعلام التي تولاها أشخاص معروفون بعدائهم لحرية التعبير والإعلام أمثال "غوبلز نظام بن علي"[217] إخضاع الجانب الأعظم من قطاع الإعلام الخاص بفضل سياسة القمع والترهيب حيث وصل الأمر إلى تعمد إحراق مطبعة إحدى الجرائد الخاصة كعقاب على تمردها، في حين تولت الوكالة التونسية للاتصال الخارجي ممارسة سياسة الترغيب عبر توزيع ربوع "كعكة" الإشهار العمومي بالاعتماد على معايير الولاء والطاعة لمشيئة النظام القائم والدعاية لصالحه.

ولاريب أن الإعلام الخاص اليوم، خصوصا الإلكتروني منه، صار مرشحا لتطور مطرد. لا سيما وأن شبكة الأنترنيت "تطرح مداخل جديدة في مجالات تفاعلية الجمهور

---

[214] Voir, ISAR (H.), Le service public et la communication audiovisuelle, Aix-en-Provence: Presses universitaires d'Aix-Marseille, Économica, 1995.

[215] المعروفة بأم زياد.

[216] نزيهة رجيبة، دعوة لتكوين لجنة خاصة لتقصي الفساد في المجال الإعلامي، موقع الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، مسامرة رمضانية حول الإعلام، 19 أغسطس 2011.

[217] وهو السيد عبد الوهاب عبد الله الذي تولى وزارة الإعلام ثم واصل لعب نفس الدور لدى توليه خطة المستشار لدى رئيس الجمهورية.

أنظر مقال ياسين النابلي، " عبد الوهاب عبد الله: ''غوبلز'' النظام يعود من شباك القصر"، سبق ذكره

والتكنولوجيا وطبيعة المضمون ورجع الصدى."[218] وقد أفرزت الثورة الاتصالية بعض الظواهر، منها ظاهرة التفاعلية في العملية الاتصالية، أي بين المتقبل والمرسل، حيث لم يعد الاتصال عملية أحادية الاتجاه بل عملية تفاعلية، ولم يعد المتقبل متلقيا سلبيا بل يلعب دورا إيجابيا ومؤثرا في الفعل الاتصالي.[219] وعموما "هيأ نشوء المجتمع المعلوماتي لتعميم ظاهرة التحول من تقديم الخدمات للمتلقي عبر وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية المختلفة إلى مشاركة عناصر التركيبة الاجتماعية الفاعلة جميعها في عملية اختيار وإعداد وتخزين وتوجيه ونشر المشاركة المؤثرة في عملية التبادل والتفاعل الإعلامي داخل المجتمع الواحد بعناصره وشرائحه كلها، وبين المجتمعات المختلفة بشكل عام، بما يوفر فرص الحوار والتفاهم والتفاعل."[220] وأدى تطور الميديا الجديدة[221] التي يسرها توسع الإعلام الإلكتروني إلى تضاؤل سطوة المؤسسات الإعلامية التقليدية على العمل

---

[218] صادق (ع. م.)، الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة، عمان: دار الشروق، 2008، ص. 19.

[219] أنظر، داوي (ع.)، "القوة الناعمة لوسائل الإعلام الهجين: تلاقي وسائل الإعلام وتأثير الجزيرة"، في مؤلف جماعي "الجزيرة في عشرين عاما: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016

[220] الغريب (س. م.)، الصحيفة الإلكترونية والورقية: دراسة مقارنة في المفهوم والسمات السياسية، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2013، ص. 49.

[221] لقد درج الباحثون وكذلك الإعلاميون على استخدام مصطلح "الإعلام الجديد" كترجمة للمصطلح الإنجليزي « New Media » والمصطلح الفرنسي « Nouveaux Médias»، إلا أن كلمة "الإعلام" لا تبدو دقيقة لترجمة « Média » لأن مصطلح الإعلام مرتبط بصورة وثيقة بالوسائل الإعلامية، أي بالتلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة، في حين يشير مصطلح التكنولوجيات الحديثة إلى الوسائل التقنية الرقمية كالكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية المحمولة (الهواتف الذكية واللوحات الرقمية)، "فالإعلام في المخيال العام مرتبط بمؤسسات ترتبط وظيفتها بإنتاج مضامين مخصوصة موجهة إلى الجمهور" (الحمامي (ص.)، الميديا الجديدة: الأبستمولوجيا والإشكالات والسياقات، تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، 2012، ص. 27.) كما أن مدلولات الإعلام مختلفة لغويا، فإذا كان الاستخدام العربي يحيل إلى معنى الإبلاغ والإخبار والإرسال والمعرفة، فإن مصطلح «Média» بسبب اشتقاقه من كلمة «Medium» يحيل على معاني الوساطة والوصل والوسط، وبهذا المعنى يبدو مصطلح " الميديا" أكثر دلالة على الإيفاء بثراء ظواهره الجديدة. ويمكن تعريف الميديا الجديدة بكونها " جملة الممارسات الإعلامية التي أفرزتها الوسائط الإعلامية الجديدة التي تشتغل داخل بيئة تواصلية متغيرة تسهم في تشكيلها تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة" (حيوني (و.)، الميديا الجديدة والأخلاقيات الصحفية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، جامعة تونس المنار، 2017، ص. 7.)

الإعلامي،[222] "بعد أن أصبح بوسع كل من يستطيع استخدام الأنترنيت أو أية أداة أخرى من أدوات الميديا الجديدة أن يصبح إعلاميا بالشكل الذي يرغب فيه".[223]

وعموما يبدو الإعلام الخاص مرشحا في معظم قطاعاته لتطور مطرد حيث يتأكد هذا التوجه بجلاء لدى الإعلام الخاص الربحي (أ) ولكن في المقابل نشهد انهيارا للإعلام الحزبي الكلاسيكي (**ب**) كما يتضح **أن** الإعلام الخاص الجمعياتي يعاني من هشاشة الوضع الراهن وغموض الآفاق المستقبلية (**ج**) في حين يجدر التساؤل حول حوكمة ومستقبل الإعلام الخاص المصادر لفائدة الدولة. (**د**)

أ-تأكد التوجه لدى الإعلام الخاص الربحي:

لاريب في أن التطور المستقبلي لمكونات الإعلام الخاص الربحي لن يكون متماثلا حيث أن الإعلام الخاص المكتوب الربحي مرشح للتراجع أمام الإعلام الخاص الإلكتروني وإلى أن يشهد تفاقما للصعوبات المالية (**1**) في حين أن الإعلام الخاص السمعي والبصري الربحي يشهد تطورا مطردا في ظل إشكاليات على علاقة بالشفافية والاحتكار المقترنة بمنح التراخيص والعلاقات بالمال والسياسة (**2**)

1-الإعلام الخاص المكتوب الربحي يتراجع أمام الإعلام الخاص الإلكتروني وتتفاقم صعوبات تمويله

تعتبر الصحافة الخاصة المكتوبة الأقل "استهلاكا" في تونس رغم أن 38% من التونسيين يؤكدون صحة المعلومات التي تروجها وسائل الإعلام المكتوبة. كما أن 76% يطالعون النسخ العربية من الجرائد. وحسب التقديرات تحتوي السوق التونسية على قرابة 40 جريدة خاصة ذات الطابع الربحي تتمكن من بيع أقل من 100 ألف نسخة يوميا.

[222] Voir, BALLE (F.), Médias et sociétés, 12e édition, Paris: Montchrestien, 2005.

[223] كاتب (س. ص.)، الإعلام القديم والإعلام الجديد، هل الصحافة المطبوعة في طريقها إلى الانقراض؟ جدة: المدينة المنورة للطباعة والنشر، 2011، ص. 37.

وفي غياب جرد كامل للصحف المذكورة ومعلومات كافية حول هيكلة ملكية كل منها فإننا نورد بعض المعطيات حول عدد من الصحف الخاصة ذات الطابع الربحي، حيث أن عددا من الصحف الأسبوعية هي ملك شخص أو يسيطر عليها شخص. من ذلك أن جريدة "الأخبار" الأسبوعية[224] وجريدة "تونس-هيبدو" الناطقة باللغة الفرنسية[225] التابعتين لدار تونس-هيبدو هما ملك لشخص واحد.[226] ونجد على الأقل ثلاثة صحف أسبوعية أخرى في وضعية مشابهة وهي جريدة المصور[227] وصحيفة "الصريح". [228] وجريدة "أخبار الجمهورية"،[229] إضافة إلى ذلك نجد صحيفتين أسبوعيتين على ملك منظمتين وطنيتين هامتين وهما صحيفة "الشعب" التي يملكها الاتحاد العام التونسي للشغل وهو أهم منظمة نقابية للعمال وصحيفة ‘‘البيان" التي يملكها الاتحاد التونسي الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وهو أهم منظمة نقابية للأعراف.

ومن الصحف اليومية الخاصة صحفا يسيطر عليها شخص واحد، وهي صحف دار الأنوار[230] الثلاثة وهم صحيفتين يوميتين، "الشروق" الناطقة بالعربية لوكوتيديان" الناطقة بالفرنسية، بالإضافة إلى أسبوعية "الأنوار" الناطقة بالعربية[231].

ويبدو نمط الملكية المهيمن لدى الإعلام الخاص المكتوب الربحي هو ملكية الفرد الواحد وهو نمط لم يكد يشهد قطيعة مع الثورة وإنما هو في تواصل، دون اختلاف ذو

---

[224] التي تأسست سنة 1984.

[225] التي تأسست سنة 1973.

[226] وهو مؤسسهما السيد محمد المازري بن يوسف الذي يملك 99% من أسهم شركة دار تونس-هيبدو.

[227] تديرها منذ سنة 2011 شركة يمتلك السيد عمر الطويل 100% من أسهمها.

[228] تديرها دار الإرادة التي تأسست سنة 1996 والتي يملكها السيد صالح الحاجة

[229] التابعة لشركة أخبار ميديا التي تأسست سنة 1990 على يد المنصف بن مراد الذي يملكها بنسبة 100%.

[230] وهي دار صحافة ونشر تأسست سنة 1981 على يد صلاح الدين العامري. وكانت على ملكه الشخصي.

[231] ويسيطر على ملكية أغلبية رأسمال شركة دار الأنوار السيد محمد إسماعيل العامري بنسبة 80% بينما تملك السيدة سعيدة العامري 20% من المؤسسة المذكورة.

بال في الأشخاص، بما يدلل على قدرة واضحة في التأقلم مع التحولات السياسية الكبرى وعلى أن بوصلته هي أساسا ثقافة الربح المادي وليس إيمانا برسالة إعلامية. ويرى البعض أن وضع الصحافة المكتوبة ازداد سوءا بعد انتخابات 2014 بحكم انعدام شفافية التمويلات حيث أنه "أمام عدم اهتمام الحكومة بقطاع الإعلام، تشكل مشهد إعلامي جديد تمظهر كالآتي: صحف يمولها بعض رجال الأعمال الأحرار وصحف منكوبة ماديا تناضل وتقاوم حتى تساهم في التعددية الإعلامية، وهناك صحف بعثها وساندها كبار المهربين والمال الفاسد فاختصت في الثلب وهتك الأعراض وتلفيق التهم. وهناك صحف ممولة من الأحزاب العقائدية، لا تلقى رواجا كبيرا ولكن استمرارها مضمون،.... وهناك صحف لها مداخيل إشهارية هامة مما يمكنها من الصمود".[232]

وإجمالا نجد شبه إجماع من قبل أهل المهنة على أن الهشاشة الاقتصادية لأغلب المؤسسات الخاصة التي تدير صحفا يجعلها مهددة بالاندثار، ومن هنا تبرز ضرورة دعمها " فهي أحد ضمانات حرية التعبير وكذلك التعددية الفكرية والسياسي، وذلك أسوة بما يحدث في جل بلدان العالم الديمقراطي، حيث تحظى هذه النوعية من الصحف بأشكال مباشرة وغير مباشرة من الدعم، فهي جزء من التراث السياسي والحضاري لكل الشعوب."[233]

2-الإعلام الخاص السمعي والبصري الربحي: إشكاليات الشفافية والاحتكار المقترنة بمنح التراخيص والعلاقات بالمال والسياسة

يتركب الإعلام الخاص السمعي من إذاعات خاصة تم إنشاؤها بعد الثورة وقبلها. ويتحكم رجال أعمال تونسيون في أغلب الإذاعات الخاصة كما يمتلكون أسهما في

[232] بن مراد (م.)، "سيدي رئيس الحكومة: هل تكون حكومتكم قبارة الصحف"، صحيفة أخبار الجمهورية، 4 مايو (مايو) 2016.

[233] زياد كريشان، "الصحافة المكتوبة مهددة بالاندثار، صحيفة المغرب، 5 أبريل (أبريل) 2016.

عديد الإذاعات.[234] وهؤلاء المساهمين لا يمتلكون غالبية الأسهم كما أنهم ليسوا مسيري هذه المؤسسات[235]. وقد ظهرت في عهد بن علي 5 إذاعات خاصة منحت تراخيصها على أساس معايير ذاتية، وليست موضوعية، بحيث تمتع بها بعض أفراد "الأسرة الحاكمة" أو القريبين منها[236] وهي: موزاييك آف آم[237] وجوهرة أف أم[238] وشمس آف آم[239] واكسبرس آف آم[240] وزيتونة اف آم[241]، وفي المقابل وقع رفض عديد المطالب الرامية للحصول على تراخيص للبث الإذاعي.[242]

وإذا كان عدد الإذاعات العمومية الجهوية والوطنية لم يتغير منذ 2011. ففي المقابل شهدت فترة ما بعد الثورة ارتفاعا ملحوظا في عدد الإذاعات الخاصة المرخص فيها الذي مر من 5 إلى 23 إذاعة سنة 2017 ولكن هذا العدد تقلص مؤخرا إلى 22 بعد سحب إجازة إحداث واستغلال القناة الإذاعية الخاصة تحت تسمية إذاعة

---

[234] كما هو الحال بالنسبة إلى رجل الأعمال لطفي عبد الناظر المساهم في إذاعة موزاييك آف آم وديوان اف آ م، أو عزيز ميلاد الذي توفي في 7 نوفمبر 2012 وترك لورثته أسهما مباشرة في إذاعة جوهرة اف آم وأخرى غير مباشرة تابعة لراديو صبرا اف أم.

[235] باستثناء السيد لطفي عبد الناظر الممثل من قبَل رئيس مجلس الادارة بإذاعة الديوان أف أم

[236] Voir, BELKAÏED- GUIGA (L.), L'actuel paysage audiovisuel en Tunisie: La télévision, la radio et le cinéma, Thèse de Doctorat en Médias et multimédias, Université Panthéon-Assas Paris 2, 2008.

[237] كان بلحسن الطرابلسي شقيق ليلى بن علي من بين المساهمين في هذه الإذاعة الخاصة التي أنشئت سنة 2003.

[238] كانت مملوكة للسيد علي بلحاج يوسف مع مجموعة من رجال الأعمال القريبين من النظام السابق.

[239] منحت تأشيرة استغلالها لابنة بن علي: سيرين بن علي المبروك سنة 2010

[240] أعطيت تأشيرة اكسبرس اف أم الاقتصادية سنة 2010 إلى السيد مراد قديش وهو ابن الطبيب الشخصي لبن علي السيد محمد قديش.

[241] أسسها السيد صخر الماطري صهر بن علي سنة 2007، وهي إذاعة ذات توجهات دينية.

[242] من بينها مطلب الصحفي السيد زياد الهاني للترخيص ببث إذاعة "قرطاج" سنة 1995 ومطلب السيد رشيد خشانة الهادف للترخيص ببث إذاعة "الشراع" سنة 2004.

"حرية أف. أم"[243] في 15 ماي2017، لعدم التزامها بانطلاق البث في أجل سنة من تاريخ إمضاء الاتفاقية في 31 يوليو 2015.[244]

من ناحية أخرى يعتبر التلفزيون وسيلة الإعلام الأكثر شعبية في تونس، حيث تمتلك نحو 98% من الأسر جهازا (على الأقل) بالمنزل. ويعول 83% من التونسيين على هذه الوسيلة لمتابعة الأخبار كما أن 61% من التونسيين يعتبرون أن المعلومات التي يبثها التلفزيون هي معلومات موثوق فيها.

وكما هو الحال بالنسبة للإذاعات الخاصة فإن مرتكزات توزيع رخص البث التلفزي كانت قائمة على معايير مبهمة واعتباطية، مبنية بالأساس على التقرب أو القرب من النظام، وهذا ما كان يشكل ضمانة للمنظومة السياسية التسلطية باعتباره يخول التزام أصحاب القنوات بمحتوى برامج كانت تغض النظر على حقيقة الواقع السياسي بالبلاد وتجمل الواقع الاقتصادي والاجتماعي.[245] وقد كانت أولى القنوات، قناة حنبعل التي أطلقها أحد رجال الأعمال وهم من الأصهار المقربين من نظام بن علي سنة 2005.[246] وفي سنة 2009، انطلق بث قناة نسمة بعد حصولها على رخصة الاستغلال والبث.[247]وقد تواصل بث القناتين بعد الثورة،[248] كما تم إطلاق قناتين

---

[243] المسندة إلى شركة "ياسمين للإنتاج الإعلامي" في شخص ممثلها القانوني بموجب اتفاقية إسناد إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة.

[244] استنادا إلى أحكام الفصل 17 من كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة.

[245] Voir, CHOUIKHA (L.), « L'audiovisuel en Tunisie: une libéralisation fondue dans le moule étatique » In L'année du Maghreb n°2, 2005-2006, Paris: CNRS Editions, 2007, p.p. 549-558 .

[246] السيد العربي نصرة.

[247] وانتفع بإجازة البث المجمع الاتصالي "قروي أند قروي" بإدارة الأخوين غازي ونبيل القروي ومجمع "كوينتا" للمنتج السينمائي طارق بن عمار والمجمع الإيطالي "ميديا سات" لصاحبه رئيس الحكومة الإيطالي الأسبق سلفيو برلسكوني.

[248] وقد ساهمت قناة حنبعل مباشرة بعد رحيل بن علي في إثارة البلبلة ويبدو أنها حاولت لعب دور ما ييسر عودة الدكتاتور ولذا تم إيقاف باعث القناة وابنه وإيقاف بث القناة لساعات ولكن ولأسباب نجهلها وقع إيقاف التتبعات والتغاضي عن الموضوع.

معارضتين لبن علي، وهي "الحوار التونسي" التي انطلق بثها في عام 2003[249] والمستقلة[250] وكانتا تبثان من الخارج.

منذ سنة 2011، تعددت القنوات التلفزية الخاصة وتم إسناد تراخيص جديدة لتجاوز احتكار المقربين لنظام بن علي للمشهد الإعلامي، حيث أوصت الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال بمنح رخص لخمس قنوات. وبداية من 2013، أصبحت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا) الجهة الوحيدة المانحة لرخص القنوات التلفزية، انطلاقا من كراس شروط مضبوط ينظم القطاع السمعي البصري. ولكن عملية إسناد هذه الرخص، كما بالنسبة للإذاعات الخاصة، تطرح عديد نقاط الاستفهام فيما يتعلق بمدى مشروعيتها وهي التساؤلات التي لم يجب عليها بصورة واضحة السيدين والسيدة الذين استقالوا من عضوية مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري[251] في سياق تبرؤهم من إسناد الرخص المذكورة.

بفضل نسب المشاهدة المرتفعة التي تتمتع بها مقارنة ببقية المحامل الإعلامية، فإن القنوات التلفزية الخاصة (والعامة كذلك) تعتبر قبلة محبذة لفئة من القادة السياسيين لما توفره لهم من إمكانية التواصل بشكل سلس وسريع ومؤثر. وهذا أفضى إلى أن عدد من القنوات التلفزية في تونس صار مرتبطا بشكل مباشر أو غير مباشر بشخصيات سياسية أو بأحزاب سياسية وهو ما يتعارض مع أحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يحجر هذه الظاهرة. وفي هذا السياق ظهرت مجموعة من القنوات المقربة من الإسلاميين في حين لا يخفي مسؤولو ومالكو عدد آخر من القنوات ميولتاهم السياسية.[252] وقد بين تقرير أعدته جمعية الخط بالتعاون مع منظمة مراسلون

[249] لمؤسسها السيد الطاهر بن حسين.

[250] التي أسسها القيادي السابق في حركة الاتجاه الإسلامي السيد محمد الهاشمي الحامدي، والذي صارت علاقة قناته، مع سلطة بن علي، بمرور الزمن، ملتبسة.

[251] وهم السيدة رشيدة النيفر والسيدين رياض الفرجاني ومحسن الرياحي.

[252] حول التجربة اللبنانية في هذا المجال، أنظر:

بلا حدود أن 6 قنوات تلفزية تونسية من بين القنوات العشر التي شملها الرصد والتحليل مرتبطة بشخصيات سياسية أو بأحزاب سياسية.[253] ولا تفوتنا الإشارة إلى وجود تمويلات أجنبية هامة اخترقت وسائل الإعلام الخاصة ووظفتها لخدمة أجنداتها.

وإذا نظرنا إلى المشهد الإعلامي من الزاوية القانونية فلا بد من التنويه إلى أن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري أفادت أن 10 قنوات تلفزية تابعة للإعلام الخاص قد تمتعت أو في طريقها للتمتع بالترخيص.[254] ومنذ دخول كراس شروط الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري حيز التنفيذ، وجدت بعض القنوات نفسها تبث دون رخصة، مثلما هو الحال بالنسبة لقناة الزيتونة القريبة من حزب حركة النهضة الإسلامي، التي تعرضت إلى إجراءات زجرية من الهيئة التعديلية لم تفضي إلى إيقاف بثها إلى الآن.

-CHIDIAC (M.), L'influence de la politique sur l'évolution du paysage télévisuel au Liban (1958-2008), Thèse de Doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Panthéon-Assas Paris 2, 2008.

[253] تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" وجمعية "الخط" حول شفافية المشهد الإعلامي التونسي، 12 يوليو (يوليو) 2016.

[254] – قناة شبكة تونس الإخبارية، الشركة المسيرة: شركة أف أم 3 بروديكسيون،

- قناة الجنوبية، الشركة المسيرة: شركة ياسمين للإنتاج،
- قناة التاسعة، الشركة المسيرة: في برودكشن،
- قناة الحوار التونسي، الشركة المسيرة: شركة الحوار التونسي تي في،
- قناة نسمة، الشركة المسيرة: شركة نسمة برودكاست،
- قناة المتوسط، الشركة المسيرة: مجموعة المتوسط للإنتاج الإعلامي والثقافي،
- قناة حنبعل، الشركة المسيرة: شركة نونيميديا،
- قناة الإنسان، الشركة المسيرة: تونس للإنتاج السمعي البصري،
- قناة تلفزة تي في، الشركة المسيرة: شركة المغرب المتوسطية للإنتاج،
- قناة فيرست تي في، الشركة المسيرة: شركة تونيزيا وورلد تلفزيون،
- قناة تونسنا، الشركة المسيرة: شركة تونسنا برود،

ب –انهيار الإعلام الحزبي الكلاسيكي

كانت الصحافة الحزبية المعارضة والمناضلة زمن الاستبداد بتونس محدودة السحب وتعاني شتى أشكال التضييقيات والتنكيل ولكنها نوعية[255]، وقبيل الثورة[256] كان عددها ثلاثة وهي صحيفة "الموقف" التي كانت تصدر في شكل مجلة لتتحول بعد ذلك إلى صحيفة حزبية ناطقة باسم الحزب الديمقراطي التقدمي الذي أصبح يسمى الحزب الجمهوري بعد الثورة التونسية أما الصحيفة تونسية الثانية فهي "الطريق الجديد" الناطقة باسم الحزب الشيوعي التونسي منذ استئناف نشاطه سنة 1981[257]. أما الصحيفة الثالثة فهي صحيفة "مواطنون" الناطقة باسم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. لكن بعد نجاح الثورة احتجبت الصحف الثلاثة عن الصدور لأسباب مالية وكذلك كنتيجة عكسية للمكاسب في مجالات حرية التعبير والصحافة.

ولابد من التنويه إلى أنه بعد ثورة 14 يناير 2014 تصاعد عدد الأحزاب السياسية بصورة هائلة حيث بلغ العدد المذكور الـ208 حزب معترف به وحائز على تأشيرة قانونية[258] بيد أن معظم هذه الأحزاب تكتفي بالوجود القانوني، دون الوجود الفعلي، فلا هي شاركت في الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 ولا هي عبرت عن نيتها في المساهمة في الانتخابات البلدية المقبلة، كما أن نشاط أغلبها محتشم

---

[255] أنظر، توفيق المديني، "تاريخ المعارضة التونسية: من النشأة إلى الثورة، الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، تونس: ميسكيلياني للنشر والتوزيع، 2012.

[256] نقصد بذلك نهاية سنة 2010 والأيام الأولى من يناير 2011

[257] حيث منع الحزب الشيوعي التونسي، الذي يسمى حاليا بحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي، من النشاط بعيد المحاولة الانقلابية لسنة 1962 ولم يستأنف نشاطه إلا سنة 1981 بمناسبة المحاولة الفاشلة للانفتاح السياسي التي وقعت في تلك السنة.

[258] رقم قدمه السيد وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان يوم 12 سبتمبر 2017.

أو منعدم بحيث لا تقوم بالتصاريح القانونية الضرورية.[259] وتبعا لذلك فمن المنطقي ألا تمتلك معظم الأحزاب التونسية وسائل إعلام.

وفي إطار بيان حقيقة الوضع يمكن أن نورد بعض المعطيات حول امتلاك بعض الأحزاب البرلمانية لوسائل إعلام. فحزب نداء تونس الذي تشكل قانونيا في 6 يوليو 2012 وهو الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة (أكتوبر-ديسمبر 2014) لا يمتلك بصورة مباشرة أية وسيلة إعلام مكتوبة أو مسموعة أو مرئية بل يقتصر الأمر على امتلاكه لموقع إلكتروني يفتقر إلى الثراء والتحيين نتيجة للأزمات المتواصلة التي يعيشها الحزب بصورة متواصلة منذ بداية سنة 2015 والتي أثرت سلبا على أداءه الإعلامي وعلى هيكلته الداخلية ذات الصلة. لكن لم يمنع عدم امتلاك حزب نداء تونس لوسائل إعلام من الاستفادة من دعاية انتخابية خلال فترة انتخابات 2014 قامت بها، على الأقل، قناة نسمة التلفزية التي يسيطر عليها أحد قياديي الحزب.[260] وتبدو صفحات الحزب على شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) المرجع الإعلامي الأفضل للاطلاع على بلاغاته وبياناته وصور وتقارير أنشطته وتتعدد هذه الصفحات بتعدد تنسيقياته الجهوية ويتفاوت ثراؤها بالموازاة مع تباين درجة حيويتها.

أما الحزب الذي حل ثانيا وهو حزب حركة النهضة الإسلامي فكان إلى وقت قريب يمتلك جريدة أسبوعية وهي "الفجر"[261] ولا يمتلك رسميا إذاعة أو قناة تلفزية ولكن هناك قرائن هامة تشير إلى سيطرته على القناة التلفزية الزيتونة تي في، وهي قناة

---

[259] مثلا صرحت القاضية فضيلة القرقوري، رئيسة غرفة بدائرة المحاسبات (القضاء المالي) " أن 15 حزبا فقط من إجمالي الأحزاب والتي بلغ عددها 208، قامت بإيداع تقاريرها المالية لدى الدائرة"، مؤكدة أن هذا الرقم يعد "محتشما كما انه لم يحترم الدورية المنصوص عليها في نص المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية.

[260] وهو السيد نبيل القروي.

[261] أسست جريدة الفجر الناطقة بلسان حركة النهضة التونسية خلال شهر أبريل من سنة 1990 وتم إيقافها بعد ستة أشهر بسبب اتجاه السلطات التونسية لكبت الحريات الصحفية. إثر حدوث الثورة التونسية وعودة الأحزاب السياسية للنشاط ظهرت جريدة الفجر مجددا في 9 أبريل 2011 كجريدة أسبوعية ولكنها توقفت منذ بضعة أشهر.

خاصة تبث باقة متنوعة من البرامج السياسية والاجتماعية والدينية. حيث تأسست هذه القناة سنة 2012 على يدي أسامة بن سالم نجل أحد قيادات الصف الأول لحركة النهضة، وقد رفضت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري إسناد رخصة إلى هذه القناة بدعوى أن لديها علاقة بحزب سياسي.[262] ولحركة النهضة موقع إلكتروني ثري ومحين وهو ما يعكس تمتع هذا الحزب بهيكلة مناسبة وبحرص على التواصل مع قواعده والظهور بمظهر الحزب الأقوى على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية. كما يمتلك الحزب على المستوى المركزي والجهوي والمحلي عددا كبيرا من صفحات شبكات التواصل الاجتماعي تتولى الدعاية له وتتواصل مع قواعده والمتعاطفين معه وتنخرط في سجالات مع الأطراف السياسية الأخرى.

أما الحزب الذي يمتلك الكتلة البرلمانية الثالثة من حيث الأهمية وهو حزب مشروع تونس، المنبثق عن انشقاق شهده حزب نداء تونس، فليس له بدوره أية وسيلة إعلام كلاسيكية، بل لديه موقع إلكتروني وبعض الصفحات ضمن شبكات التواصل الاجتماعي. أما الحزبين الآخرين الذين لكل منهما كتلة برلمانية وهما حزب آفاق تونس وحزب الاتحاد الوطني الحر فالأول في وضع شبيه بوضع حزب مشروع تونس، أما الثاني فيعتبر حزبا مرتبطا بشخص مؤسسه ورئيسه ومموله السيد سليم الرياحي، بحيث يرتهن وجود الحزب وديمومته بوضع رئيسه وقدراته المالية وباعتبار طبيعته ومحدودية نشاطه فإن حضوره الإعلامي محدود فبعدما أصدر صحيفة خاصة به بعيد تأسيسه عنوانها تُونس الحُرة، لم تصمد سوى بضعة أشهر، فإن موقعه الإلكتروني يعوزه حاليا الثراء والتحيين، كما أن تأثيث صفحاته ضمن شبكات التواصل الاجتماعي باهت.

وعموما لا شك في أن الصحافة الحزبية في تونس تعيش أياما صعبة، ورغم أن بعض الأحزاب التي تأسست بعد الثورة أصدرت صحفا خاصة فإنها انهارت بسرعة،

---

[262] وهذه القناة التي تفتقر إلى الوجود القانوني تبث بصورة غير مشروعة عبر القمر الصناعي نايلسات. وقد قامت السلطات التونسية بفرض عقوبات على قناة الزيتونة في عديد المناسبات وهددت بحجز تجهيزاتها.

بل أن البعض منها تحصل على تراخيص لإصدار صحف لم ترى النور إلى الآن،[263] وهو ما يؤشر إلى نهاية الصحافة الورقية الحزبية واكتفاء جل الأحزاب بمواقع إلكترونية وخصوصا بصفحات ضمن شبكات التواصل الاجتماعي. ولكن كل هذا لا يمنع ما أوردناه في الفقرة السابقة من تأثير هام للأحزاب السياسية على وسائل إعلام خاصة.

ج-الإعلام الخاص الجمعياتي: هشاشة الوضع الراهن وغموض الآفاق المستقبلية

ظهر الإطار القانوني للإذاعات الجمعياتية بعد الثورة ضمن المرسوم عدد 116 لسنة 2011 الذي يعرفها بكونها "إذاعات متخصصة، محلية، لغاية غير ربحية وفي خدمة المصلحة العامة" وقد تولت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري الترخيص لعشر إذاعات جمعياتية.[264]

---

[263] هي:

- "الأحرار" (حزب الحرية والتنمية بقيادة بدرالدين الربيعي)؛ "الإصلاح" (حركة الإصلاح والعدالة بقيادة مصطفى بدري)؛ "الصوت الحر" (حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الرزاق العربي)؛"حركة الشعب" (حركة الشعب بقيادة الشهيد محمد البراهمي)؛ "سماء تونس" (الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء بقيادة مراد الخميري)؛ "الجمهوري" (حزب الوفاق الجمهوري بقيادة مصطفى صاحب الطابع)."الدستور"(الحزب الدستوري الجديد بقيادة احمد منصور). - "الشمس" (حزب المحافظين التقدميين – تيار المحبة حاليا-بقيادة محمد الهاشمي الحامدي)
- [264] - دريم اف أم، الجمعية المسيرة: جمعية شباب حاجب لعيون، مركز البث: حاجب لعيون، مجال البث: ولاية القيروان.
- إذاعة الجريد، الجمعية المسيرة: الجمعية التونسية لإعلاميي الجريد، مركز البث: مدينة توزر، مجال البث: ولاية توزر.
- راديو 6، الجمعية المسيرة: جمعية إذاعة جمعياتية للتعريف بالتعبير الحر (رابال)، مركز البث: تونس العاصمة، مجال البث: ولايات تونس الكبرى.
- إذاعة أمال، الجمعية المسيرة: جمعية الأمل، مركز البث: تونس العاصمة، مجال البث: ولايات تونس الكبرى.
- إذاعة قصرين أف أم، الجمعية المسيرة: جمعية الشعانبي للنهوض بالثقافة الرقمية، مركز البث: مدينة القصرين، مجال البث: ولاية القصرين.
- إذاعة هنا القصرين، الجمعية المسيرة: جمعية القصرين للثقافة والإعلام، مركز البث: مدينة القصرين، مجال البث: مدينة القصرين.
- إذاعة صوت المناجم، الجمعية المسيرة: جمعية صوت الآخرين، مركز البث: مدينة قفصة، مجال البث: ولاية قفصة.

وقد ولدت أغلب الإذاعات الجمعياتية وسجلت حضورها على الساحة الإعلامية التونسية بعد الثورة بدعم من الفاعلين الدوليين في المجال الإعلامي (دعم مالي ولوجستيكي، تجهيزات، ودورات تكوينية لتطوير المهارات والقدرات التقنية ...)، بالإضافة إلى دعم الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. ولكن حسب البعض يبدو أن السلطات لا تروم تشجيع قطاع الإعلام الجمعياتي. حيث أعربت النقابة التونسية للإذاعات الجمعياتية، في بيانها الصادر في 16 يناير 2017، عن رفضها للإجراءات التي أعلن عنها رئيس الحكومة لفائدة قطاع الإعلام، لكونها لا تأخذ بعين الاعتبار قطاع الإعلام الجمعياتي وذكرت في بيان لها، بأن إذاعتي راديو 6 تونس وكلمة، والتلفزة الجمعياتية الحوار التونسي، كانت قد تصدرت جملة التحركات والنضالات في سنوات الجمر ضد الدكتاتورية قبل 14 يناير 2011، مستغربة محاولة تجاهل وتهميش هذا القطاع اليوم. وأكدت النقابة المذكورة "أنه على ضوء قانون المالية" غير الملائم لدعم قطاع الإذاعات الجمعياتية وفي غياب اعتمادات مادية للنهوض بموارد صندوق دعم معمول به في أغلب الدول وخاصة في علاقة مع ميزانية المؤسسات الجمعياتية والمساحات الإعلانية بها، تصبح هذه الإذاعات مهددة بالاندثار في منافسة الشركات الإعلامية الكبرى أو التذيل للأحزاب السياسية ورجال الأعمال"، وفق ما ورد في البيان، وإن صح هذا القول، فإنه ينم عن عدم إيمان السلطة بالرسالة النبيلة التي من شأنها أن تقدمها هذه الإذاعات خاصة في دعمها للقضايا المجتمعية وفسح المجال لأبداء مختلف الآراء وتقريب المعلومة من المواطن وخدمة المجتمع المدني وتجذير العمل الجمعياتي

- إذاعة رقاب الثورة، الجمعية المسيرة: جمعية حرية وتنمية، مركز البث: منطقة الرقاب، مجال البث: منطقة الرقاب ولاية سيدي بوزيد.
- إذاعة نفزاوة أف أم، الجمعية المسيرة: جمعية الإعلام والتنشيط الثقافي، مركز البث: مدينة قبلي، مجال البث: ولاية قبلي.
- إذاعة كامبيس، الجمعية المسيرة: جمعية القرص الأحمر وقد وقع سحب إجازة إحداثها واستغلالها في 15 مايو 2017 لعدم التزامها بانطلاق البث في أجل سنة من تاريخ إمضاء الاتفاقية في 11 ديسمبر 2014 استنادا لأحكام الفصل 15 من كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية جمعياتية.

الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، http://haica.tn/ /#first Page/3rdPage

من أجل إنجاح مسار الديمقراطية المحلية التشاركية التي كرسها الدستور في بابه السابع المتعلق بالسلطة المحلية. ولكن يبقى أنه يوجد مسعى نسبي لتقديم مساعدة عمومية للإذاعات الجمعياتية.

حيث أنه وفي إطار برنامج الدعم الذي أقرته الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري من أجل مساندة الإذاعات الجمعياتية وتطوير إنتاجها وتشجيع مبادرتها لترسيخ إعلام القرب، فإنها تولت، في مرحلة أولى، وبتاريخ 27 يناير 2017، إسناد دفعة أولى من المنح لخمس إذاعات استوفت ملفاتها الشروط المحددة من قبل لجنة الدعم الفنية المتكونة من مجموعة من الخبراء والتقنيين المختصين[265] وفي مرحلة ثانية وقع إسناد دفعة ثانية من المنح، حيث تمتعت إذاعة بمنحة صحفي وتقني[266] كما أسندت لإذاعتين ثلاثة أنواع من المنح وهي منحة الإنتاج ومنحة تطوير الجودة ومنحة صحفي وتقني [267] ورغم صبغتها التحفيزية فإن المنح المسندة غير كافية لإعطاء جزء من الدفع المطلوب

---

[265] "وهي على التوالي إذاعة نفزاوة أف أم، إذاعة صوت المناجم، إذاعة هنا القصرين، إذاعة دريم أف أم وراديو الرقاب أف أم، حيث قامت اللجنة بدراسة الملفات وفقا للمقاييس التالية:

بالنسبة لمنحة الإنتاج: يجب أن يحمل البرنامج في مضمونه فائدة للمستمعين في الجهة، كما يجب أن يستجيب مضمون البرنامج لمبدأ القرب، وأن يتفاعل البرنامج مع مستمعيه سواء مباشرة أو عن طريق موقع الويب أو شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى استجابة البرنامج إلى ضوابط العمل الصحفي المهني وأخلاقيات المهنة.

بالنسبة لمنحة تطوير الجودة: تهم تطوير الوسائل التقنية وخاصة ما يتصل بالإرسال

بالنسبة لمنحة انتداب صحفي وتقني: يجب أن يكون الصحفي متحصلا على شهادة في ختم الدروس الجامعية من معهد الصحافة وعلوم الأخبار، وأن يكون التقني متحصلا على شهادة في الاختصاص مسلمة من مؤسسة معترف بها"

بلاغ صادر عن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتاريخ 29 أغسطس 2017 متعلق إسناد دفعة ثانية من منح الدعم لفائدة الإذاعات الجمعياتية، http://haica.tn/2017/08/

[266] وهي إذاعة أمل، وتمثلت المنحة في مرتب شهري بقيمة ستمائة دينار تونسي (ما يناهز 240 دولار أمريكي بتاريخ 8 أكتوبر 2017) تدفع لصحفي أو تقني يعمل بالإذاعة المذكورة.

[267] وهما إذاعة القصرين أف أم وإذاعة الجريد أف أم وتمثلت منحة صحفي وتقني في نفس المنحة المذكورة في الهامش السابق في حين تبلغ قيمة كل من منحة تطوير الجودة ومنحة الإنتاج 3000 دينار تونسي (ما يناهز 1200 دولار أمريكي بتاريخ 8 أكتوبر 2017)

لصالح المؤسسات المذكورة ولكن يبقى تكليف هيئة مستقلة بإسنادها أمرا إيجابيا من شأنه أن يجنب مبدئيا توظيفها سياسيا.

د-الإعلام الخاص المصادر لفائدة الدولة: أي حوكمة وأي مستقبل؟

بعد فرار بن علي، صدر المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011، ليجعل من كل الأملاك والامتيازات التي تمتع بها عدد من المقربين من بن علي منذ تقلده للحكم في 7 نوفمبر 1987 مصادرة على ملك الدولة التونسية.[268] وتم إنشاء لجنة للتصرف في هذه الأملاك المصادرة.[269]

ونجد ضمن الأملاك المصادرة 16 شركة، أي ما يمثل حوالي 3% من الشركات المصادرة، على علاقة بوسائل إعلام، مثل الشركة التي تدير إذاعة الزيتونة (بنسبة 100%)، دار الصباح (بنسبة 79.62%)، شمس آف. آم (بنسبة 70%)، موزاييك آف. آم (13.27%) وحنبعل تي.في (بنسبة 10%).

من جهة أخرى، نجد ضمن شركات الإنتاج السمعي البصري شركة "كاكتيس برود"، التي صادرت الدولة 51% منها.[270] وتشتغل الشركة مباشرة مع قناة التونسية التي تحولت إلى قناة "الحوار التونسي. وتشكو المؤسسات الإعلامية المصادرة كما أغلب المؤسسات المصادرة من سوء حوكمة وعدم إحكام في التصرف بما قلص من مردوديتها الاقتصادية وأفقدها الكثير من قيمتها في وقت تحتاج فيه الدولة إلى مداخيل لتمويل عجز الميزانية وتروم بالتالي التفريط في المؤسسات الإعلامية المصادرة.

ومن مظاهر سوء الحوكمة نذكر كذلك تسمية السيد لطفي التواتي مديرا عاما لدار الصباح، وهي مؤسسة إعلامية خاصة كانت معظم أسهمها على ملك السيد صخر

---

[268] أنظر ملحق المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية.

[269] بموجب المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المؤرخ في 14 يوليو 2011، تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة المالية، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وزارة العدل ورئاسة الحكومة. وتتمثل مسؤولية هذه اللجنة في المحافظة على سير أنشطة الشركات المصادرة، بيع بعض الأملاك أو تعيين مسيرين لبعض الشركات المصادرة كليا أو للحصص المصادرة فيها.

[270] في حين يملك الإعلامي سامي الفهري الـ49% المتبقية منها.

الماطري وهو صهر بن علي وتصدر المؤسسة صحيفتين يوميتين وصحيفة أسبوعية وقد "رفض الصحفيون بشدة هذا التعيين واحتجوا أمام بناية "دار الصباح" لعدة أيام كما نشروا صفحات بيضاء في جريدتي "الصباح" و"لوطون" كشكل من أشكال الاحتجاج على هذا التعيين."[271] وقد طرحت بجدية مسألة التفريط بالبيع في الأسهم المصادرة من رأسمال دار الصباح وقد أكد العاملي في المؤسسة على ضرورة ألا يتم التفريط بالبيع فيها دون الحرص على اشتراط عدم المس بالحقوق المكتسبة للعاملين بالدار (على المستويين المادي والاعتباري).

الخاتمة

لا ريب في كون مسألة هشاشة مكتسبات حرية التعبير والإعلام من شأنها أن تثير مخاوف المتابعين للتجربة التونسية في مجال حرية الإعلام كعامل مساعد ونتيجة لعملية الانتقال الديمقراطي الصعبة التي تشهدها تونس منذ سنة 2011. ولكن هناك بعض دواعي التفاؤل التي لابد من إبرازها.

من ذلك إطلاق أول مجلس صحافة، فعلي ومستقل، حيث تم في 20 أبريل 2017 في تونس العاصمة، الإعلان عن تشكيلة الهيئة التأسيسية لمجلس الصحافة، والتي ستتولى استكمال المراحل الموالية في مسار تأسيس هذا الهيكل، إلى حين إحداثه رسميا بالمصادقة على نظامه الأساسي وعلى الميثاق المرجعي لأخلاقيات المهنة الصحفية وهذا الهيكل سيكون أول مجلس صحافة، فعلي ومستقل بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وقد بادر بإحداثه مهنيون بالشراكة مع المجتمع المدني التونسي، والآمال معقودة عليه حتى يتسنى له أن يلعب دورا مهما في الدفاع عن حرية الصحافة وضمان حق العموم في المعلومة وتكريس تقاليد "التعديل الذاتي" لدى الصحافيين ووسائل الإعلام

---

[271] شويخة (ع.)، وسائل الإعلام في تونس التحول الصعب، ترجمة الهادي هوى، صفاقس: دار محمد علي الحامي، 2015، ص. 86.

في تونس.[272] وهذا المجلس الذي من شأنه أن يلعب دور محكمة شرف للصحافيين[273] ينتظر منه أن يكون الإطار الأمثل لكبح التصاعُد غير مسبوق للاختلالات بأخلاقيات المهنة الصحفية في عدد من وسائل الإعلام التونسية.[274]

من ناحية أخرى ينتظر أن تودع الحكومة قريبا مشروع قانون أساسي جديد بهيئة الاتصال السمعي والبصري التي نص عليها دستور 2014 في بابه السادس والتي ينتظر منها أن تلعب دورا أكثر فاعلية من الهيكل الحالي (الهايكا) في تعديل قطاع الاتصال السمعي والبصري وأملنا أن يحرص مجلس نواب الشعب على انتخاب أعضاء لمجلسها تتوفر فيهم معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلالية[275] بحيث ينأى بالتركيبة المذكورة عن منطق المحاصصة الحزبية والولاءات.[276]

---

[272] أنظر بيان منظمة "المادة 19" وعنوانه: تونس: المادة 19 ترحب بإطلاق أول مجلس صحافة مستقل بشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

[273] Voir, BOURDIEU (P.), « Journalisme et éthique », Actes du colloque fondateur du centre de recherche de l'Ecole Supérieure de Journalisme (Lille), Les cahiers du journalisme, Juin 1996, n°1, p.p. 10-17.

[274] Voir, PIGEAT (E.), Médias et déontologie, règles du jeu ou jeu sans règles, Paris: P.U.F., 1997.

[275] Voir, MBONGO (P.), La régulation des médias et ses standards juridiques, Paris: Mare & Martin, 2011.

[276] باعتبار أن مثل هذه الحسابات ضربت صورة ومصداقية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الصميم (بعدما كانت هيئة ناجحة بشهادة عديد الهيئات والمنظمات الدولية وتحظى بتقدير التونسيين واحترامهم) وكانت وراء أزمتها التي كانت أولى تمظهراتها استقالة رئيسها ونائبه وأحد الأعضاء في ماي2017.

الفصل الختامي

"نحو مشروع إعلامي جديد الملامح والتحديات"

عن صفحة إعلام تُطوى وأخرى تتشكل: قراءة من داخل تجربة "السفير"

ربيع بركات

تواجه الصحافة المطبوعة اليوم، عالميا، تحديات فرضها التطور التقني الهائل في أدوات التواصل والتفاعل. وقد اضطر ذلك صحفا ورقية كثيرة إلى تقليص فرقها العاملة وإعادة هيكلتها بما يعجل من عملية الإنتاج ويخفض من تكاليفها. كما دفعت التحديات تلك الصحف إلى المزاوجة بين نمطي الإنتاج الورقي والرقمي، أو حتى إلى التخلي عن الأول لمصلحة الأخير.

وبرغم أن إعطاء الأولوية للورقي على حساب الرقمي سرع من تقلص نسبة الإعلانات الورقية ونمو بديلها الإلكتروني في الغرب، فإن عوامل خاصة بالعالم العربي ضاعفت من أزمة الصحافة الورقية فيه من دون أن تسمح بنمو مقابل لرديفها الرقمي. أول هذه العوامل يتمثل باعتماد معظم الصحف العربية على الريع السياسي لتمويل عملية الإنتاج (لجهة الملكية بالدرجة الأساس، ولجهة الدعم المباشر وغير المباشر بالدرجة الثانية)، وهو ما جعل كثيرا منها يلعب دورا وظيفيا لصالح دول أو أنظمة، في مقابل ركونٍ أكبر إلى آليات السوق في الغرب؛[277] ثانيها يتصل بالرقابة المقيدة لحرية التعبير في العالم العربي؛ ثالثها يرتبط بالاستقطاب السياسي الحاد والظروف الأمنية المتدهورة على مستوى المنطقة العربية، وهو ما انعكس سلبا على الأداء المهني، وثبت القيود على

[277] Mamoun Fandy, *(UN) Civil War of Words: Media and Politics in the Arab World* (London: Praeger, 2007) 5 – 8.

الإعلام في الدول محور الصراع أو زاد منها؛ ورابعها يتعلق بقصور سوق الإعلانات الإلكترونية في العالم العربي مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، برغم نموه المتدرج في السنوات الأخيرة.

تحاول هذه الورقة مقاربة إشكالية الصحافة الورقية ورديفها الرقمي عموما وفي العالم العربي على وجه التحديد، وتفرد مساحة لاستعراض المرحلة الأخيرة من تجربة صحيفة "السفير" اللبنانية من خلال مقابلة مع مديرها العام، وعبر تجربة الكاتب الخاصة فيها ومواكبته سنتيها الأخيرتين من الداخل قبل احتضارها، مع ما رافق هذه التجربة من محاولات لم تفلح لإنعاشها. وفي هذا الإطار تقدم الورقة قراءة لمآل "السفير" يمكن إدراجه في ثلاثة سياقات عامة متكاملة لم تكن الجريدة بعيدة عن أي منها: أزمة عامة في الصحافة الورقية وبطء في مواكبة المتغيرات، نقص في مأسسة العمل الصحافي، وجبروت المال الريعي وقسوة الاصطفافات السياسية على المستويين الإقليمي والمحلي. كما تحاول الورقة التمهيد لأفكار خاصة ببدائل يمكن أن تنمو من رحم تجارب كـ "السفير"، بعضها ما زال في مراحله الجنينية أثناء كتابة هذه السطور.

واقع الصحافة عالميا

يفيد التقرير السنوي الخامس الذي نشره "معهد رويترز لدراسة الصحافة" التابع لجامعة "أكسفورد" البريطانية في يونية 2017، بأن ميزان مصدر المعلومات يميل ببطء، لكن باضطراد، لصالح الإعلام الإلكتروني قياسا بنظيريه التلفزيوني والمطبوع. الدراسة التي أُجريت في 26 بلدا (21 بلدا أوروبيا فضلا عن أميركا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل) لم تكن معبرة بشكل دقيق عن ميول جميع المكونات السكانية في هذه الدول، كما يعترف التقرير لدى شرح منهاجيته البحثية. إذ أن القسم الأكبر من الأرقام التي خلُص إليها نتجت عن استطلاعات أجريت عبر الإنترنت. أي أن الغالبية العظمى من المستطلعين، الذين يزيد عددهم عن 50 ألفا، يشكلون عينة تستعين بالإنترنت للتواصل وللحصول على المعلومات.

لكن برغم ذلك، فإن الخلاصة الأكيدة للتقرير تشير إلى تزايد اللجوء إلى الوسائط الرقمية للحصول على المعلومات بشكل عام بالمقارنة مع السنوات السابقة. وفي حين كانت ملحوظة زيادةُ الاعتماد على الهاتف الذكي كأداة للتصفح وعلى "السوشيال ميديا" كمنصات للاطلاع، كان تراجع لجوء القراء إلى الصحافة الورقية ملحوظا بدوره. إذ لم تكن المطبوعات مصدرا رئيسيا للأخبار سوى لـ12% ممن تزيد أعمارهم عن 55 عاما، ولـ6% فقط ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاما، كمتوسط عام في الدول موضع الدراسة. وفي حين حصل الراديو على النسبة الأدنى من اعتماده كمصدر رئيسي للأخبار، بفارق طفيف عن الصحف المطبوعة، نالت المنصات الإلكترونية الصدارة متفوقة على الإعلام المتلفز، حيث تراوحت نسبة اعتمادها كمصدر رئيسي للأخبار بين25% لمن تزيد أعمارهم عن 55 عاما و64% لمن تتراوح أعمارهم بين 18 و24.[278]

والحال أن الخلاصة المؤكدة التي تفيد بها الدراسات البحثية كما الأنباء المتواترة من عالم الإعلام أن الصحافة المطبوعة تواجه اليوم، عالميا، تحديات فرضتها متغيرات تقنية كبرى. وقد دفعت هذه المتغيرات كثيرا منها إلى إعادة هيكلة فرقها العاملة (صحيفة "الغارديان" مثلا بصرفها 310 موظفين منتصف العام 2016، على أمل إحداث توازن بين المداخيل والمصاريف خلال ثلاثة أعوام)[279] فضلا عن المزاوجة بين نمطي الإنتاج الورقي والرقمي، أو إلى التنازل عن الأول والاكتفاء بالأخير (صحيفة

---

[278] David A. L. Levy, Nic Newman, Rasmus Kleis Nielsen and Richard Fletcher, "Reuters Institute Digital News Report 2016", Reuters Institute for the Study of Journalism, 7 - 9.

تاريخ الدخول: 30 يونية 2017، https://is.gd/vDIi5I

[279] "Guardian Media Group to cut 250 jobs in bid to break even within three years", *The Guardian*, March 17, 2016.

تاريخ الدخول: 15 يونية 2017، https://is.gd/ANc0in

"الإندبندنت" أوقفت إصدار نسختها الورقية في آذار 2016 مثلا).[280] وقد سرع الانتقال من الورقي إلى الرقمي، أو إعطاء الأولوية للأخير، تقلصُ نسبة الإعلانات الورقية ونموُ بديلها الإلكتروني في الغرب (صحيفة "نيويورك تايمز" خسرت 16 في المئة من عائدات إعلاناتها الورقية ورفعت عائدات إعلاناتها الإلكترونية بنسبة 9 في المئة في العام 2016 مثلا).[281]

ويفسر المذكور أعلاه لماذا تجهد صحيفة كـ ''نيويورك تايمز"، مثلا، إلى استباق التحديات التي يفرضها السوق عبر ابتداع آليات تسمح بمواكبة متغيراته المتسارعة لجهة العرض والطلب وأنماط الاستهلاك وأولويات المستهلكين وأدوات تشكيل المواد الصحافية وتسويقها، عن طريق فريق من كبار محرريها سمي بـ ''مجموعة 2020". علما أن الصحيفة تولي أهمية كبرى لنمو إنتاجها الإلكتروني وتبذل مجهودا كبيرا في هذا الصدد، وقد تمكنت من تحصيل نحو 500 مليون دولار العام 2016 كمردود مالي في الفضاء الرقمي وحده (بما في ذلك اشتراكات القراء)، وهو مبلغ يزيد عما حصلته "الغارديان" و"واشنطن بوست" و"بازفيد" مجتمعة في العام نفسه.[282] الاستراتيجية التي أنيطت المجموعة بوضعها ومتابعة تنفيذها تهدف إلى تعديل أسلوب عمل الصحيفة بحلول العام 2020 كما يدل اسمها. ومن أبرز التوصيات التي أفردها تقرير المجموعة الصادر مطلع العام 2017 تلك التي تشدد على ضرورة إيلاء أولوية لرفع أعداد

---

280 ''Independent to cease as print edition'', *BBC News*, February 12, 2016.
تاريخ الدخول:15 يونية 2017، https://is.gd/Cmd8uH

281 Sydney Ember, ''New York Times Co.'s Decline in Print Advertising Tempered by Digital Gains'', *The New York Times*, February 2, 2017.
تاريخ الدخول: 15 يونية 2017، https://is.gd/wKPGjU

282 David Leonhardt, Jodi Rudoren, Jon Galinsky, Karron Skog, Marc Lacey, Tom Giratikanon and Tyson Evans, ''Journalism that stands apart: the report of the 2020 group'', *The New York Times*, January 2017.
تاريخ الدخول: 30 يونية 2017، https://is.gd/DUhU3n

المشتركين، على اعتبار أن ذلك يؤمن مدخولا مباشرا للصحيفة أولا، ويرفع من حصتها في السوق الإعلانية التي يجذبها في العادة وجود قاعدة من "الجمهور الوفي" الذي يكرر زياراته لموقع الصحيفة بشكل منتظم ثانيا، ويمتن الروابط بين الصحيفة ومتابعيها ويعزز من المجالات التفاعلية بينها وبينهم ثالثا. أما لجهة التعديل المطلوب في طبيعة المواد المنشورة وشكلها، فيركز التقرير على الحاجة إلى تكثيف الإنتاج البصري لجعل التقارير أكثر جاذبية وتفاعلية. وانطلاقا من هنا، فهو يدعو إلى رفع عدد الموظفين المعنيين بإنتاج المواد البصرية ضمن جسم الجريدة الصحافي وإيلائهم مناصب "قيادية" في فريق التحرير.[283]

واقع الصحافة عربيا

تواجه الصحافة العربية إشكالية العبور من الورقي إلى الرقمي أو المزاوجة بين الاثنين، شأنها شأن الصحافة في بقاع أخرى من العالم. غير أن مرحلة العبور تلك أصعب في العالم العربي مما هي في الغرب بأشواط، بل مما هي في كثير من دول العالم الثالث أيضا، وذلك لتميزه بجملة خواص تعيق تطور الإنتاج الإعلامي بل تشده إلى الخلف أحيانا.

أول هذه الخواص يتمثل باعتماد معظم الصحف العربية الكبرى على الريع السياسي لتمويل عملية الإنتاج (الملكية أولا، ثم الدعم المباشر وغير المباشر)، وهو ما جعل كثيرا منها يلعب دورا وظيفيا لصالح دول أو أنظمة، في مقابل ركونٍ أكبر إلى آليات السوق في الغرب، كما أسلفنا في المقدمة. هذا الاعتماد قلص من مساحة التعبير ومن المحتوى النقدي في الصحف العربية، إلا بما يخدم أغراض الجهات الممولة المعنية بالاستقطاب السياسي، الإقليمي منه قبل المحلي. وقد أدى ذلك أيضا إلى تراجع صلة الجمهور المتلقي بالإعلام، على اعتبار أن هذا الجمهور لم يعد محور اهتمام منتِج المادة الصحافية ولا مرجعيته، بقدر ما هي أجندات الدول أو الأنظمة الممولة، بهذا القدر أو ذاك. بمعنى آخر، لم يعد السوق ومدى تجاوبه مع إنتاج المادة الصحافية معيارا تُقاس على أساسه

---

[283] المصدر نفسه.

الحاجة إلى تعديل طبيعة الإنتاج أو تطويرها، بل أن الاهتمام انصب أساسا على مدى تساوق المادة المنتَجة مع رغبات الجهات الممولة وحاجاتها، التي قد تتعارض، وبشكل فج أحيانا، مع المعايير المهنية المعتمدة في الدول الأكثر تقدما، والتي لا غنى عنها في أي عملية تطوير سليمة للصحافة في مرحلة عبورها إلى طور جديد.

ثاني هذه الخواص ما يتصل بالرقابة المقيدة لحرية التعبير في معظم الدول العربية، تحديدا تلك الأكثر تمويلا للإعلام الناطق بالعربية. فعلى سبيل المثال، حازت السعودية والإمارات وقطر، وهي دول تمول عشرات منصات الإعلام العربية وتنفق عليها مليارات الدولارات سنويا، المراتب 199 و180 و167 عالميا على التوالي من أصل 211 دولة في مؤشر "فريدوم هاوس" لحرية الصحافة الصادر العام 2017.[284] كما حازت الدول نفسها على المراتب 168 و119 و123 على التوالي من أصل 180 دولة يتضمنها التصنيف الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" للعام نفسه.[285]

ثالث هذه الخواص ما يرتبط بالاستقطاب السياسي الحاد والظروف الأمنية المتدهورة على مستوى المنطقة العربية، وهو ما انعكس سلبا على الأداء المهني، وثبت القيود على الإعلام في الدول محور الصراع أو زاد منها. إذ أن الدول العربية التي تشهد أوسع النزاعات المسلحة، سوريا واليمن وليبيا والعراق، حازت المراتب 211 و186 و181 و168 عالميا على التوالي وفق مؤشر "فريدوم هاوس" المذكور أعلاه (من أصل 211 دولة)[286] والمراتب 177 و166 و163 و158 وفق تصنيف "مراسلون بلا حدود" (من أصل 180 دولة).[287]

---

[284] "Freedom in the World 2016: Table of Country Scores", Freedom House.
تاريخ الدخول: 5 يوليو 2017، https://is.gd/aBuOwe

[285] "2017 World Press Freedom Index", Reporters without Borders.
تاريخ الدخول: 5 يوليو2017، https://rsf.org/en/ranking?#

[286] "Freedom in the World 2016", Freedom House.
تاريخ الدخول: 5 يوليو 2017. https://is.gd/aBuOwe

[287] "2017 World Press Freedom Index", Reporters without Borders.

أما رابع هذه الخواص فيتصل بقصور سوق الإعلانات الإلكترونية في العالم العربي مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، برغم نموه الملحوظ في السنوات الأخيرة. إذ بحسب تقرير "صناعة الإعلام في الشرق الأوسط" الصادر عن جامعة "نورثويسترن" في الدوحة، فإن سوق الإعلانات الإلكترونية في العالم العربي لم تمثل في العام 2015 سوى 0.3 في المئة من حجم السوق العالمية، حيث قُدر حجمها بـ 550 مليون دولار، برغم أن تعداد السكان في المنطقة يصل إلى نحو 6 في المئة من تعداد السكان العالمي. وتشكل حصة الإعلانات الإلكترونية هذه نحو10 في المئة فقط من مجمل عائدات الإعلانات في العالم العربي، قياسا بنحو 30 في المئة في الدول المتقدمة خلال العام 2015.[288]

تجربة "السفير": قراءة من الداخل

لم تكن تجربة جريدة "السفير" معزولة عن التطورات التي عصفت بالصحافة المكتوبة عربيا وعالميا، ولا عن الظروف السياسية المحلية والإقليمية التي انعكست على الأوضاع السياسية وعلى تطور سوق الإعلانات وتشكلها بطبيعة الحال. وقد أُخذ على الجريدة جملة من الأمور التي قلصت من قدرتها على تجاوز المطبات التي بدأت تظهر معترضة مسارها تباعا، خصوصا خلال العقد السابق لطي صفحاتها. ففي مقالته المطولة عن "السفير" في صحيفة "الحياة"، تحدث حازم صاغية مثلا عن ملكية "العائلة ونظام القرابة"، كما عن "جفاف المال السياسي" و"انهيار الرأي العام في لبنان مع انهيار الدولة لصالح الآراء الخاصة الطائفية التي لا تعوزها الصحف"[289]، محاولا إجمال بعض ما اعتور تجربة "السفير" التي واكبها منذ بداياتها كاتبا فيها قبل الاستقالة منها والعمل في "الحياة". ولئن كان قسط كبير مما أورده صاغية مفهوما، إلا أن بعض ما أغفل يتصل كذلك

تاريخ الدخول:5 يوليو2017. https://rsf.org/en/ranking?#

[288] "Media Industries in the Middle East 2016", Northwestern University in Qatar, 83, 84.

تاريخ الدخول:5 يوليو2017. https://is.gd/8sCDa1

[289] حازم صاغية, "عن جريدة السفير وطلال سلمان", الحياة, 11 يناير 2017، تاريخ الدخول: 7 يوليو 2017. *https://is.gd/tSAv2p*

بضيق موارد فريق "الممانعة" الإقليمي الذي كانت "السفير" محسوبة عليه، وتراجع دور الجمهوريات العربية ذات الأنظمة "القومية" التي دعم بعضها "السفير" سابقا (منذ حصار ليبيا في الثمانينيات والعراق خلال التسعينيات) قياسا بموارد الفريق المقابل (الخليجي بداية، ثم السعودي والقطري، كل على حدة، فيما بعد). أي أن ما أورده صاغية يعكس أزمة عربية عامة كما أوردنا سابقا، وهو بذلك ينطبق أيضا على "الحياة"، الممولة سعوديا، كما على معظم الصحف العربية الكبرى. وسندرج الحديث عن تعثر "السفير" تحت عناوين أولها يتصل بمحاولات المأسسة التي لم تكتمل، وثانيها وثالثها بالظروف السياسية المحلية والإقليمية غير المساعِدة، استنادا إلى معلومات جمعناها من مقابلة خاصة مع المدير العام للصحيفة أحمد طلال سلمان بالدرجة الأساس، ورابعها يرتبط بمحاولات التكيف وصولا إلى اختتام التجربة، كما لمسناها أثناء إدارة قسم "قضايا وآراء" فيها خلال العامين الأخيرين من حياة الصحيفة.

1 . المأسسة التي لم تكتمل

بدأت المحاولة الجدية الأولى لـ ""مأسسة" جريدة "السفير"، كما يروي مديرها العام السابق أحمد سلمان، في العام 2001. كانت مرحلة التسعينيات قد شهدت طفرة نوعية في تاريخ الجريدة، شارك في تحقيقها بشكل رئيسها رئيس تحريرها السابق، الراحل جوزيف سماحة، حيث تضاعف عدد صفحاتها من 12 إلى 24 وتوسع إنتاجها ليتجاوز يوميات الحرب الأهلية اللبنانية (المنتهية أواخر العام 1990) والحروب الإقليمية المحيطة (حرب الخليج الأولى في الثمانينيات والثانية العام 1991)، فتأسست أقسام الجريدة "الماغازينية"، مثل "صوت وصورة" (المعنية بالتعليق على الإنتاج التلفزيوني والسينمائي) و"سفير الشباب" وخلافها، والتي أدارتها هنادي سلمان لاحقا بعدما شغلت منصب مديرة التحرير، وترافق ذلك مع تطوير تصميم الصفحات وتقنيات الطباعة (استخدام الصور الملونة). وقد سمح بهذا التطوير الذي استوجب زيادة في الإنفاق، ارتفاعٌ مضطرد في مداخيل البيع والاشتراكات والإعلانات إثر تضخم حجم

سوق الإعلانات اللبنانية،[290] في ظل غياب منافسة جدية للصحف من قبل منصات أخرى قبل انطلاق عصر الفضائيات الإخبارية (تأسست قناة "الجزيرة"، أول قناة إخبارية عربية على مدار الساعة العام 1996، وظلت من دون منافسة تلفزيونية جدية حتى حرب العراق العام 2003).

كانت الصحف، حتى تلك اللحظة، محتفظة بوضعيتها كمنصة رئيسية للإعلانات ومصدرا أساسيا للأخبار، فضلا عن كونها محطا للدعم السياسي من قبل دول أو جهات حزبية أو أفراد. وقد بدت الظروف حينها ملائمة لتحقيق نقلة في طبيعة الكيان القانوني لـ "السفير"، تُزاح بموجبها بعض الأعباء والمخاطر عن كاهل مؤسسها طلال سلمان، عبر إشراك شبكة من المستثمرين تسمح بتأمين قدر من الاستقرار المادي. جرى استثمار رصيد الجريدة المعنوي، وكان عمرها قد زاد عن ربع قرن بسنتين العام 2001، لتحقيق الغرض المذكور. واستُهدفت سلة متنوعة من الداعمين المحتملين، بينهم مستثمرون محليون وعرب، ومغتربون من أصحاب المال، وسياسيون يتقاطعون مع سياسة الجريدة التحريرية، وقراء متابعون من جمهورها. وصيغت مذكرة اكتتاب العام 2002 أريد من خلالها توسيع رقعة مالكي الأسهم بحيث يتشارك لبنانيون وعرب، من مشارب وخلفيات متعددة، في ملكية الأسهم، من دون أن يحوز أي منهم غالبيتها. ويشير المدير العام أحمد سلمان إلى أن الغاية من هذا التنويع تمثل بـ "عدم تمكين أي من الشركاء المرتقبين من فرض هيمنة من أي نوع على السياسة التحريرية للجريدة، حتى تُحفظ استقلاليتها ومهنية العمل فيها وتبقى بمنأى عن التجاذبات وخارج مدى التأثير المباشر". لكن عملية الاكتتاب هذه انتهت، بعد أكثر من عام على إطلاقها، إلى تأمين 49% فقط من مبلغ العشرة ملايين دولار الذي رُصد لهذه الغاية.[291]

لم تنجح المحاولة تلك في تأمين ما كان ناشر "السفير" طلال سلمان يصبو إليه، وبدا أن تمديد المهلة الزمنية غير مجدٍ، في ظل ترقب الكثير من المستثمرين المحتملين

[290] مقابلة خاصة مع المدير العام السابق لجريدة "السفير" أحمد طلال سلمان, 13 يوليو 2017.

[291] المصدر نفسه.

لتداعيات حرب العراق، التي ظلت نواقيسها تُقرع طوال العام 2002 حتى اندلعت مطلع 2003. غُض النظر عن المشروع مع القلق من إطلاق تحول من هذا النوع خلال مرحلة الاضطراب الإقليمي[292] التي انسحبت على الداخل اللبناني العام 2005 إثر اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري والخروج العسكري السوري من لبنان. ومع ارتفاع منسوب التوتر وازدياد حدة الاستقطاب في البلاد ونزيف قاعدة قراء "السفير" التي تعقدت عملية إمساكها بعض الأمور من الوسط، جاءت ضربة أخرى للجريدة تمثلت باستقالة رئيس تحريرها جوزيف سماحة رفقة الكاتب فيها إبراهيم الأمين، وتأسيسهما جريدة "الأخبار" التي طرحت نفسها كصحيفة أكثر "وضوحا" لجهة التصاقها بمشروع "رافضي الهيمنة"، وأكثر حداثة في الشكل وإقداما لجهة "رفع سقف النقاش في القضايا العربية"، كما عرف عنها سماحة في افتتاحيتها الأولى في اليوم التالي لنهاية حرب تموز/يوليو الإسرائيلية على لبنان العام 2006.[293]

ظل وضع "السفير" المالي يتدهور حتى وصل إلى حال شديد السوء، كما يروي سلمان، بين عامي 2008 و2011، إلى أن جاء الخلاص المؤقت عن طريق بيع حصص منها إلى رجل الأعمال السوري . الأميركي العامل في مجال النفط والغاز جمال دانيال، فضلا عن النائب اللبناني ورئيس الحكومة اللبنانية فيما بعد نجيب ميقاتي. وقد نشأت الصلة بين الناشر طلال سلمان ودانيال، الذي اشترى نحو 20% من ملكية الجريدة، بمبادرة من صديق طلال وممثل الجامعة العربية الأسبق في الأمم المتحدة الراحل كلوفيس مقصود، حيث قام الأخير بترتيب لقاء بين الرجلين في العام 2010 إثر معرفته بأزمة "السفير" ووضعها المتردي. ومع بداية ترجمة الاتفاق ماليا العام 2011 وتحول الجريدة إلى شركة مساهمة في مايو 2012، انضم القطب السياسي اللبناني نجيب

---

[292] المصدر نفسه.

[293] جوزف سماحة, "توقيت صائب", الأخبار, 10 أغسطس 2006. تاريخ الدخول: 20 يونية 2017. https://is.gd/2o1xcc

ميقاتي إلى مالكي الأسهم بشرائه نحو 6% منها، وقد قُيمت الشركة، لجهة موجوداتها (العقار والمبنى والمطبعة) فضلا عن أرشيفها واسمها التجاري بنحو 40 مليون دولار.[294]

غير أن مأسسة "السفير" لم تكتمل بفعل عوامل عدة، بينها ما يرتبط بالتداخل بين شخص مؤسسها طلال سلمان وكينونتها، التي لم تكن مستقلة تماما عن سلمان لجهتي الملكية واتخاذ القرار، منذ نشأتها حتى لحظة الإقفال، برغم مساعي "التليين" والتأقلم والتطوير التي حصلت في أكثر من محطة. وقد شرح بعضها إبراهيم الأمين لدى استعراضه تجربة إطلاق جريدة "الأخبار" العام 2006، بعد "مناقشات استمرت شهورا" في "السفير" انتهى إثرها (رئيس تحرير "السفير" جوزف) سماحة إلى "خلاصة قاسية: لا مجال لإحداث هذه النقلة (أي التطوير) في السفير"،[295] أقله من منظار مؤسسَي "الأخبار". وسنستعرض جانبا من محاولات التكيف التي شهدناها خلال السنوات الثلاث الأخيرة أدناه، بقدر كبير من الإيجاز.

2. التأثر بالظروف السياسية الإقليمية

ترافق تحول "السفير" إلى شركة مساهمة بين عامي 2011 و2012 مع بدايات "الربيع العربي" ومن ثم مع تحول هذا "الربيع" إلى حروب أهلية في أكثر من بقعة عربية. وقد كان لحدة الاصطفاف الإقليمي أثر على جريدة "السفير" بطبيعة الحال. فكان للصحيفة، على سبيل المثال، عقود اشتراكات مع معظم دول الخليج، تُسلَّم بموجبها نسخ منها إلى الدولة صاحبة الاشتراك وتوزع على مؤسساتها الرسمية أو على عدد محدود من هذه المؤسسات حين تقتضي الرقابة ذلك. وكانت الاشتراكات المعقودة مع دولة قطر قد توقفت بقرار من "السفير" مطلع الألفية بعد افتتاح الأخيرة مكتبا تجاريا تمثيليا فيها لإسرائيل. لكن الاشتراكات الخاصة بالإمارات والسعودية والكويت توقفت تباعا خلال السنوات اللاحقة لاندلاع أحداث "الربيع". فحصل ذلك مع الإمارات العام

---

[294] من المقابلة مع أحمد سلمان, 13 يوليو 2017.

[295] إبراهيم الأمين, "عن مغامرة اسمها... جريدة "الأخبار"!"، الأخبار، 10 أغسطس 2017.

تاريخ الدخول: 15 يونية 2017. https://is.gd/pcy5rg

2012، ومع السعودية على دفعتين العام 2013 (تم تجديد الاشتراكات لقاء الحصول على نصف الكمية المعتادة) ثم 2014 (توقفت الاشتراكات تماما)، ثم مع الكويت العام 2016، لتصل الخسائر المباشرة خلال ثلاثة أعوام جراء ذلك إلى نحو 400 ألف دولار سنويا،[296] فضلا عن الخسائر غير المباشرة المتأتية عن تراجع اهتمام المعلنين المعنيين بأسواق الخليج أو المستهلكين في هذه الأسواق. وبرغم عدم ذكر أسباب وقف الاشتراكات صراحة، إلا أن الارتباط بينها وبين موقف كل من هذه الدول والأحداث الجارية من جهة، خصوصا في سوريا وحيال "حزب الله"، وبين موقف "السفير" المخالف تجاه الأحداث ذاتها، كان واضحا إلى حد بعيد.

على المقلب الآخر، لم يكن حال "السفير" أفضل كثيرا في المحور الإقليمي الذي كانت محسوبة عليه. فقد مُنعت من دخول السوق السورية مع تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية هناك واتساع الحركة الاحتجاجية وتطور جانب منها إلى نزاع مسلح، إثر انتقادها أداء السلطات السورية وتعاطيها مع التظاهرات التي بدأ غالبها مطلبيا. وكان لقرار السلطات السورية وقف دخول "السفير" إلى سوريا أثر رمزي ومعنوي أكثر منه مالي مباشر. وقد كان يُعول على سوريا قبل الأحداث لتكون سوقا مهمة في المستقبل مع الانفتاح التجاري المتدرج لدمشق خلال السنوات القليلة السابقة لـ ''الربيع". وقد ظل الأمر على هذه الحال برغم موقف الجريدة المؤيد لصراع الدولة والجيش السوريين مع الجماعات المسلحة لاحقا، مع احتفاظها بهوامش نقدية في بعض أقسامها.

3. التأثر بالظروف السياسية المحلية

وجدت إدارة "السفير" نفسها تقف على حافة صدع محلي بدا متصلا بتطورات الإقليم وبارتدادات حرب العراق العام 2003 ومشروع "الشرق الأوسط الجديد". فقد صدر القرار 1559 في سبتمبر 2004 وانسحب على الداخل اللبناني توترا بين الداعين إلى خروج الجيش السوري وأجهزته الأمنية من البلاد وبين متحفظين على هذا

[296] من المقابلة مع أحمد سلمان، 13 يوليو 2017.

الخروج ومتخوفين من تداعيات ذلك على "حزب الله" الذي يخوض حروبا متقطعة مع إسرائيل، كان آخر نتائجها آنذاك انسحاب الأخيرة من جنوب لبنان العام 2000. تلا ذلك اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في فبراير 2005 الذي دشن انقسام اللبنانيين إلى فريقي 8 و14 آذار. وصل الانقسام السياسي الحاد إلى داخل فريق التحرير، مع غلبة الفريق الأقرب إلى 8 آذار و"حزب الله" بطبيعة الحال، على اعتبار أن "السفير" كانت تعرف عن نفسها كمنصة دفاع عن المقاومة ضد إسرائيل وعن القضية الفلسطينية. وظل الناشر طلال سلمان ورئيس التحرير جوزيف سماحة يلعبان دور ضابطي إيقاع، كل بأسلوبه الخاص،[297] حتى خرج الأخير من "السفير" رفقة إبراهيم الأمين وأسسا جريدة "الأخبار" بُعيد حرب العام 2006، ثم استقال على الضفة الأخرى كُتاب متحفظون على سياسة الجريدة التحريرية مثل حسام عيتاني الذي انضم إلى "الحياة" وساطع نور الدين الذي أسس جريدة "المدن" الإلكترونية الممولة من قطر.

هكذا، أصبحت المزواجة بين المقتضيات المهنية والسياسة التحريرية أصعب عاما تلو آخر، بحسب المدير العام لـ ''السفير" أحمد سلمان. وراحت الجريدة تنزف قراءها لجملة من الأسباب، بينها عدم تبني لهجة حاسمة بخصوص الاصطفاف السياسي اللبناني الحاد، وقد تعمق الأخير مع اعتصام عامي 2006 و2007 الداعي إلى استقالة حكومة فؤاد السنيورة بُعيد حرب العام 2006 وتجذر الخلاف بين فريقي 8 و14 آذار. ومع الشلل في الحياة السياسية إثر توقف مجلس النواب والحكومة عن العمل وشغور منصب رئاسة الجمهورية، تراجعت أهمية الخبر السياسي المحلي وزادت غربة "السفير" عن قاعدة قرائها المفترضين، وما عقد الأمر أنها كانت تعول تقليديا على مساحة تسمح بهوامش للنقاش والتفاعل بين المختلفين. حيث كان "نقد 8 آذار" و"الاصطفاف مع روحية 14 آذار" متاحَين لبعض الصحافيين من داخل الجريدة

---

[297] المصدر نفسه.

بخلاف أجواء الانقسام السائدة في البلاد، كما تروي الصحافية المستقيلة ومديرة تحرير "المدن" فيما بعد رشا الأطرش.[298]

مع اندلاع أحداث 7 مايو 2008 التي حسم فيها "حزب الله" تفوقه على خصومه عسكريا في غضون أيام، وصل الانقسام السياسي في البلاد إلى ذراه القصوى، لكنه سرعان ما عاد وضمُر نسبيا إثر الاتفاق السياسي الذي رعته العاصمة القطرية الدوحة وأدى إلى انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسا للجمهورية. ومع تراجع الاصطفاف توقف تدهور "السفير" مؤقتا، إلى أن برز تحدٍ جديد ذو طابع تقني هذه المرة، لا سياسي. إذ شهد العام 2009 بداية تقديم خدمة DSL للإنترنت السريع، وتزامن ذلك مع اتساع تقديم القنوات التلفزيونية خدمة الخبر العاجل عبر الرسائل الهاتفية SMS. هكذا، باتت المعلومات متاحة بيُسر للمتلقين من دون مقابل مادي عبر مئات المواقع على الإنترنت، التي يتبع بعضها قنوات تلفزيونية تدعمها دول، وذات ميزانيات ضخمة، وعاد إثر ذلك معدل بيع الجريدة للانخفاض.

4. محاولات التكيُّف

جاءت الظروف السياسية والأمنية المصاحبة لـ "الربيع العربي" لتقضي على محاولات توسيع دائرة توزيع "السفير" لتشمل أسواق سوريا والعراق والإمارات بين عامي 2010 و2015. وراح التطور الرقمي يسير بخطى أكثر سرعة ويفرض تحديات أكثر إلحاحا مما كان باديا لإدارة الجريدة كما يروي سلمان. سعت "السفير" إلى تقديم خدمات إضافية من بينها "النشرة المستمرة" التي تعنى بمتابعة الأخبار على مدار اليوم، بدءا من العام 2010، في محاولة لمحاكاة تجربة En Continue في صحيفة "لو موند" الفرنسية. لكن التضخم الهائل في دور "السوشيال ميديا" لجهة تناقل أخبار

---

[298] رشا الأطرش، "السفير" حين كنا "الخلايا النائمة"، المدن، 1 مايو 2017. تاريخ الدخول: 10 يوليو 2017. https://is.gd/0gOxNn

الحركات الاحتجاجية العربية التي انفجرت العام 2011، قلص من جدوى مساعٍ كتلك إلى الحدود الدنيا.[299]

وقد بدت محاولات التكيف مرتجلة في كثير من جوانبها، وراحت مظاهرها تبرز بشكل متدرج في الأعوام الثلاثة الأخيرة التي عملتُ فيها مساعدا لمدير قسم "قضايا وآراء" لمدة عام (2014)، ثم مديرا للقسم خلال العامين الأخيرين من عمر "السفير" (2015 . 2016). وفيما كان نصري الصايغ وهنادي سلمان، المكلفان من رئيس التحرير، يُعدان لتطوير أقسام الجريدة بما تيسر من قدرات مالية وبشرية، ويعملان على طرح تصميم أكثر حداثة يحاكي نماذج في الصحافة الفرنسية بالتعاون مع قسم الإخراج في "السفير"، كان العمل اليومي فوضويا، مفتقدا إلى بوصلة ينتظم معها في سياق واضح وبقصد تحقيق غايات ذات آفاق بعيدة المدى أو متوسطة المدى حتى. وراح العمل الجماعي يتآكل لصالح مبادرات فردية يعوزها التنسيق، وأخذ كل قسم في الجريدة يتحول إلى جزيرة تكاد تنعزل عن الأخرى في ظل تقلص المراجعة النقدية للأداء اليومي وغلبة الخيارات الأسهل لتيسير العمل، وتحول اجتماعات التحرير الصباحية إلى لزوم ما لا يلزم.

والحق أن رئيس التحرير طلال سلمان والمدير العام أحمد سلمان كانا منفتحين على المبادرات بمعزل عن القائمين بها، لكن بما لا يتجاوز سقف الجريدة التقليدي وروتينها المعمول به آنذاك. بينما كان واضحا أن "السفير" كانت تحتاج إلى تحولات هيكلية عاجلة تصبح معها كائنا مؤسسيا لا يشبه ما كانت عليه، في الشكل كما في كثير من المضمون (وقول ذلك، بالتأكيد، أسهل من تنفيذه ومواجهة تحدياته إجرائيا). وقد جرت، على سبيل المثال، نقاشات طويلة تخص شكل الجريدة وما إذا كان يحتاج إلى تغيير يتحول معه "الماكيت" إلى آخر أكثر ديناميكية وحداثة، وتصغُر معه أوراق "السفير" لتصبح بحجم أوراق صحف "التابلويد" (كانت النقاشات نفسها قد جرب

[299] من المقابلة مع أحمد سلمان, 13 يوليو 2017.

قبل سنوات وفي محطات سابقة). لكن النظر غُض عن الاقتراح على اعتبار أن من شأنه تغيير هوية الجريدة والقضاء على كثير من إرثها الرمزي، وربما جعلها بمظهر من يسعى للحاق بالصحف الصادرة بعدها في لبنان ك ‘‘البلد" و"الأخبار" و"الجمهورية".

وقد بدا التفكك عائدا إلى جملة من الأسباب، بينها ما يتصل بالظروف الموضوعية المصاحبة لتلك المرحلة، المذكورة آنفا، ومنها ما كان ذاتيا يعود إلى تراجع قدرة الجريدة على تحصيل مردود مالي وإلى بطء إجراءات التغيير فيها. وللسبب الأخير شرحٌ يمكن التبحر فيه أن أردنا التفحص جديا بقصد وضع الإصبع على بعض الجراح، كعدم قدرة رئيس التحرير طلال سلمان على متابعة تفاصيل العمل اليومي للجريدة في ظل انهماكه بدوره كمالك لها، أو كإيلائه أولوية لنسخة الجريدة المطبوعة، التي تقلصت أهميتها في حضرة جيل الثورة الرقمية، والمعضلتان هاتان تحيلاننا على مشكلة ضعف المأسسة المشار إليها سابقا، لجهة الملكية ورئاسة التحرير. كما كان لافتا، مثلا، أن التفاوت الجيلي بين العاملين في الجريدة جعل منهم فريقين؛ أحدهما مندفع إلى إعطاء أولوية للموقع وآليات الإنتاج الرقمية الجديدة، فيما الآخر يفضل متابعة الإنتاج الذي تمرس به تقليديا. كذلك كان للاستقطاب السياسي على مستوى الإقليم انعكاس على أداء الجريدة، الذي راح يجنح أحيانا إلى محو الفواصل بين الرأي والخبر.

وقد جرت محاولات مبعثرة للإنعاش لم تفلح خلال العامين الأخيرين (علما أن محاولات كثيرة سبقتها وعايشها زملاء سابقون أو أقدمون)، وذلك لعدم اندراجها في مشروع متكامل واضح المعالم كما أسلفنا. منها مثلا مبادرة الناشر طلال سلمان وصديقه الكاتب والديبلوماسي وأحد مؤسسي صحيفة "الشروق" المصرية جميل مطر، إلى عقد سلسلة اجتماعات، استعرض خلالها مطر، القادم من القاهرة، المطبات التي تواجه "الشروق" ومساعي تجاوزها، محاولا إيجاد تقاطعات بينها وبين التحديات التي تواجه "السفير". وضمت الاجتماعات على مدار أيام عددا محدودا من القيمين على أقسام الجريدة، فتم التداول في أفكار شتى، لكن من دون أن يكون لذلك مردود ملموس. وقامت مبادرات مجتزأة لرفع مستوى الإنتاج وتجديده مع أخذ حاجات "النيو

ميديا" والمصاعب المالية بالاعتبار. ففي قسم "قضايا وآراء" مثلا، تم التواصل خلال العامين الأخيرين مع مجموعة من الكتاب الذين يملكون حيثية خاصة على "السوشيال ميديا" وراح عدد منهم يكتب بانتظام. وعُقد اتفاق مع "مركز الدراسات السورية" التابع لجامعة "ساينت أندروز" البريطانية، ثالث أقدم جامعة في بريطانيا بعد "أوكسفورد" و"كامبردج"، يقوم بموجبه المركز، المتعاون مع أكثر من سبعين باحثا حول العالم، بتزويد "السفير" بملخصات أبحاثه لترجمتها إلى اللغة العربية ونشرها من دون مقابل مادي. ورُتب اجتماع بالكوميدي المصري الساخر باسم يوسف حضرتُه مع رئيس التحرير والمدير العام، لمحاولة إنجاز اتفاق يقوم بموجبه يوسف، الذي يملك أكثر من ستة ملايين متابع على "تويتر"، بالكتابة المنتظمة في "السفير"، لكن الأخير تردد لأسباب تتصل أساسا بمحاذير المساهمات النقدية وارتدادها عليه، في ظل الضغوط التي واجهها سابقا في مصر.

5. طي صفحات "السفير"

يروي المدير العام لـ "السفير" أحمد سلمان أن أزمة الجريدة المالية عادت إلى الظهور في العام 2014، بعد الحل المؤقت المتمثل ببيع حصص منها قبل ذلك بعامين ونيف. وقد تم اللجوء إلى رجل الأعمال جمال دانيال مجددا بقصد الإسعاف، فاشترى الأخير مطبعة الجريدة أواخر العام 2014 بقيمة 3 ملايين ونصف المليون دولار. ولدى دراسة ميزاني العام 2015، تبيّن أن عجز الجريدة المتوقع سيصل إلى نحو 4 ملايين دولار بعد احتساب المداخيل المباشرة للبيع والإعلانات. جرى حينها إعداد خطة لإعادة الهيكلة وخفض عدد الموظفين وتقليص النفقات، فتم الاستغناء عن نحو 30 موظفا من أصل حوالي 190 (بينهم عمال المطبعة التي أصبحت في عهدة دانيال) ووصل عدد الصفحات إلى النصف (12 صفحة) في العام 2016. كما تم تأمين بعض المبالغ المالية عبر الاتفاق مع مصارف لبنانية على اشتراكات سنوية، ومن خلال ما سُمي بـ "اشتراكات الدعم" التي استهدفت الحصول على مساعدة رجال أعمال. ثم جرت عملية صرف ثانية لعشرات الموظفين في العام الأخير، بينهم فريق الجريدة

الإلكتروني، وحصلت عمليات دمج سريع شابها الإرباك وغاب عنها التمهيد والتدريب اللازمين.[300]

وما زاد الطين بلة أن مداخيل الإعلانات انخفضت بنحو 40 في المئة بين عامي 2015 و2016. وقد أدى هذا الانخفاض إلى إعادة التفاوض حول شروط التعاقد مع "مجموعة شويري" التي كانت تتولى عملية تسويق إعلانات الجريدة والتي كانت تدفع للجريدة حدا سنويا أدنى بمعزل عن مردود هذه الإعلانات، ثم تُحصل ما يفيض عنها، فألغي العقد السابق وتبخرت مفاعيل تقليص النفقات، ليعود العجز ويرتفع مجددا من 2.5 مليون دولار سنويا إلى نحو 3.5 مليون دولار (بينها ما نتج عن تعويضات المصروفين). وفي هذه الغضون، كانت إدارة الصحيفة تفاوض شركتين تعملان بموجب القرار 331 الصادر عن مصرف لبنان المركزي، القاضي بدعم المبادرات الناشئة التي تساهم في تطوير "اقتصاد المعرفة" عبر شراء جزء من أسهمها. وقام التفاوض على فكرة تحويل الجريدة إلى مصدر معلومات وتحليلات رقمي بالدرجة الأساس، وجعل الفريق المتفرغ العامل فيها بحدود 25 شخصا يديرون عملية الإنتاج عبر مجموعة أوسع من المتعاونين غير المتعاقدين Freelancers. بيد أن كلفة التحول المتوقعة لتغيير هيكلي من هذا النوع بحسب مستشاري الشركتين، بانتظار أن يتمكن المشروع من در مداخيل تفوق مصاريفه، كانت بالغة ومحفوفة بالمخاطر.[301] هكذا، وفي ظل كم هائل من الضغوط وانسداد في الأفق، قرر طلال سلمان طي صفحة "السفير" على دفعتين، فتراجع عن قراره الأول في النصف الأول من العام 2016، وثبت الثاني في ختام العام ذاته، ليُقفل على تجربة نشأت في ظروف بالغة الصعوبة قبيل الحرب الأهلية اللبنانية (1974)، وكانت من صناع الرأي العام اللبناني والفلسطيني خلالها وبعدها، وبلغ صداها محيط لبنان العربي فأثرت وتأثرت بنخب هذا المحيط، وخرجت مئات الصحافيين الذين لعب بعضهم أدوارا مركزية في تطور الصحافة العربية، على مدار نحو 43 عاما.

---

[300] المصدر نفسه.

[301] المصدر نفسه.

آفاق المشروعات البديلة

في الوقت الذي يصدر فيه كثير من الصحف المرعية خليجيا في المهجر ("الحياة" و"الشرق الأوسط" السعوديتان و"العربي الجديد" و"القدس العربي" الممولتان قطريا في لندن مثلا)، وفيما يواجه معظمها تحديات دفعتها إلى القيام بتغييرات هيكلية كبرى (استقالة رئيس تحرير "الحياة" وتقليص إنفاقها في العام 2016 والتعديلات المستمرة في فريق تحرير "العربي الجديد" في العام ذاته مثلا)، وبينما ترتبط صحف إلكترونية ناشئة بمموليها وتحافظ على طابع تقليدي في الإنتاج ("هافنغتون بوست عربي" لجهة المضمون المحافظ، و"المدن" لجهة شكل الإنتاج، والاثنتان ممولتان من قطر)، وفيما تعاني صحف من ضائقة مالية ("الشروق" المصرية مثلا) ويقف البعض منها على حافة الإفلاس ("النهار" و"المستقبل" اللبنانيتان مثلا) وتقفل أخرى ("السفير" اللبنانية مثلا)، تبرز في المشهد الإعلامي في المشرق العربي مؤخرا مبادراتٌ لإطلاق منصات رقمية مستقلة، متحررة من الأعباء المالية والإدارية والتقنية للصحافة الورقية، تحاول القطع مع نمط الصحافة التقليدي السائد، وتدير عملياتها من العالم العربي بفِرق إدارة وتحرير محدودة العدد، بينها، على سبيل المثال لا الحصر، تجربة كل من "مدى مصر" المصرية و"حبر" الأردنية و"رصيف 22" التي يملكها رجل أعمال سوري وتدير عملها من بيروت. غير أن كلا من هذه التجارب يواجه صعوبات وتحديات تتمثل بالرقابة أحيانا (موقع "مدى مصر" حُجب في مصر مثلا مع نحو عشرين موقعا آخر)، وبطبيعة الجمهور المستهدف (النخبوي والمحلي في مثالين من الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه)، وبتأثير ضعف سوق الإعلانات الرقمي عربيا على طبيعة المواد المنتجة ("رصيف 22"، مثلا، تضخم مضمونها الترفيهي على حساب المواد الأكثر جدية وبات معظم إنتاجها أقرب إلى المنوعات، لكنها حافظت على جاذبيتها لجهة الشكل).

ومما لا شك فيه أن أي محاولة جدية لإطلاق مشروع قادر على تجاوز العثرات المذكورة في هذه الورقة، يحتاج إلى التعامل بواقعية مع التعقيدات التي تحيط بعالم الصحافة في طور تحولها الرقمي عالميا، فضلا عن ضغوط الأسواق والسياسة الخاصة بالعالم العربي

على وجه التحديد، كما يستفيد من تجارب كبريات الصحف والتحديات التي تواجهها والحلول التي تقترحها، وبعضها ما زال تجريبيا، وعلى رأس ذلك رفع مستوى الإنتاج البصري وزيادته، وتكثيف المضمون واختصاره، وترشيق اللغة وعصرنتها، وتقليص النفقات وخفض عدد أعضاء فريق التحرير الثابتين، وتنويع مصادر الدخل عبر الإفادة من الأدوات التي يتيحها الفضاء الافتراضي وعبر خلق صلة مباشرة مع الجمهور تعوض بعض قيود السوق، بالإضافة إلى تنويع الجمهور المستهدف نفسه أخذا بالاعتبار اهتمامات شرائحه المختلفة.

كذلك فإن أبرز التحديات التي ينبغي أن يتعامل معها أي مشروع إعلامي رقمي معني بالشأن السياسي، فضلا عن شؤون اجتماعية وترفيهية، تتمثل بالتخصص في قضايا جزء من العالم العربي بشكل رئيسي (المشرق أو المغرب مثلا)، أي مراعاة الحدود التي تفرضها وحدة السوق واهتمامات الجمهور. كما يُفترض أن يكون قادرا على فرض وجوده مهنيا عبر توسيع هوامش النقاش في مسائل إشكالية، وتوفير مساحة لأصوات تقدمية تحاول أن تعقلن السجالات الراهنة، وأن تكون خارقة للاصطفافات الطائفية، نقدية، ومعنية بالتعبير عن هموم العالم العربي عموما، أو شطر منه بشكل رئيسي، لجهة قضايا الهوية والاستقلال والتنمية البشرية والإنتاج المعرفي والثقافي. ويُنتظر من مشروع كهذا أن يتمكن من تحفيز فئات اجتماعية متنوعة، سياسيا وطائفيا واثنيا ومناطقيا وعمريا وجندريا، على متابعة النقاش المرئي والمكتوب الذي يقدمه والانخراط فيه، بما يسمح لعملية إنتاج المضمون بأن تكون تفاعلية وتشاركية واستيعابية، من دون أن يُخل ذلك بمستوى المادة المقدمة. كما يتوجب أن يتمكن من تطويع المادة المقدمة، المكتوبة منها والمرئية، مع ما تقتضيه حاجات التطور التقني أولا، ومع ما يجتذب جمهورا أوسع من القراء والمتابعين ثانيا في السياسة والثقافة والفنون وشؤون الحياة، لناحية إثارة المواضيع بأساليب غير تقليدية، وتنشيط التفاعل وتنويع أدواته. وأخيرا، يُفترض أن يتمكن مشروع كهذا من تأمين مستلزمات استمراره عبر ابتداع وسائل تسمح بالتمويل وبإنتاج المضمون من دون الركون إلى أي من أشكال الريع السياسي، ولا إلى وصاية أو رقابة

باستثناء ما تقتضيه الدواعي المهنية. وكل من هذه العناوين يستأهل بحثا مطولا، يمكن ربطه مستقبلا بتجربة قيد الإعداد رفقة مجموعة من الزملاء الأكاديميين والصحافيين، معظمهم تعاون مع "السفير" قبلا. وهي تجربة تحتمل، كما كثير من التجارب الأخرى، نجاحا أو فشلا، لكنها تمثل حجرا مرميا في مياه نجد أنفسنا معنيين جميعا، بألا تستلم للركود.